"فَتْحُ الْمَنَّانِ في الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِ"

تأليف

يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله

ابن عيسى بن شبل بن أبي البركات

الشاوي المغربي ١٠٩٦ هـ

دراسة وتحقيق

سعد محمد عبد الرازق أبونور

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد...

فهذا البحث تحقيق ودراسة لأثر من آثار الشيخ يحيى الشاوي المغربي، المتوفى سنة ست وتسعين وألف من الهجرة، هذا الأثر هو مخطوط (فتح المنان في الأجوبة الثمان)، وهو شرحٌ لنظم العلامة أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبّ، الأندلسي الغرناطي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة، هذا النظم الذي أفرده ابن لُبّ في (الأجوبة الثمانية) وقد أجاد فيه ما شاء، مع حلاوة النظم وحسن العبارة، وقد طالع الشيخ الشاوي ـ رحمه الله ـ النظم، وطالع شرحه لابن لب، فوجد الشرح قاصراً على حلِّ المفردات، فأراد شرحه شرحا يحل معضلاته، مستعينا بما فتح الله عليه، وبثقافته الموسوعية.

وقد وقفت على نسخة مخطوطة لهذا الشرح في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونظرت فيها، فألفيتها جديرة بالتحقيق والدراسة، ووفقني الله ـ عزّ وجلّ ـ في العثور على نسخة أخرى عن طريق الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) مصورة عن نسخة محفوظة في مكتبة ولاية برلين، التراث الثقافي البروسي، ألمانيا.

فعزمت على تحقيق ودراسة هذا الشرح، خاصة وأنه لعالم كبير، وإمام جليل، له مشاركات عديدة في شتى العلوم، كما أنه ـ فيما أعلم ـ لم يقم أحد بتحقيق هذا الشرح.

وقد قسمت هذا البحث قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة. القسم الثاني: قسم التحقيق.

واشتمل القسم الأول على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصاحب النظم (ابن لب)، وتحدثت فيه عن: اسمه

ونسبه، ومولده ونشأته، وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بصاحب الشرح الشيخ (يحي الشاوي)، وتحدثت فيه عن: اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، ورحلاته، وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ووفاته.

المبحث الثالث: كتاب (فتح المنّان في الأجوبة الثمان) واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مادة الكتاب، ومنهجه. المطلب الثاني: مصادر الشاوي.

المطلب الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى الشاوي.

المبحث الرابع: وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق، ونماذج مصورة من المخطوطتين.

القسم الثاني: قسم التحقيق، وجاء فيه النصُّ محقَّقاً.

ولأجل إخراج هذا الشرح في صورة جيدة، يسهل الاضطلاع عليها، والاستفادة منها، حرصت على المقابلة بين النسختين المعتمدتين؛ لأجل الوصول إلى نصٍّ سليم خالٍ من الأخطاء والتحريف، مع ضبط النصّ وما ورد فيه من شواهد، وتتبع مسائل الشرح، وتوثيق الإحالات والشواهد بالرجوع إلى مصادرها الأصلية، وترجمة الأعلام.

وفي الختام أسأل الله تعالى رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: قسم الدراسة

المبحث الأول: التعريف بصاحب النظم (ابن لب)

اسمه ونسبه(١): هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبّ الثعلبي(٢) الغرناطي المالكي.

مولده ونشأته: ولد الشيخ أبو سعيد بغرناطة سنة إحدى وسبعمائة (٧٠١هـ)، ونشأ بها وأخذ عن علمائها، حتى أصبح إمامها ومفتيها وعالمها، وأقرأ بالمدرسة النصرية ثامن عشر رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة، وولي الخطابة بالمسجد الأعظم.

صفاته: قال ابن الخطيب في الإحاطة: "من أهل الخير والطهارة والذكاء والديانة، وحسن الخلق، رأسٌ بنفسه، وحُلّي بفضل ذاته، وبُرِّز بمزية إدراكه وحفظه، فأصبح حامل لواء التحصيل، عليه مدار الشورى، وإليه مرجع الفتوى ببلده، لغزارة حفظه، وقيامه على الفقه واضطلاعه بالمسائل... جيِّد الحفظ، ينظم وينثر...".

شيوخه: تلمذ الشيخ أبو سعيد لعدد كبير من علماء عصره، منهم:

١ ـ الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف بن عمر الهاشمي الطنجالي المتوفى (٧٢٤) أجاز ابن لبّ إجازة عامّة(٣).

(١) انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ٤ / ٢٥٣، والديباج المذهب لابن فرخون٢ / ١٣٩، وغاية النهاية لابن الجزري٢ / ٨، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٥ / ٥٠٩، وإنباء الغُمر بأبناء العُمر لابن حجر١ / ٢٤٩، وبغية الوعاة٢ / ٢٤٣، وشذرات الذهب٨ / ٤٨٣، ودرة الحجال في أسماء الرجال٣ / ٢٦٥، ونيل الابتهاج ص٣٥٧، والأعلام ٥ / ١٤٠، وهدية العارفين ١ / ٨١٦، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١ / ٣٣١.

(٢) وردت هذه النسبة (الثعلبي) في: غاية النهاية، وبغية الوعاة، وشذرات الذهب، وهدية العارفين، ووردت (التغلبي) بالمثناة الفوقية والغين المعجمة في: الإحاطة، ونفح الطيب، ودرة الحجال، ونيل الابتهاج، والأعلام.

(٣) ترجمته في: الإحاطة ٣ / ٢٤٥.

٢ ـ الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي العاصي التنوخي المتوفى (٧٢٧)، قرأ عليه برواية نافع[١].

٣ ـ الشيخ أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي المتوفى (٧٢٨) قرأ عليه أبو سعيد برواية نافع، وجزءً من كتاب الموطأ[٢].

٤ ـ الشيخ أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي المتوفى (٧٣٠)، قرأ عليه أبو سعيد بالسبع، وتفقه عليه كثيرا في أنواع العلوم، ولازمه إلى أن مات وأجازه إجازة عامّةً، وعليه اعتمد[٣].

٥ ـ الشيخ أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن سلمون الكناني المتوفى (٧٤١)[٤].

٦ ـ الشيخ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن بكر الأشعري المالكي المتوفى (٧٤١) قرأ عليه ابن لبّ أكثر عقيدة المقترح، وبعض الإرشاد، وبعض التهذيب، وسمع عليه البخاري وتفقه عليه[٥].

٧ ـ الشيخ ابن جابر الوادي آشي محمد بن جابر بن محمد بن قاسم المتوفى (٧٤٩)[٦].

٨ ـ الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد السيّاري البيّاني المتوفى (٧٥٣)[٧].

---

(١) ترجمته في: الإحاطة١/ ٣٧٤، وأوصاف الناس ص٢٥، وقراءته عليه برواية نافع في: غاية النهاية ٢/ ٩.

(٢) ترجمته في: الكتيبة الكامنة ص ٣٤، وأوصاف الناس ص٢٢، والإحاطة ١/ ٢٨٧، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢، وقراءة ابن لب وتفقهه عليه في: نفح الطيب ٥/ ٥١٣.

(٣) ترجمته في: الكتيبة الكامنة لابن الخطيب ص٣٧، وأوصاف الناس لابن الخطيب ص٢٤، والإحاطة ٤/ ١٠٤.

(٤) ترجمته في: شجرة النور الزكية ص ٣٠٧، والأعلام ٤/ ١٠٦.

(٥) ترجمته في الأعلام ٧/ ١٣٨، وقراءته عليه في: نفح الطيب ٥/ ٥١٣.

(٦) ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ٢٩٩.

(٧) ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ٢٧٦.

٩ ـ الشيخ محمد بن علي بن أحمد الخولاني أبو عبد الله ابن الفخار المتوفى (٧٥٤)، وأخذ عنه ابن لب العربية[١].

وأجاز ابنَ لبّ ـ أيضا ـ كلٌّ من:

١ ـ التاج الفاكهاني عمر بن علي المتوفى (٧٣١)[٢].

٢ ـ ناصر الدين المشدالي المتوفى (٧٣١).

٣ ـ ابن عبد الرفيع أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع المتوفى (٧٣٣)[٣].

٤ ـ الأصولي المحدّث أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن حماد اللبيدي.

٥ ـ الفقيه الراوية أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن البراء.

تلاميذه[٤]: تصدر ابن لب ـ رحمه الله ـ للإقراء ونشر العلوم، فأخذ الناسُ عنه، واشتهر ذكره في بلاد الأندلس، وسائر بلاد المغرب، في الفتوى، وتتلمذ على يديه خلق كثير، ومن أشهرهم:

١ ـ لسان الدين بن الخطيب متوفى سنة (٧٧٦).

٢ ـ الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى متوفى (٧٩٠).

٣ ـ قاسم بن علي المالقي متوفى سنة (٨١١).

٤ ـ أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم، الأندلسي، المتوفى (٨١٣)[٥].

٥ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن جُزّي، قرأ على ابن لب الجزء الثاني من كتاب الإيضاح، وكثير من النصف الأول من كتاب

(١) ترجمته في: الإحاطة ٣ / ٣٥، والكتيبة الكامنة ص ٧٠.

(٢) ترجمته في: بغية الوعاة ٢ / ٢٢١.

(٣) ترجمته في: شجرة النور الزكية ١ / ٢٩٦.

(٤) انظر تلاميذه في: نفح الطيب ٥ / ٥١٣، وغاية النهاية ٢ / ٩، وشجرة النور الزكية ١ / ٣٣٢.

(٥) انظر: نيل الابتهاج ص ٤٨٤.

سيبويه(١).

٦ ـ القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم، المتوفى (٨٢٩)(٢).

٧ ـ أبو القاسم محمد بن محمد بن سراج الأندلسي الغرناطي المتوفى (٨٤٨)(٣).

مصنفاته: لابن لب مصنفات كثيرة، منها:

١ ـ شرح تصريف التسهيل.

٢ ـ كتاب الباء الموحدة.

٣ ـ ينبوع عين الثرة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة.

٤ ـ الأجوبة الثمانية وهي قصيدة لامية، وشرحها(٤).

٥ ـ أرجوزة في الألغاز النحوية، في نحو سبعين بيتا، وشرحها(٥).

٦ ـ شرح جمل الزجاجي(٦).

٧ ـ رسالة في تعيين محل دخول الباء من مفعولي (بدَّل وأبدل)(٧).

٨ ـ تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد(٨).

٩ ـ رسالتان في الفقه.

١٠ ـ الردُّ على ابن عرفة في القراءة بالشاذ في الصلاة.

وفاته: توفي الشيخ أبو سعيد بن لب ليلة السبت لسبع عشرة ليلة مضت من ذي الحجة عام اثنين وثمانين وسبعمائة. وقيل: سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة.

(١) انظر: الإحاطة ٣/ ٣٩٤.

(٢) انظر: السابق ص ٤٩١.

(٣) انظر: السابق ص ٥٢٦.

(٤) منها نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط برقم (٢٦٢ ق) ذكره الزركلي في: الأعلام ٥/ ١٤٠.

(٥) حقق الشرح د/ عياد الثبيتي، ونشره في مجلة مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، العدد السادس.

(٦) اسم هذا الشرح: تقييد ابن لب على جمل الزجاجي، حققه د. محمد الزين زروق، ونال به درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى عام ١٤٠٩ هـ.

(٧) حققها د/ عياد الثبيتي، ونشرها في مجلة جامعة أم القرى، العدد الثاني، بحوث كلية اللغة العربية.

(٨) حققه/ حسين مختاري، و: هشام الرامي، ونشرته دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٤ م.

المبحث الثاني: التعريف بصاحب الشرح (يحيى الشاوي)

اسمه ونسبه(١): هو أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات، النائلي(٢)، الملباني، الجزائري، المالكي، الشهير بالشاوي المغربي.

مولده ونشأته: ولد الشاوي ـ رحمه الله ـ بمدينة ملبانة سنة ثلاثين وألف (١٠٣٠)، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن ثماني سنين، ونشأ بالجزائر، وقرأ بها وبلمبانة بلده على شيوخ أجلاء صالحين، روى عنهم الحديث والفقه وغيرهما، وأجازه شيوخه، وتصدَّر للإفادة ببلده، وكانت حافظته مما يقضى منها بالعجب، فاشتهر بالحفظ وحدَّة الذِّهن وجودة الإدراك.

رحلاته: في سنة أربع وسبعين وألف (١٠٧٤) قصد مصر قاصدا للحج، فلما قضى حجه رجع إلى القاهرة، واجتمع به فضلاؤها، وأخذوا عنه، وروى عن علمائها، وأجازوه بمروياتهم، ثم تصدر للإقراء بالأزهر الشريف، واشتهر بالفضل، وحظي عند أكابر الدولة، واستمرَّ على القراءة مدَّة، قرأ فيها: مختصر خليل في الفقه المالكي، وشرح الألفية للمرادي وعقائد السنوسي وشروحها، وشرح الجمل للخونجي (في المنطق) لمؤلفه ابن عرفة.

ثم رحل إلى بلاد الروم (تركيا) فمرَّ في طريقه على دمشق، وعقد مجلساً علمياً بجامع بني أمية اجتمع فيه عليه علماؤها، وشهدوا له بالفضل التام، وتلقوه

(١) انظر مصادر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ٤ / ٤٨٦، ونفحة الريحانة ورَشْحَة طِلاء الحانة للمحبي ٥ / ٤٥، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٤٥٨، وهدية العارفين ٢ / ٥٣٣، والأعلام ٨ / ١٦٩، ومعجم المؤلفين ٤ / ١١٤، وصفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر ص ٣٣٦، وتعريف الخلف برجال السلف ١ / ١٨٧، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ٢ / ١١٣٢، ونزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ٢ / ٣٨١، ترجم له عرضا ضمن ترجمة الشيخ / عبد العزيز الفراتي.

(٢) يعرف بـ (النائلي) نسبة إلى قبيلة أولاد نائل بالجزائر. انظر: فهرس الفهارس ٢ / ١١٣٢.

بما يجب له وبالغوا في إكرامه، ومدحه شعراؤها، واستجازوا منه، فأجاز منهم كثيرا بمروياته.

ثم توجه إلى بلاد الروم فاجتمع به أكابر الموالي، وبالغ في إكرامه شيخ الإسلام يحي المنقاري، وحضر الدرس الذي يجتمع فيه العلماء بحضرة السلطان، للبحث، فبحث معهم واشتهر بالعلم.

ثم رجع إلى مصر مجللا معظَّما مهابا موقَّرا، فأقام بها مدَّة، تولّى التدريس فيها في: المدرسة الأشرفية، والسليمانية، والصرغتمشية(١).

ثم رجع إلى بلاد الروم فأنزله (مصطفى باشا) صاحب السلطان في داره، فاجتمع عليه جماعة من أهل دمشق وغيرها، منهم (المحبي) فقرأوا عليه تفسير سورة (الفاتحة) من البيضاوي مع حاشية العصام، ومختصر المعاني مع حاشية الحفيد، والألفية، وبعض شروح الدواني على العقائد العضدية، فأجازهم جميعا بإجازة نظمها لهم.

ثم رجع إلى مصر، وصرف أوقاته في الإفادة والتأليف.

صفاته: وصفه تلاميذه وخاصة (محمد أمين المحبي) صاحب خلاصة الأثر بكثير من الصفات المحمودة، فقال فيه: "شيخنا الأستاذ الذي ختمت بعصره أعصر الأعلام، وأصبحت عوارفه كالأطواق في أجياد الليالي والأيام، آية الله الباهرة في التفسير، والمعجزة الظاهرة في التقرير والتحرير، وهو في الفقه إمامُه، ومن فمه تؤخذُ أحكامه، وأمَّا الأصول فهو فرع من علومه، والمنطق مقدمةٌ من مقدمات مفهومه، وإن أردت النحو فلا كلام فيه لأحد سواه، وإن اقترحت المعاني والبيان فهو أنموذج مزاياه، إذا استخدم القلم أبدى سحر العقول، وإن جرت على لسانه الحروف وفق بين المعقول والمنقول، ... سريع الجواب، ظاهر الصواب، معجز ببيانه،

(١) بناها: صرغتمش بن عبد الله الناصري، أحد مماليك الناصر بن قلاوون. ذيل الدرر الكامنة ص ٤٤.

مفيد في كل أحيانه، إلا أنَّ طبيعته أحرُّ من القيظ، وإذا غضب يكاد يتميزُ من الغيظ... ".

شيوخه: تلمذ الشاوي لعدد كبير من علماء عصره، في الجزائر، ومصر، وبلاد الروم، ومنهم في الجزائر:

١ ـ الشيخ محمد بن محمد بهلول الزواوي السعدي(١).

٢ ـ الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي المتوفى (١٠٥٧)(٢).

٣ ـ الشيخ أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة، مفتي الجزائر، المتوفى (١٠٦٦)(٣).

٤ ـ الشيخ أبو المهدي عيسى بن محمد المغربي الثعالبي المتوفى(١٠٨٠)(٤).

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بمصر:

١ ـ الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزّاحي المتوفى (١٠٧٥)(٥).

٢ ـ الشيخ الشمس البابلي محمد بن علاء الدين أبو عبد الله، المتوفى (١٠٧٧)(٦).

٣ ـ الشيخ النور الشَّبْرَامَلّسي علي بن علي أبو الضياء نور الدين المتوفى (١٠٨٧)(٧).

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٤ / ٤٨٦.

(٢) انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ص ٤٤٥، والأعلام ٤ / ٣٠٩.

(٣) انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ص ٤٤٧، والأعلام ٣ / ٩١.

(٤) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣ / ٢٤٠، والأعلام ٥ / ١٠٨.

(٥) انظر ترجمته في: صفوة من انتشر ص ٢٥٧، والأعلام ٣ / ١٠٨.

(٦) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٤ / ٣٩، والأعلام ٦ / ٢٧٠.

(٧) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣ / ٢٤٠، والأعلام ٥ / ١٠٨.

تلاميذه: تتلمذ على الشيخ يحيى الشاوي ـ رحمه الله ـ خلق كثير من أبناء عصره، أخذوا عنه، وأجازهم، ومن أشهرهم:

١ ـ الشيخ أبو الإسعاد بن الشيخ أيوب.

٢ ـ الشيخ أبو المواهب سبط العرضي الحلبي.

٣ ـ الشيخ زين الدين البصري. ٤ ـ الشيخ عبد الرحمن المجلد.

٥ ـ الشيخ عبد العزيز الفراتي. ٦ ـ الشيخ أبو الحسن علي النوري الصفاقسي.

٧ـ الشيخ محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، المتوفى (١١١١).

مصنفاته(١): يعد الشيخ الشاوي ـ رحمه الله ـ من العلماء المكثرين تأليفا وتصنيفا، في الحديث والتفسير، والتوحيد، والمنطق، والفقه، والأصول، والنحو والمعاني، قال المحبي عن مصنفاته: "وله تآليف هَطَلَت سُحُبُ إفادتها الذّوارف، فأضحى بها وهو العلَمُ الفردُ أعرفَ المعارف"(٢)، وقال: "وله قوةٌ في البحث وسرعة الاستحضار للمسائل الغريبة، وبداهة الجواب لما يُسألُ عنه من غير تكلُّفٍ"(٣)، ومن مصنفاته:

١ ـ شرح التسهيل لابن مالك.

٢ ـ حاشية على شرح المرادي وصل فيها إلى (أفعل التفضيل) لم يكملها(٤).

٣ ـ ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده(٥)، وهو مختصر في أصول النحو جعله على

(١) مصنفاته في: خلاصة الأثر ٤ / ٤٨٨، وصفوة من انتشر ص ٣٣٦، والأعلام٨/ ١٦٩، وهدية العارفين ٢/ ٥٣٣.

(٢) نفحة الريحانة ٥ / ٤٧.

(٣) خلاصة الأثر ٤ / ٤٨٨.

(٤) مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص (٤٦٣) نحو.

(٥) حققه د. عبد الرزاق السعدي، تحت مسمى (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو) وطبع في دار الأنبار سنة ١٤١١، وطبع مرة ثانية سنة١٤٣١، وحققه د أحمد طه سلطان عام ١٤٢٦تحت مسمى (المختصر في أصول النحو).

أسلوب الاقتراح للسيوطي، أتى فيه بكل غريبة، وجعله باسم السلطان محمد بن السلطان إبراهيم خان العثماني، وقرَّظ عليه علماء الروم.

٤ ـ نظم لامية في إعراب الجلالة، جمع فيها أقاويل النحويين، وشرحها شرحا حسنا، أحسن فيه كل الإحسان.

٥ ـ فتح المنّان في الأجوبة الثمان، وهو موضوع بحثنا.

٦ ـ حاشية على شرح أمّ البراهين للسنوسي، في العقيدة، نحو عشرين كراسا.

٧ ـ قرة العين في جمع البَيْن، في علم التوحيد(١).

٨ ـ النبل الرقيق في حلقوم السابّ الزنديق.

٩ ـ توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد(٢).

١٠ ـ المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري(٣).

١١ ـ الترجيح في بيان ما للبخاري من التصحيح(٤).

١٢ ـ رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس(٥).

وفاته: توفي الشيخ يحيى الشاوي ـ رحمه الله ـ حاجًّا في الطريق، وهو في السفينة، في يوم الثلاثاء عشري شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وألف (١٠٩٦)(٦).

---

(١) مخطوط في مكتبة جامعة الزيتونة بتونس.

(٢) مخطوط في مكتبة جامعة الزيتونة بتونس.

(٣) حققه د. ناجي محمّد عبد الجليل، ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية ١٤٢٤هـ.

(٤) انظر: فهرس الفهارس والأثبات ٢ / ١١٣٣.

(٥) مخطوط في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (ف ١٤٢٠) في أربع لوحات.

(٦) انظر: خلاصة الأثر ٤ / ٤٨٨، وفيها تحدث عن وفاته في السفينة، ثم دفنه في البر، ثم نقله ودفنه في مصر بتربة السادة المالكية بالقرافة الكبرى.

المبحث الثالث: كتاب (فتح المنان في الأجوبة الثمان)

المطلب الأول: مادة الكتاب، ومنهجه:

هذا الكتاب شرحٌ لنظم العلامة (فرج بن قاسم بن لب) الذي أفرده في (الأجوبة الثمانية) وقد أجاد في هذا النظم ما شاء، مع حلاوة النظم وحسن العبارة، وقد بيَّن لنا الشاوي في مقدمته سبب شرحه لهذا النظم، وهو: أنَّ ابن لُبٍّ صاحب النظم قد شرحه شرحا كان قاصرا على حلِّ مفرداته ـ كما هو عادة كلِّ شارحٍ لكلام نفسه في الأغلب ـ فأراد الشاوي شرحه شرحا يحل معضلاته، ويكمل مفضلاته، ويجعله باسم (محمد بن محمد بن ميرزا) قاضي مكة المكرمة، فوضع هذا الشرح.

وقد سار الشاوي في شرحه على منهج واضح محدد المعالم، لا يحيد عنه، فكان يورد البيت أو البيتين من هذا النظم، ثم يعلق، مبينا مراد ابن لب، شارحا لكلامه، ثم يورد خلاف النحويين وأدلتهم ـ إن كان في المسألة خلاف ـ مرجحا ما يراه راجحا.

ويمكن أن نتبين منهجه فيما يلي:

١ ـ وضع الشاوي ـ رحمه الله ـ نظمَ ابن لب نصب عينيه، يدور في فلكه، ولا يحيد عن مضمونه، شارحا له، مبينا مراده، معتمدا على ما منحه الله من ثقافة موسوعية، وما طالعه من كتب.

٢ ـ حرص الشاوي على إيراد أقوال النحويين في المسألة، وأدلتهم من القرآن الكريم والشعر

٣ ـ لم يكن الشاوي مجرد ناقل لآراء السابقين، بل كان له اختياره وترجيحه، وكان يشير لذلك ويعبر بعبارات مثل (فما قاله البصريون هو الحق)[١]، و(سبق

(١) انظر ص ٢٣٤.

من كلام الخلاصة ما هو كالنص فيه، وهو الحق)[١].

٤ـ استدرك على ابن لب بعض ما تركه، من ذلك:

* ما ذكره ابن لب من أنَّ الفعل الواقع بعد جواب الشرط نحو (إن تأتني آتك فأحدثك).

يجوز فيه وجهان النصب والجزم، فاستدرك عليه الشاوي الرفع فقال: "وترك المصنف وجها ثالثا وهو الرفع في الفعل الذي بعد جواب الشرط لإمكان الاستئناف"[٢].

* ما ذكره عند كلامه عن (أو) فقال: " وترك الناظم من أحوال (أو) كونها بمعنى (كي) أو بمعنى (إلى)... وكأنه ظنَّ أنَّ (إلا) أعم، وليس كذلك..."[٣].

٥ ـ عُني الشاوي بالشواهد القرآنية والقراءات، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة، وكان ينسب القراءة في بعض الأحيان[٤].

٦ ـ عُني ـ أيضا ـ الشاوي بالشواهد الشعرية، وهو في الغالب لا ينسبها إلى قائليها[٥]، و قد نسب بيتا واحدا إلى قائله، وذلك عند شرحه لقول ابن لب:

ضاهي ولا سابقٍ شيئاً وسابقُهُ ... منصوبُ ليس على الإخبار قد مَثُلا

فقال: " أشار إلى البيت الذي أنشده سيبويه من باب التوهم ومراعاة المعاني، وهو قول زهير:

بدا لي أنِّي لستُ مُدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا "[٦].

---

(١) انظر ص ٢٥٥.

(٢) انظر ص ٢٤٧.

(٣) انظر ص ٢٦٨.

(٤) انظر: ص ٢٢٤، ٢٦٤.

(٥) انظر ص ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٥٢.

(٦) انظر ص ٢٨٧.

وقد بلغت الشواهد الشعرية خمسة عشر بيتا، بخلاف ما أورده من الألفية لابن مالك(١)، وما استدل به من الشاطبية(٢).

٧ ـ كان أحيانا يستطرد فيشرح معاني بعض الكلمات التي وردت في النظم، ومن ذلك:

* قال ابن لب: .... كالفاء واو لجمع بعد تلك ولا.

قال الشاوي: "... و(الولا) معناه المتابعة، وهو بكسر الواو، أي: بعد تلك تاليا لها"(٣).

* قال ابن لب: ضاهي ولا سابقٍ شيئاً وسابقُهُ ... منصوبُ ليس على الإخبار قد مَثُلا.

قال الشاوي: "فقوله (ضاهي) من المضاهاة، وهي المشابهة... وقوله (قد مَثُلا) أي: تشخَّص وتعيَّن "(٤).

المطلب الثاني: مصادر الشاوي.

تنوعت مصادر الشاوي ـ رحمه الله ـ في كتابه، وقد أشار إلى عمدته في شرح هذا النظم، وسمَّى عدة كتب منها (شرح ابن لب)، وكتاب التسهيل، والخلاصة.

* أما شرح ابن لب فقد أشار إليه في المقدمة فقال: " أردت أن أشرح هذا النظم شرحا يحل معضلاته، ويكمل مفضلاته... فشرحته هذا الشرح في وقتين من يومين، مجموعهما أقل من كمال اليوم ، لأني لم أطالع فيه كتابا غير ما هو معهود من فتح الملك الوهاب، وغير كتاب صاحبه في بيان بعض مراده... " وقد أفاد من شرح ابن لب في تسعة مواضع(٥).

(١) انظر ص ٢٣٠، ٢٤٧.

(٢) انظر ص ٢٦٥، ٢٦٧.

(٣) انظر ص ٢٤٩.

(٤) انظر ص ٢٨٧.

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٢٣٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٨٥.

* وأما كتاب (التسهيل) و(الخلاصة) فذكر أنه اعتمد عليهما في شرحه، وقال في نهاية الشرح: "وقد تمَّ ما أردناه من شرح هذه الأبيات، معتمداً في ذلك على ما تقرر من القواعد، من كتاب التسهيل، والخلاصة، وغيره، ولم أطالع وقت شرحه كتابا غير شرح صاحب النَّظم..."، ويمكن لنا سرد مصادره الأخرى، ومن أهمها:

الكتاب لسيبويه، وقد أفاد منه وأشار إليه في عشرة مواضع(١)، والأصول لابن السراج(٢)، وشرح الكتاب للسيرافي(٣)، والمقتضب للمبرد(٤)، والحجة لأبي علي(٥)، وشرح الكتاب لابن خروف(٦)، والبسيط لابن أبي الربيع(٧)، وشرح الجمل لابن عصفور(٨)، والتبصرة والتذكرة للصيمري(٩)، وتوضيح المقاصد للمرادي(١٠)، والنكت للأعلم(١١)، ومعاني القرآن للفراء(١٢)، والشاطبية(١٣)، وتفسير النيسابوري(١٤).

(١) انظر ص ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) انظر ص ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٦.

(٣) انظر ص ٢٨٨.

(٤) انظر ص ٢٤٥.

(٥) انظر ص ٢٦٦.

(٦) انظر ص ٢٦٠، ٢٦٢.

(٧) انظر ص ٢٣٢، ٢٣٥.

(٨) انظر ص ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٨٨.

(٩) انظر ص ٢٣٥.

(١٠) انظر ص ٢٧٧.

(١١) انظر ص ٢٥٩.

(١٢) انظر ص ٢٣٢.

(١٣) انظر ص ٢٦٥، ٢٦٧.

(١٤) انظر ص ٢٦٧.

ومن مصادره كذلك العلماء، ومنهم: الزمخشري، والسيد، والسعد[١]، وابن الضائع[٢]، وأبو حيان[٣].

ويلاحظ على الشاوي أنه كان يتصرف في النقل، لكن من غير إخلال، وتصرفه كان بالتقديم والتأخير، أو الحذف والزيادة[٤]، وأحيانا كان يعرض الرأي دون أن يسمِّي صاحبه أو كتابه، ويعبر عن ذلك بقوله (جعل بعضهم)[٥].

المطلب الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى الشاوي.

لم تذكر الكتب التي ترجمت للشاوي هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، ولم يشر إليه إلا صاحب هدية العارفين حيث قال: "له فتح المنان في الأجوبة الثمان"، ويمكن لنا أن ندلل على أن هذا الشرح للشيخ الشاوي ـ رحمه الله ـ بما يأتي:

١ ـ ما جاء على صفحة العنوان للنسخة (أ) حيث كُتب (فتح المنان في الأجوبة الثمان) للفاضل المرحوم الشيخ يحيى المغربي.

٢ ـ ما جاء في مقدمة الشرح حيث يقول: "... وبعد فيقول عبد الله يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات...".

٣ ـ كتب في نهاية الشرح: " قال ذلك مؤلفه يحيى ين محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل ابن أبي البركات أواخر شهر رجب الفرد...".

---

(١) انظر ص ٢٧٥.

(٢) انظر ص ٢٣٣.

(٣) انظر ص ٢٧٩.

(٤) انظر ما نقله عن سيبويه ص ٢٣٣، وقد تصرف فيه.

(٥) انظر ص ٢٢٥.

المبحث الرابع: وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق.

النسخة الأولى: تحتفظ بها المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ضمن مجموع رقم (ف٤٤٩٢) مأخوذ بالميكروفيلم عن مكتبة (تشستربيتي) بأيرلندا.

والمجموع مقداره (ثمان وأربعون) لوحة، وتقع النسخة التي أقوم بتحقيقها في (أربع وعشرين) لوحة، تبدأ باللوحة رقم (إحدى وعشرين) وتنتهي باللوحة رقم (خمس وأربعين)، ثم تعقبها القصيدة اللامية لابن لب ـ وهي القصيدة المشروحة ـ في اللوحتين رقم (سبع وأربعين) و(ثمان وأربعين).

وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ) وجعلتها هي الأصل.

وقد كتبت النسخة بخط (التعليق) وهو خط واضح، ومسطرتها (تسعة عشر) سطرا، وعدد كلمات كل سطر ـ غالبا ـ (ثلاث عشرة) كلمة، وقد تزيد أو تنقص في بعض الأحيان.

وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص، تبدأ بالبسملة وتنتهي بالحمد، وتمتاز بوجود التعقيبة في أسفل الصفحة اليمنى في جميع الصفحات.

ليس فيها ما يدل على اسم ناسخها، ولا على الأصل الذي نسخت عنه.

ويلاحظ أن الناسخ لم يعن بكتابة الهمزة في أوائل الكلمات، مثل: اهل، ابي، الاحب، افندي، اثار، احمد، اقليما، اكابر، الاندلس، ابو اسحاق، الالفية، ان، اشرح....

كذلك لم يهتم بكتابتها في وسط الكلمة، مثل: لايحة، رايحة، غرايب، الشان.....

وفي أعلى الصفحة الأولى وهي لوحة العنوان كتب العنوان التالي: فتح المنان في الأجوبة الثمان، للفاضل المرحوم الشيخ يحي المغربي.

وصف النسخة الثانية: هذه النسخة مصورة عن مكتبة ولاية برلين بألمانيا، وقد حصلت عليها عن طريق الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ورمزت لها بالرمز (ب).

وتقع هذه النسخة في (ثمانين) صفحة، ومسطرتها (عشرون) سطرا، وعدد كلمات كل سطر (سبع) كلمات، وقد تزيد أو تنقص في بعض الأحيان.

وهي مكتوبة بخط واضح، وهي نسخة كاملة، ليس فيها سقط، تبدأ بالبسملة وتنتهي بالحمد، وتمتاز بوجود التعقيبة في أسفل الصفحة اليمنى في كل الصفحات.

وعلى هامش الصفحة الأخيرة كتب: (تم هذا الكتاب على يد الفقير إلى رحمة مولاه عبد الحي بن إبراهيم البهنسي، في آخر ذي الحجة في وقت العصر نهار الأربعاء سنة ١١٥٣).

ويلاحظ أن الناسخ أهمل كتابة الهمزة في أوائل الكلمات، مثل: اله، اهل، الاباء، بابقاء الاحكام، الامرين، ابي، الاحب، افندي....

كما لم يهتم بكتابتها في وسط الكلمة، مثل: الفايزين، لايحة، رايحة، غرايب، جايز...

ولم يرد ذكر للمؤلف في الصفحة الأخيرة، عكس النسخة الأولى.

وقد كتب على صفحة العنوان: كتاب فتح المنان في الأجوبة الثمان، لعبد الله بن شبل.

وتحته بمسافة قصيرة كتب: طرز العنبر وجهك الورد والياسمين.

وتحت هذا بمسافة كتب بيتان لأبي تمام هما:

لا زلت من شكري في نعمـــــة ... لابسُـــها ذو نســـب فاخر

يقـولُ مَـنْ تقـرعُ أسمـاعَـــه ... كم تـركَ الأوَّلُ للآخـــــر.

ثم تحته بمسافة كتب: عذار كمل دب فوق عقيقة

ودره الماس تلعلع بالورد.

ثم تحت هذا بمسافة كتب مرة ثانية: طرز العنبر وجهك الورد والياسمين.

صور المخطوط

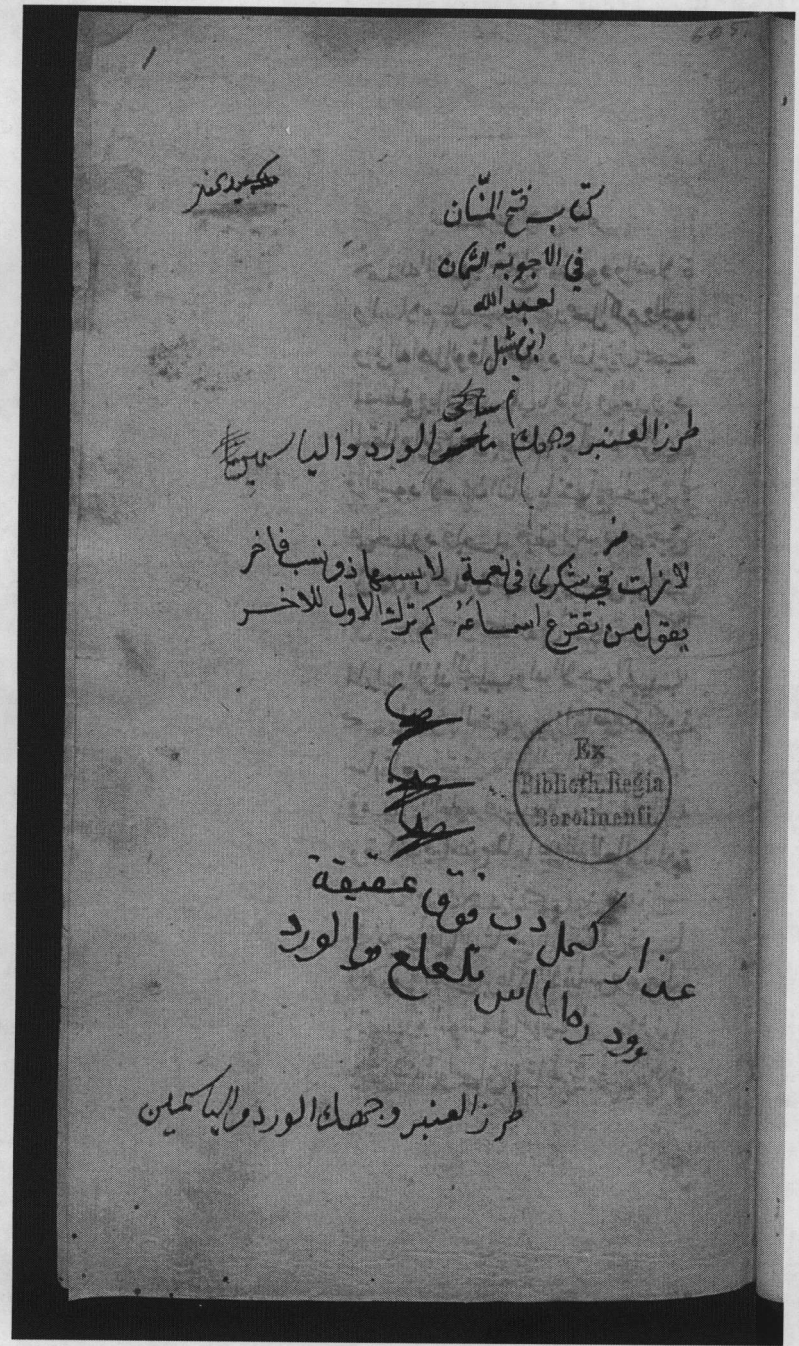
كتاب فتح المنان
في الأجوبة الثمان
لعبد الله
ابن بسّال
طرز العنبر وجهك الورد والياسمين
لازلت في شكرى لنعمة لابسها ذو نسب فاخر
يقول من تقرع اسماعه كم ترك الأول للآخر
Ex
Biblioth. Regia
Berolinenfi.
عذار كمل دب فوق عقيقة
عود والناس تلعلع والورد
طرز العنبر وجهك الورد والياسمين

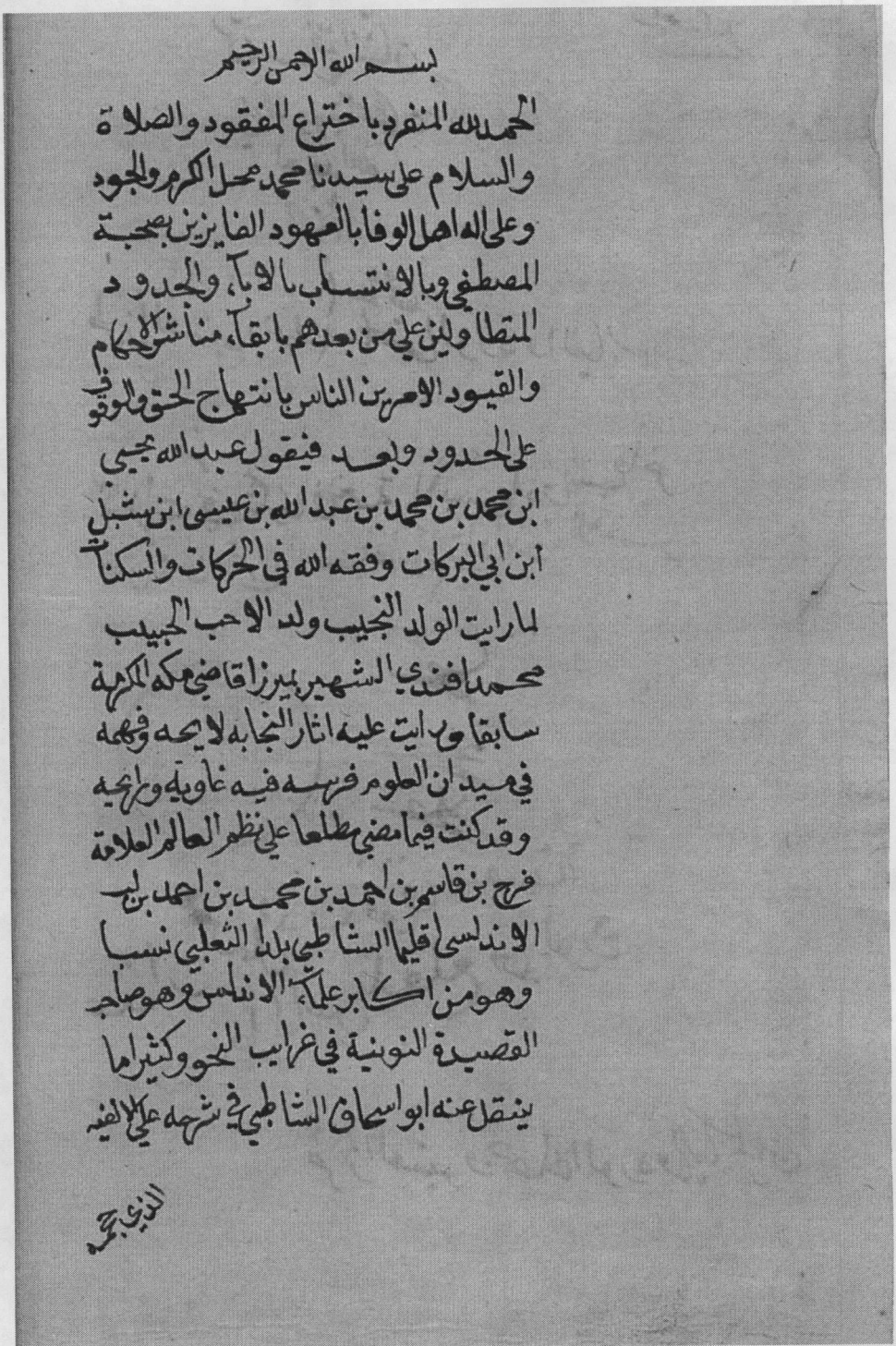

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المنفرد باختراع المفقود والصلاة
والسلام على سيدنا محمد محل الكرم والجود
وعلى اله اهل الوفا بالعهود الفايزين بصحبة
المصطفى وبالانتساب بالاباء والجدود
المتطاولين على من بعدهم ببقاء مناشر الاحكام
والقيود الامرين الناس بانتهاج الحق والوقوف
على الحدود وبعد فيقول عبد الله يحيى
ابن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى ابن بشبل
ابن ابي البركات وفقه الله في الحركات والسكنات
لما رايت الولد النجيب ولد الاحب الحبيب
محمدا فندي الشهير بميرزا قاضي مكة المكرمة
سابقا ورايت عليه اثار النجابه لايحه وفهمه
في ميدان العلوم فرسه فيه غاويه ورايحه
وقد كنت فيما مضى مطلعا على نظم العالم العلامة
فرج بن قاسم بن احمد بن محمد بن احمد بن لب
الاندلسي اقليما الشاطبي بلدا الثعلبي نسبا
وهو من اكابر علماء الاندلس وهو صاحب
القصيدة النونية في غرايب النحو وكثيرا ما
ينقل عنه ابو اسحاق الشاطبي في شرحه على الالفيه

الذي نجم

هذا الصحيح فما معنى قول سيبويه: ... وإن عامة النحاة لم يفهموا ما عدلا آخر برهذا إلى الرد على السيرافي حيث خالف سيبويه وجعل للعطف على الموضع في الجزم وإن كان في البيت على التوهم ففي الآية يلبس على التوهم لضعف وجه التوهم فلا يجري القرآن عليه والتوهم وإن كان في البيت صحيحا لكنه وجه قبيح جدا وتبعه ابن عصفور على تخطئة قول سيبويه في الآية والمحققون من الأئمة على تصويب قول سيبويه واستحسان رأيه ورواية واعلم أن الفرق بين التقدير والتوهم أن الموجب إذا أمكن دخوله في الكلام لاعتباره والكلام بحاله كان من باب التقدير وإن كان يقتضي المعنى ولا يمكن إدخاله في الكلام إلا بتغيره عن وجهه فهو من باب التوهم فالبا في قوله ليست مدركا لا يمكن تقديرها وقد ظهر أثرها فيما بعد مدرك وهو سابق فلم يبق إلا دعوى التوهم وكذا في أحد الأوجه في العطف على منصوب بعد استكمال الخبر إذا كان المعطوف مرفوعا فإنهم جوزوا أن يكون على توهم مراعاة الاسم قبل دخول إن وكذا في لا إله إلا الله حيث جوزوا رفع الاسم الكريم بدلا من اسم لا على مراعاة قبل دخول لا وقس على ذلك مسائل التوهم والتقدير ففي الأجوبة الثمانية حيث جوزوا الجزم بشرط جعلوه من باب حذف الشرط وتقديره وعلى هذا فلا يمكن في أصدقك أن يكون وأكن معطوفا على محل أصدق لأن

إذ لا جازم له موجود حتى يكون معطوفا عليه لفظا ولا مقدرا لاختلاف معناه ومعنى لولا فلم يبق إلا التوهم وقد تم ما أردنا من شرح هذه الأبيات معتمدا في ذلك على ما تقرر من القواعد من كتاب التسهيل والخلاصة وغيره ولم أطلع وقت شرحه كتابا غير شرح صاحب النظم ولم يقنع بهذا الإفصاح كما هو عادته من شرح كلام نفسه قال ذلك مؤلفه يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات أواسط شهر رجب الفرد سنة سبع وسبعمائة والله الموفق والحمد لله رب العالمين

هذا الصحيح فلا تستدل بسواه. س عامة كلامهم ما عدا
آخر ربهذا الى الرد على السيرافي حيث خالف سيبويه وجعل
للعطف على الموضع في الجزم وان كان في البيت على التوهم ففي
الآية يليس على التوهم لضعف وجه التوهم فلا يجري القرآن عليه والتوهم
وان كان في البيت صحيحا لكنه وجه قبيح جدا وتبعه ابن عصفور
على تخطئة قول سيبويه في الآية والمحققون من الائمة على تصويب
قول سيبويه واستحسان رائيه ورواية واعلم ان الفرق بين
التقدير والتوهم ان الموجب اذا امكن دخوله في الكلام لاعتباره
والكلام بحاله كان من باب التقدير وان كان يقتضيه المعنى ولا
يمكن ادخاله في الكلام الا بتغيير عن وجهه فهو من باب التوهم
فلبا في قوله لست مدرك لا يمكن تقديرها وقد ظهر اثرها
فيما بعد مدرك وهو سابق فلم يبق الا دعوى التوهم وكذا في قد
الاوجه في العطف على منصوب بعد استكمال الخبر اذا كان المعطوف
مرفوعا فانهم جوزوا ان يكون على توهم مراعاة الاسم قبل
دخول ان وكذا في لا اله الا الله حيث جوزوا رفع الاسم الكريم
بدلا من اسم لا على مراعاته قبل دخول لا وقس على ذلك مسئل
التوهم والتقدير ففي الاجوبة الثمانية حيث جوزوا الجزم
بشرط جعلوه من باب حذف الشرط وتقديره وعلى هذا فلا
يمكن في اصدق ان يكون واكن معطوفا على محل اصدق

اذ لا

اذ لا جازم له موجود حتى يكون معطوفا عليه لفظة ولا مقدرا
لاختلاف معناه ومعنى لولا فلم يبق الا التوهم وقد تم ما
اردنا من شرح هذه الابيات معتمدا في ذلك على ما تقرر من
القواعد من كتاب التسهيل والخلاصة وغيره ولم اطلع وقت
شرحه كتابا غير شرح صاحب النظم ولم يفصح بهذا الافصاح
كما هو عادته من شرح كلام نفسه قال ذلك مؤلفه يحيى بن محمد
بن عبد الله بن عيسى بن شبيل بن ابي البركات اواسط شهر
رجب الفرد سنة سبع وسبعين وستمائة والله الموفق
والحمد لله رب العالمين

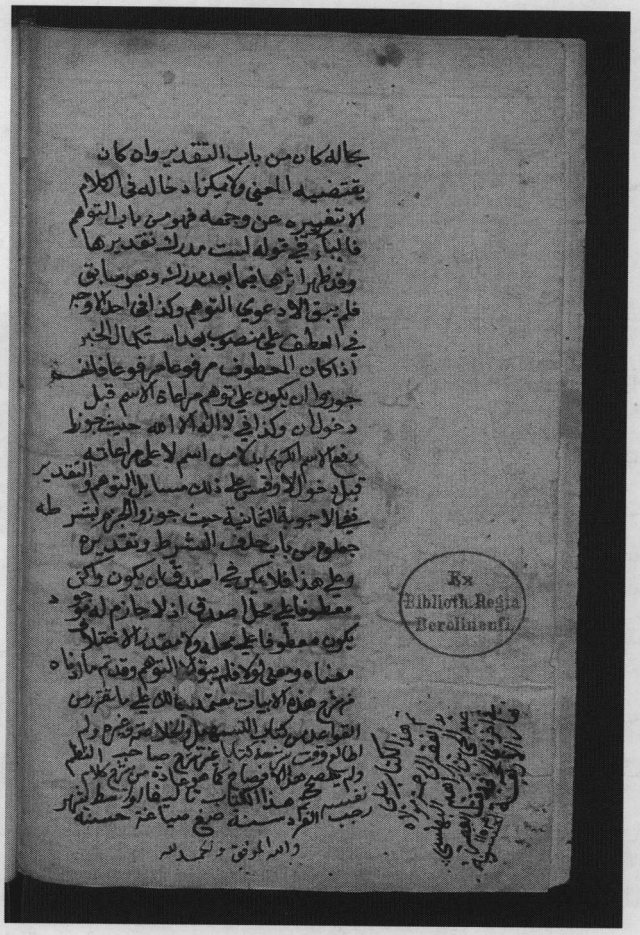
Ex
Bibliotheca Regia
Berolinensi

القسم الثاني: التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله المنفردِ باختراعِ المفقودِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سيدنا محمدٍ مَحَلِّ الكرمِ والجُودِ، وعلى آلِه أَهْلِ الوفاءِ بالعُهُودِ، والفَائِزِينَ بِصُحْبَةِ المصطَفَى وبالانتِسَابِ بالآباءِ والجُدُودِ، المتَطَاولِينَ على مَنْ بَعْدَهُم باتِّقَاءِ(١) مناشِرِ الأحكامِ والقُيُودِ، والآمِرِينَ النَّاسَ بانْتِهَاجِ الحَقِّ والوقُوفِ على الحُدُودِ، وبعدُ، فيقولُ: عبيد الله يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات - وَفَّقَهُ الله في الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ - لَمَّا رَأَيْتُ الوَلَدَ النَّجِيبَ ولدَ الأَحَبِّ الحبيبِ محمد أفندي(٢) الشَّهير بميرزا قاضي مكة المكرمة سابقا، ورَأَيْتُ عليه آثارَ النَّجَابَةِ لائحَةً، وفَهْمُهُ في مَيدَانِ العُلُومِ وفَرَسُهُ فيه غَادِيةٌ(٣) ورَائِحَةٌ، وقد كُنْتُ فِيمَا مضى مُطَّلعاً عَلَى نَظْمِ العَالِمِ العَلامةِ (فرج بن قاسم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن لُبّ) الأَنْدَلُسِيِّ إِقليمًا، الشَّاطِبِي بَلَداً، الثَّعْلَبيّ نَسَباً، وهُوَ مِنْ أكابرِ علماءِ الأندلسِ، وهو صاحبُ القصيدةِ النُّونيَّةِ في غَرَائِبِ النَّحْوِ(٤)، وكَثِيراً مَا يَنْقلُ عَنْهُ أبو إسحاق الشَّاطِبِيّ(٥) في شَرْحِه على الألفية، الذي حَجْمُهُ أَرْبعُ مجلَداتٍ، وهو النَّظْمُ الذي أَفْرَدَهُ في الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ أجَادَ فيه مَا شَاءَ، مَعَ حَلاوَةِ النَّظْمِ وحُسْنِ

(١) في ب: (بإبقاء).

(٢) الذي وقفت عليه هو: محمد أفندي المعروف ببندر زاده، قاضي مكة المكرمة، كان حيا سنة ١٠٤٦ هـ، انظر: قضاة مكة المكرمة من القرن الأول الهجري حتى العصر الحاضر للمعلمي ص ٧٥٠.

(٣) في ب: (فرسه فيه غاوية).

(٤) هي: القصيدة النونية في الأحاجي والألغاز النحوية، لابن لب، أولها: (أحمدُ ربي حمدَ ذي إذعان)، وعدتها: سبعون بيتا، وقد شرحها الناظم نفسه. انظر: كشف الظنون ١ / ١٣٤٨، وقد سبق أن أشرنا إليها في مصنفات ابن لب.

(٥) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي توفي سنة ٧٩٠ هـ، من مصنفاته: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الموافقات في أصول الفقه، أصول النحو، الإفادات والإنشاءات. انظر: هدية العارفين ١ / ١٨، والأعلام ١ / ٧٥.

العِبَارَةِ، التي تَدْعُو مَنْ مَرَّ بِهَا لا بَرَاحَ، وتُنَادِي مَنْ رَآهَا هَذا مَيدانُ الجدِّ بلا مزاحٍ، وعَلقَ عَلَيْهَا شَرْحًا كَانَ قَاصِرًا(١) عَلَى حَلِّ المفْرَدَاتِ، كَمَا هُوَ عَادَةُ كُلِّ شَارِحٍ لكلامِ نَفْسِهِ فِي الأَغْلَبِ، أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَحَ هَذَا النَّظمَ شَرْحاً يحلُّ مُعْضَلاته، ويكمل مفضلاته، باسْمِ الوَلَدِ النَّجِيبِ العَالمِ الصَّالحِ الحَبِيبِ، وهُوَ: محمد بن محمد بن ميرزا، المذكور، فَشَرَحْتُهُ هَذَا (ل١/أ) الشَّرْحَ في وَقْتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ، مَجْمُوعُهُمَا أَقَلُّ مِنْ كَمَال اليَوْمِ؛ لأنِّي لم أُطَالعْ فيه كِتَاباً غَيْرَ مَا هُوَ مَعْهُودٌ مِنْ فَتْحِ الملكِ الوَهَّابِ، وغَيْرَ كِتَابِ صَاحِبِهِ فِي بَيَانِ بَعْضِ مُرَادِهِ مِمَّا عَسَاهُ مَكْسُوراً بالخَفَا، وصَاحِبُ البَيْتِ أَدْرَى بالذي فيه، وسَمَّيتُهُ: (فتحُ المَنَّانِ فِي الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِ)، واللهُ سُبْحَانَهُ يَنْفَعُ بِهَا مَنْ أَرَادَهَا(٢) مِنْ كهلٍ أو مِنْ صِبْيَانٍ، أومَنْ له(٣) تعلُّقٌ بهذا الشَّأنِ، فأقولُ:

قال الناظم ـ رحمه الله ورضي عنه ـ:

خُذْ حُكْمَ أَجْوِبَةٍ مَعَ مَا يُشَاكِلُهَا
نَظْمًا عَلَى جُمْلَةٍ مِنْهَا قَدِ اشْتَمَلا
تَمَنَّ وَارْجُ وَسَل وَاعْرِضْ وَحُضَّ ومُرْ
وَلَتَنْهَ وَادْعُ لجزمٍ فِي الجَوَابِ حَلا
وَذَاكَ فِي الفِعْلِ دُونَ الفَا فَإِنْ أَتَتْ
فَالفِعْلُ إِذْ ذَاكَ فِيهِ النَّصْبُ قَدْ دَخَلاَ

أقول: أَشَارَ في هَذِهِ الأَبيات الثلاثة إلى تعداد مَا يُقالُ لَما بعده الأجوبةُ الثمانيةُ، فقوله: (تَمَنَّ) إشارةٌ لجواب التَّمَنِّي نحو: (لَيْتَ لي مُعِينًا أُغَيِّرْ مُنْكَرًا).

وقوله: (وَارْجُ) أشار به إلى التَّرَجِّي، وظَاهِرُهُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، والجُمْهُورُ عَلَى أنَّ

(١) في ب: (كأنه قاصرٌ).

(٢) جملة: (مَنْ أرادها) ساقطة من ب.

(٣) (له) ساقط من (أ).

نَصْبَ جوابِ التَّرَجِّي إِذَا كَانَ في التَّعَسُّرِ أو التَّعَذُّرِ، كالْمُتَمَنَّى الْمُسْتَبْعَدِ أو الْمُحَالِ(١)، نحو: (لَعَل الزَّمَانَ يَصْلُحُ أَسْتَرِحْ) ومنه في النَّصْبِ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب (أطَّلِعَ)(٢).

وقوله: (وَسَل) إِشارةٌ للسُّؤَال وهو الاسْتِفْهَامُ سَواءٌ كَانَ عَلَى حَقِيقَتِهِ نَحْو: هَل مِنْ صَالِحٍ أُسَاكِنْهُ ؟ ومثلُه بعدَ الفَاءِ قولُ الشَّاعِرِ:

هَل مِنْ حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَيَزْجُرَهُمْ

مَا جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيسِي(٣)

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣] محتملٌ للتَّمَنِّي أو

(١) قال أبو حيان: " فَرَّقَ النُّحاةُ بين التَّمَنِّي والتَّرَجِّي، فذكروا أنَّ التَّمَنِّي يكونُ في الممكن والممتنع، والتَّرَجِّي يكونُ في الممكن، وبلوغُ أسبابَ السموات غيرُ مُمْكِنٍ، لكنَّ فرعونَ أبرزَ ما لا يمكنُ في صورة الْمُمْكِنِ، تمويهاً على سامعيه " .ا.هـ البحر المحيط ٧/ ٤٤٦.

(٢) قرأ الأعرج، وأبو حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، وابن مقسم، وعاصم في رواية حفص: بالنصب، وقرأ الجمهور، وأبو بكر عن عاصم: بالرفع عطفاً على (أبلغُ). انظر: السبعة لابن مجاهد ص ٥٧٠، والحجة لابن خالويه ص ٣١٥، والكشف لمكي ٢/ ٢٤٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠، والبحر ٧/ ٤٤٦، والدر المصون ٩/ ٤٨٢، والإتحاف ٢/ ٤٣٧. ونصبُ المضارع الواقع في جواب التَّرَجِّي بعد الفاء مسألةٌ خلافية، أجازها الكوفيون واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لعَلِي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لعَلهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذكْرَى﴾ في قراءة من نصب فيهما ومنعها البصريون مؤولين ما ورد. انظر تفصيل الخلاف في: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩، ٢٣٥، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، وشرح التسهيل ٤/ ٣٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٧٦٧، والارتشاف ١٦٧٣، والبحر ٧/ ٤٤٦، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢١٧، والمساعد٣/ ٨٨، والأشموني ٣/ ٣١٢، والهمع ٢/ ٣٠٩، وشرح شواهد الشافية ٤/ ١٢٩.

(٣) البيت من البسيط لجرير في: الديوان ص ٢٥١ دار صادر، وفيه (فَتُنْذِرَهُمْ) بدلا من (فَيَزْجُرَهُمْ)، و (الناس) بدلا من (القوم)، وبلا نسبة في: الحجة ١/ ٢٩٩، والمقتصد ص ٥٨٣، والبسيط لابن أبي الربيع ص ٤٧٣، والتضريس: العضُّ الشديدُ بالأضراس، والشاهد: نصب المضارع (يزجر) بعد فاء السببية في جواب الاستفهام.

الاسْتِفْهَامِ(١) لجَهْلِهِمْ بِالحَال، أو للتَّحْضِيضِ(٢)، وسيأتي في كلامه ذكرُ الاستفهامِ بمعنى التَّقْرِير.

وأمَّا العَرْضُ والتَّحْضِيضُ فهما مُتَقَارِبَانِ لا فرقَ بينهما إلاّ مِنْ حَيْثُ إنَّ العَرْضَ ليس فيه حَثٌّ شَدِيدٌ، والتَّحْضِيضُ فيه حَثٌّ شَدِيدٌ، وَمِنْ ثَمَّةَ(٣) جَعَلَ بَعضُهُمْ (ألاَ) المُخَفَّفَةَ للعَرْضِ (ل١/ب) و (ألاَّ) المُشدَّدةَ للتَّحْضِيضِ(٤).

وأمَّا الأمرُ والنَّهْيُ فنحو:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا(٥)

ويَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذا شَاهِدَ حَالٍ لمدَرِّسِي الرُّومِ بالبلوغِ إلى السُّلَيْمَانِيَّةِ.

والدُّعَاءُ كالأَمرِ إلاَّ أنَّهُ مِنَ الأَدْنَى إِلَى الأَعْلَى نَحْو:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ
سَنَنِ السَّاعِينَ(٦) فِي خَيْرِ سَنَنِ(٧)

(١) في ب (أو الاستفهام بمعنى التقرير).

(٢) قال القرطبي: " (فهل لنا من شفعاء) استفهامٌ فيه معنى التمني " الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢١٨، وراجع: الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٠٨، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/ ٣٢١.

(٣) في ب: (ومن ثمَّ).

(٤) قال أبو حيان: "والعرضُ والتحضيضُ متقاربان، والجامعُ بينهما التنبيهُ على الفعل، إلاَّ أنَّ التحضيضَ فيه زيادةُ تأكيدٍ، وحثٌّ على الفعل، وكلُ تحضيضٍ عَرْضٌ، ولذلك يقال في (هلاّ) عَرْضٌ، وأكثرُ ما يكونُ (ألا) لمجرَّدِ العَرْضِ". ا.هـ. انظر: الارتشاف ١٦٧٢، وراجع: شرح الرضي٤/ ٤٤٣.

(٥) من الرجز لأبي النجم العجلي في: الديوان ص ١٢٣، والكتاب ٣/ ٣٥، والهمع ٢/ ٣٠٥، والدرر اللوامع ٢/ ١٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/ ١٣، والأصول ٢/ ١٨٣، واللمع ص ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢، و (العنق) ضرب من سير الإبل، و (الفسيح): الواسع، و (سليمان): سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي، والشاهد نصب المضارع (فنستريحا) بعد فاء السببية في جواب الأمر.

(٦) أ: (الماضين).

(٧) البيت من الرمل لم أقف على قائله، وانظره في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٢، والهمع ٢/ ٣٠٦، والدرر اللوامع ٢/ ١٨، والشاهد نصب المضارع (أعدل) بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

ويدخلُ الدُّعَاءُ بـ (لا) وهُوَ كَالنَّهْيِ إلاَّ أنَّ الفَرقَ بَيْنَهُمَا كَمَا مَرَّ في الأمرِ والدُّعَاءِ، فمثالُ النَّهْيِ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ **لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم** ﴾ [طه: ٦١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ **وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** ﴾ [طه: ٨١].

وقوله: (وَذَاكَ فِي الفِعْلِ دُونَ الفَا) مَعْنَاهُ: أنَّ الفِعْلَ فِي جَوَابِ هَذِهِ الأشياءِ يَكُونُ مَجْزوماً إِنْ لَمْ تَكُنْ فيه الفَاءُ، فَإِنْ دَخَلَتِ الفَاءُ كَانَ مَنْصُوباً[١].

وإِنَّمَا بَدَأَ بِالجَزْمِ مَعَ أَنَّ عَادَتَهُمْ يُقدِّمُونَ النَّصْبَ مَعَ وُجُودِ الفَاءِ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنْ سَقَطَتْ الفاءُ جُزِمَ، مِنْ جِهَةِ أنَّ العَدَمَ سَابِقٌ على الوُجُودِ، فلذا قَدَّمَهُ، وعَدَمُ الفاءِ وعَدَمُ الحركةِ عَدَمٌ سَابِقٌ، ولأنَّ عِبَارَةَ غَيْرِهِ[٢] تُوهِمُ أنَّ الجَزْمَ مُفَرَّعٌ على النَّصبِ، وأنَّ الفاءَ دَخَلَتْ ثُمَّ أُسْقِطَتْ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ.

وفي البَيْتِ الأَوَّلِ إِيمَاءٌ فِي المعْنَى إِلَى أَنَّ الإِنْسَانَ لا يَنْبَغِي لَهُ أنْ يَكُونَ رَاكِداً، بَل يَكُونُ مُتَمَنِّياً لمصَالحِهِ الدنيويةِ والأخرويةِ تَمَنِّي العَاقِلِ، بِمَعْنَى أنَّهُ مَقْرُونٌ بِالسَّبَبِ، أمَّا التَّمنِّي بلا سَبَبٍ فهو أُمْنِيَةُ الكَاذِبِينَ، ثمَّ بَعدَ تَمَنِّيهِ لا يَيْأَسُ، بل يَرْجُو ويَسْأَلُ مَنْ لَهُ دَخْلٌ في حاجته ومحل السؤال المنجح مَنْ لا يَخيبُ سَائِلُهُ وليسَ إلا اللهُ، فأَرَادَ بِهِ بِاعْتِبَارْ هَذَا المعْنَى طَلَبَ قَضَاءِ الحَاجَةِ مِنْ مَظَانِّهَا.

وأشار بقوله: (وَاعْرِضْ وَحُضَّ) إلى دُعَاءِ النَّاسِ للخيرِ، كُلٌّ[٣] على مَا يَليقُ بِهِ مِنْ عَرْضٍ وتَحْضِيضٍ، عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنْهُمْ مِنْ ضَعْفِ حِرْصٍ وقُوَّتِهِ، فَيَعْرِض أَو يَحُضّ.

---

(١) اختلف في عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب هذه الأشياء، فمذهب سيبويه والجمهور: أنه منصوب بإضمار (أنْ)، ومذهب الكوفيين أنَّه منصوب على المخالفة، أي: مخالفة ما بعدها لِمَا قبلها، وذهب الجرمي - ونُسب للكسائي - إلى أنه منصوب بالفاء.

انظر هذه الأقوال في: الإنصاف ٢ / ٥٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٢١، والارتشاف ١٦٦٨، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٠٨.

(٢) في ب: (غيرهم).

(٣) في ب: (كله).

وقوله: (وَمُرْ) يَعْنِي: مَنْ يَكُونُ تَحْتَ إِيَالَتِكَ[1] عَلَى حَدِّ: ﴿**وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ**﴾ [طه: ١٣٢].

وقوله: (وَلتَنْهَ) أي: عنِ المُنْكَرِ ولو بالإِعْرَاضِ عَنْ أَهلِيه (ل٢/أ) إِنْ لمْ تَقْدِرْ على أَزْيَدَ منه، وعدمُ القدرةِ بالخوفِ من ضَرَرٍ، لا بِكَوْنِه تحريك من ماله.

وقوله: (وَادْعُ) من باب قوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ**﴾ [النحل: ١٢٥] فَتَدْعُو النَّاسَ إِلَى الخَيرِ أَوْ إِلَى التَّعَلُّمِ، وقد كَانَ ﷺ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى القبائل ويقول: (مَنْ يَمْنَعُنِي حَتَّى أُبَلِّغَ رِسَالَةَ رَبِّي)[2] وقد كانَ الإِمامُ ابنُ مالكٍ يقفُ على بَابِ مَدْرَسَتِه في الشَّامِ ويُعدِّدُ عُلُوماً يُحسنها ويَقُولُ: (أَنَا أَعلمُ فَمَنْ يَأتِي أُعَلِّمُهُ)[3] وكُلُّ عَالمٍ يجبُ عليه ذلك، لكنَّ الكِبْرَ والحياءَ وفسادَ العُرْفِ مَنعَ الإِنسانَ أن يتكلم بهذا، فإنه يُعدُّ عُرْفًا منَ القبائحِ، لا سيَّما إِنْ سَمِعَهُ الأَبَالسُ السَّاكِنُونَ[4] في المدَارسِ يَجْعَلُونَهُ هُزْأَةً، ولكنَّ هذا لا يكونُ عُذرًا، فإِنَّ الاستهزاءَ لو كان مانعاً لَمَنَعَ المُتَقَدِّمِينَ، وكَمْ اسْتَهْزَأَ الكَفَرةُ بسَيِّدِ المرسلين.

وقوله (لجَزْمٍ في الجَوَابِ) معناهُ على هذا المعنى: أَنَّكَ إِذَا فَعَلتَ هذه الأمورَ حصلَ لكَ جوابُ الإِجابةِ على وجهِ الجَزْمِ، والله أعلم.

ثمَّ لَمَّا كان النَّصبُ لابدَّ له من التَّسبُّبِ، والفاءُ مُفصِحةٌ بذلك، وكان التَّسَبُّبُ في الجزم خَفِيًّا نَبَّهَ عليه بقوله:

---

(١) الإيالة: الولاية، وفي اللسان: آلى عليهم أولا وإيالاً وإيالة: وَلِي. اللسان: (أول).

(٢) الحديث عن جابر بن عبد الله برواية "مَنْ يُؤْوِينِي، مَنْ يَنْصُرُنِي حَتَّى أُبَلغَ رِسَالةَ رَبِّي وله الجَنَّةُ؟" أخرجه أحمد بن حنبل في: مسنده ٢٢/ ٣٤٧، والبيهقي في: السنن الكبرى ٨/ ٢٥١.

(٣) قال الخضري عن ابن مالك: "قيل: كان يخرج على باب مدرسته ويقول: هل من راغب في علم الحديث أو التفسير، أو كذا أو كذا؟ قد أخلصتها من ذِمَّتي، فإِنْ لم يُجبْ قال: خرجتُ من آفة الكتمان" ا.هـ. حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧.

(٤) في (أ): (الساكنين).

وَارْعَ التَّسَبُّبَ شَرْطَ الجَزْمِ فِيهِ كَمَا
رَاعَوْ فِي النَّصْبِ بَعْدَ الفَا قَدْ نُقِلا

أي: راعِ التَّسَبُّبَ واجعله شرطًا للجزم، على معنى: أنه لا يُجزمُ ما جاءَ جوابًا إلاَّ إنْ كانَ سَبَباً عَمَّا قَبْلَهُ وَسَقَطَتِ الفاءُ(١)، وَشَبَّهُهُ بالنَّصْبِ لأنَّ النَّصْبَ في السَّبَبِيَّةِ أَصْلٌ، فَيَكُونُ الجَزمُ مُشَبَّهاً بِهِ، ويَكُونُ جَارِيًا عَلَى قَاعِدَةِ النَّحْوِيينَ فِي أَنَّ الأَوَّلَ مُشَبَّهٌ بالثَّاني في نَحْوِ: رأيتُ رَجُلاً أَسَداً، وَيُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ النَّصْبُ(٢) هنا مُشَبَّهاً بالجزمِ لشدَّةِ ارتباطِ المجزومِ بما قَبْلَهُ، إِذْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الشَّرطِ، وربطُ الجَوَابِ (ل٢/ب) بالشَّرْطِ أَمْكَنَ، فَيَكُونُ عَلَى قَاعِدَةِ الفُقَهَاءِ مِنْ ذِكْرِهِمْ مَسْأَلَةً ثمَّ يُدخِلُونَ الكَافَ عَلَى مَسْأَلَةٍ بَعْدَهَا مُلحَقَةٍ بِهَا، فَيَكُونُ الثَّانِي مُشَبَّهاً(٣) بالأَوَّل، ومثالُ ذلك جَزْماً ونَصْباً: "اضْرِبْ زَيْداً يَسْتَقِمْ" أو "فَيَسْتَقِيمَ"، واحْتَرَزَ عَمَّا لَمْ يَكُنْ مُسَبَّباً عَمَّا قَبْلَهُ بَل يَكُونُ ثَابِتاً لا بِقَيْدِ الفِعْلِ قَبْلَهُ نَحْوِ "أَكْرِمْ زَيْداً فَيَسْتَقِيمُ" فإنه يُرفعُ حَيثُ كَانَت اسْتِقَامَتُهُ غَيْرَ مَوْقُوفَةٍ عَلَى الإِكرامِ، وكَذَا إِنْ كَانَ الثَّانِي سَبَباً فِي طَلَبِ الأَوَّل نَحْوِ: "اضْرِبْ زَيْداً يَظْلِمُ النَّاسَ" فَإِنَّ ظُلمَ النَّاسِ سَبَبٌ في طَلَبِ الضَّرْبِ، فَعُلِمَ مِنْ هَذَا اسْتِوَاءُ النَّصْبِ والجَزْمِ في اشْتِرَاكِ التَّسَبُّبِ عَمَّا قَبْلَهُ، وهَذَا يُوهِمُ عُمُومَ ذَلِكَ في النَّهْيِ، وليسَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّهُمَا قَدْ يَتَّفِقَانِ وقَدْ يَفْتَرِقَانِ، تَقُولُ في الجَزْمِ "لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَنْجُ"، أَوْ: "فتنجوَ" جَزْماً ونَصْباً، فالنَّجَاةُ مُرَتَّبَةٌ عَلَى

(١) قال ابن مالك: "كلُّ فعلٍ مأمورٌ به أو منهيٌّ عنه فلابدَّ أن يكونَ سبباً لجلب مصلحة أو دفع مفسدة، وإلاَّ فلا فائدةَ في طلبه، ... و إذا خلا الجوابُ في غير النَّفي من الفاء وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ". ا.هـ انظر: شرح التسهيل ٤/ ٣٩. قال ابن الحاجب: "إن لم تُقصدْ السببية فلا جزمَ؛ لتعذُّرِ تقديرها، فيُرْفَعُ إمَّا على الاستئناف كقولهم: لا تذهبْ به تَغْلِبُ عليه وإمَّا على الصفة كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ وإمَّا على الحال كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾". ا.هـ. شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٨٧.

(٢) كلمة: (النصب) ساقطة من (ب).

(٣) ب: (تشبيها).

التَّرك فيهمَا، والجَزْمُ عَلَى نيَّة أَدَاة الشَّرْط، فَإِنْ صَلُحَتْ مَعَ بَقَاءِ المعْنَى بحَاله صَحَّ الجَزْمُ، وإلا فَلا، وَهُوَ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَنْجُ، أَوْ: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ [فَتَنْجُوَ، وهَذَا يَتَّفقُ فيه النصب والجزم، أمَّا نحو "لا تدنُ من الأسد"](١) فيأكلَك، فإنَّه يصحُّ فيه النصب؛ لأنه مقدرٌ بعطف مصدرٍ منسبكٍ من أن والفعل على مصدر متَوَهَّم وذلك ممكن في المثال، إذ التقديرُ: لا يكن منك دنوٌّ إليه فمنه أكلٌ، فهو مرتب على المصدر المقدر فيه الإثبات، فصحَّ والتأم، ولا يجوز الجزمُ لأنه بـ (إنْ) المقدرة الداخلة على اللفظ بحاله، ولا يصحُّ أن تقول: إنْ لاَ تدنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلكَ، لأنَّ الأكلَ لا يكونُ مُرَتَّباً على عدم ملاقاة الأسد، فافترق النصبُ والجزمُ في النَّهي حيثُ لا يمكنُ التَّرْتيبُ على التَّرْكِ ، ولذا قال:

لَـكِنَّ تَسَبُّبَهُ فِي النَّهْيِ مُسْتَنَدٌ
لِلتَّرْكِ عَكْس الذي في نَصْبِهِ نُقِلا

حاصلُ هذا الكلام أنَّ الجزمَ مرتبٌ على التَّرْكِ بحاله، فإن كان التركُ (ل٣/أ) صالحا للسببية صحَّ الجزمُ نحو: لا تَدْنُ من الأسدِ تَنْجُ، وإلاَّ لمْ يصحْ نحو: لا تَدْنُ يأكلك، أمَّا النَّصبُ فيصحُّ فيهما، فإنه وإنْ لَمْ يّصحْ استنادُهُ للتَّرْكِ فالعطفُ يجره إلى الوجودِ، هذا معناه المطابق للفعل، وإن كان ظاهرُ النَّظْمِ يقتضي أنَّ النَّصْبَ لا يَسْتَنِدُ للتَّرْكِ في الوُجُودِ(٢)، ومتى كان المعنى على الاستنادِ للتَّرْكِ لم يصحْ النَّصْبُ بظاهرِ هذا النَّظْمِ، لقوله (عَكْسُ الذي في نَصْبِهِ نُقِلا)، وليس كذلك؛ بل النَّصْبُ(٣) يكونُ في الحَالَيْنِ، بخلاف الجَزْمِ، ومَا أَحْسَنَ مَا فَعَلَهُ في الخُلاَصَةَ حيثُ أَطْلَقَ النَّصْبَ بعد النَّهْي، وشَرَطَ في الجَزْمِ أنْ تَقَعَ (إنْ) قبل (لاَ) دونَ تخالُفٍ في المعنى، حيثُ قالَ:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(٢) في (أ): (لا يستند للترك بل للوجود).

(٣) في ب: (فالنصب).

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَـعْـدَ نَـهْيٍ أَنْ تَـضَع
إِنْ قَـبْلَ لاَ دُونَ تَـخَـالُفٍ يَـقَع(١)

وهذا هو الواجب أن يُحْمَلَ عليه هذا النَّظْمُ بأن يكونَ معنى قوله: (عَكْسُ الذي في نَصْبِهِ نقلا) أنَّ النَّصْبَ يصحُّ حيثُ لا يصحُّ الجزمُ، أمَّا حيثُ يصحُّ الجزمُ فلا إشكال، ويدلُّ له مَا نَقَلَهُ بَعْدُ مِنْ خِلافِ الكوفيين ونَصُّهُ: " تَقُولُ: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَنْجُ، فَالنَّجَاةُ سَبَبُهَا تَرْكُ الدُّنُوّ، هَذَا فِي الجَزْمِ، والنَّصْبُ في التَّسَبُّبِ عَلَى العَكْسِ تَقُولُ: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلَكَ، فَالأَكْلُ سَبَبُهُ وُجُودُ الدُّنُوِّ، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿**لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم**﴾ [طه: ٦١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾ [طه: ٨١] انتهى.

وقد بَيَّنَ أنَّ النَّصْبَ يصحُّ في صورةٍ لا يصحُّ فيها الجزمُ، وأنَّ المرادَ بالعكسِ: أنَّ الجزمَ منحصرٌ في الترتيب على التَّرْكِ(٢) بخلاف النَّصْبِ فإنَّه مُرَتَّبٌ على الوُجُودِ، والله أعلم.

ثُمَّ قال:

وَأَطْـلَقَ الجَـزْمَ أَهْلُ الـكُـوفَـةِ وَاعْـتَـبَرُوا
فِيهِ الـوُجُودَ كَـمَـا فِي التَّرْكِ فَـاعْتَدَلاَ

يعني: أنَّ أهلَ الكوفة جوَّزوا الجزمَ في الصورتين، الصورة المتفق عليها ل(٣/ب) وهي أنْ يصحَّ الاستنادُ للتَّرْكِ نحو: لا تدنُ من الأسد تنجُ، والصورة التي منعها البصريون لعدم الاستناد للتَّرْكِ نحو: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلكَ(٣)،

(١) ألفية ابن مالك ص ١٥٣، تحقيق: د. سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

(٢) في ب: (أن الجزم منحصر في الترك).

(٣) قال ابن عصفور: " اختلف أهلُ البصرة والكوفة، متى يُجزمُ جوابُ النَّهي ؟ فمذهبُ أهلُ البصرة أنَّه لا يجوزُ جزمُ جوابِ النَّهي حتى يصوغَ فيه دخولُ حرف الشَّرطِ عليه مع أداة النَّهي، نحو: لا تعْصِ الله يغفرْ لك، لأنَّه يسوغُ أنْ تقول: إنْ لا تعصِ الله يغفرْ لك، ولا يجوزُ: لا تعصِ الله تندمْ، لأنه لا يسوغُ أن =

فَقَوْلُهُ: (وَأَطْلَقَ الجَزْمَ أَهْلُ الكُوفَةِ) يعني: جوَّزوه في الصورتين، ووجهُ الجزمِ في ذلك أنَّه إنْ صَحَّ تَسَبُّبُه عن الترك فلا إشكالَ؛ لحصول الربطِ، وإنْ لمْ يَصِحّ التَّسَبُّبُ عن التَّرْكِ اعتُبِرَ كَوْنُهُ مُتَسَبِّباً عَنِ الوُجُودِ، كَمَا أنَّ صِحَّةَ النَّصْبِ فِيهِ بتسَبُّبِه، وإنْ لمْ يَتَسَبَّبْ عَنِ التَّرْكِ فَاعْتَبِرْ فِي النَّصْبِ الوُجُودَ، فَالتَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ (لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلكَ): إنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلكَ، فَالجَزْمُ وإنْ كَانَ بِتَقْدِيرِ (إنْ) لَكِنْ تُقَدَّرُ عَلَى وَجْهٍ يَصِحُّ، فإن كان يصح مع بقاء (لا) قدرت معها نحو: لا تدنُ من الأسد تنجُ، وإن كان لا يصحُّ إلاّ بإسقاط (لا) قدرت (إنْ) مع إسقاط (لا) كما في: لا تدنُ من الأسد يأكلك، التقدير: إن تدنُ.

وما نسبه في المتن للكوفيين قال في شرحه[1]: إنَّه مروي عن الكسائي[2]، ولا يجيزه أهلُ البصرة وهو عندهم قبيحٌ[3]، قال سيبويه: " إذا قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلك، بالجزم فهو قبيحٌ، وليس وجهَ كلامِ النَّاسِ؛ لأنَّهُ يُؤَدِّي إلى أن يجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، وذلك لا يصح، فإنْ رفعتَ فالكلامُ حسنٌ وذلك قولُك: لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأْكُلُكَ، بالرَّفْعِ، وَكَأَنَّكَ قُلتَ: فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ، وإنْ أَدْخَلتَ الفَاءَ فَإِنَّهُ حَسَنٌ فَتَقُولُ: فَيَأكُلكَ "[4]،

= تقول: إنْ لا تعصِ الله تندمْ. ومذهبُ أهل الكوفة أنه يجوزُ جزمُ جواب النهي إذا صحَّ معنى الشرط وصحَّ وقوعُ الفعل المنهي عنه مع أداة النَّهي أو دونها بعد أداة الشرط، فيجيزون: لا تعصِ الله تندمْ، لأنه قد ضُمِّنَ (لا تعصِ) معنى: إنْ تعصِ الله تندمْ. وهذا فاسدٌ.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٢ وما بعدها، وراجع: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١.

(١) القائل هو: ابن لب صاحب النظم، ولم أستطع الحصول على شرحه هذا.

(٢) انظر رأي الكسائي في: إصلاح الخلل٢٦٣، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٨٨، وشرح التسهيل ٤ / ٤٣ وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١، والرضي ٤ / ١٢٧، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٦٢، والتصريح ٢ / ٢٤٣.

(٣) انظر: الأصول٢ / ١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢ / ١٩٣، وشرحها لابن خروف٢ / ١٨٦٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣ / ٩٧ ونص سيبويه: " فإنْ قلت: لا تدنُ من الأسد يأكُلْك، فهو قبيحٌ إن جزمتَ، وليس وجهَ كلام الناس؛ لأنك لا تريدُ أنْ تجعل تباعُدَه من الأسد سبباً لأكله، فإن رفعتَ فالكلامُ حَسَنٌ، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنَّه يأكلُكَ، وإنْ أدخلتَ الفاءَ فهو حَسَنٌ، وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأكُلكَ " ا.هـ.

وقال ابن أبي الربيع(١): " لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ، مُتَّفَقٌ على جَزْمِهِ بينَ البَصْرِيينَ والكُوفِيينَ والخلافُ في: (يَأْكُلكَ) ".

وقولُ النَّاظِمِ: (فَاعْتَدَلا) أي: تَسَاوَى الوُجُودُ والتَّرْكُ عندَ الكوفيين في جزمِ الجوابِ، وبكلام (ل٤/أ) سيبويه هذا ـ وَقَدْ نَقَلهُ المُصَنِّفُ في شَرْحِهِ ـ، ليُعْلَمَ أَنَّ مُرَادَهُ بِكَونِ النَّصْبِ عكسَ الجَزْمِ، مَا قُلنَاهُ.

ثم قال:

كَمَا أَجَازُوهُ بَعْدَ الفَاءِ دَاخِلَةً

فِيمَا يَرَى الجَزْمَ فِيهِ دُونَهَا دَخَلا

هذا القولُ للفراءِ من الكوفيين(٢)، أجازَ الجَزْمَ مع وجودِ الفاءِ إِذَا كانَ الجزمُ يَصِحُّ عندَ سُقُوطِ الفاءِ وهو: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَتَسْلَمْ، ولا يجوزُ الجزمُ مع وجودِ الفاءِ إِنْ كانَ لا يَصِحُّ الجَزْمُ مع سُقُوطِهَا نحو: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلكَ.

والحاصلُ أنَّ وجود الفاء عند الفراء كعدمها إِن صحَّ الترتيبُ على التَّرْكِ لاَ إِنْ لَمْ يَصِحْ، وعُلم من هذا أنَّ الفراءَ مُوافِقٌ للبصريينَ في مسألةِ الجَزْمِ عند سُقُوطِ الفاءِ مِنْ أَنَّهُ لا يصحُّ إِلا مع إِمكانِ الاسْتِنَادِ للتَّرْكِ، بدليل قوله: (فِيمَا يَرَى الجَزْمَ فِيهِ دُونَهَا دَخَلاَ) لأنَّه لوْ كانَ كَمَذْهَبِ الكِسَائِيّ لم يَذْكُرْ للجزمِ إِلا حالةً واحدةً يحيل عليها الجزمَ مع وجودِ الفاءِ، إِذ لا تفصيل في الجزمِ عند الكسائي، واحتجَّ الفراءُ على الجزمِ مع وجودِ الفاءِ بعدَ النَّهْيِ بقول الشاعر:

---

(١) هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين ابن أبي الربيع، الإشبيلي، ولد سنة ٥٩٩، قرأ على الشلوبين، والدَّبَّاج، توفي سنة ٦٨٨، له: شرح الإيضاح، والبسيط في شرح الجمل، والملخَّص، وغير ذلك. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ١٢٥، ولم أقف على قوله فيما رجعت إليه من كتبه.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦ وما بعدها.

فَـقُـلتُ لـهُ صَـوِّبْ وَلاَ تُـجْـهِـدَنَّه

فَـيُـذْرِكَ مِنْ أَعْـلى الـقَـطَاةِ فَـتَـزْلِقِ(١)

حكى عنه هذا المذهبَ واحْتِجَاجَهُ بالبيتِ أبو الحسنِ بنِ الضَّائع(٢).

وقد تأوله البصريون ـ أعني: الجزم ـ على العطفِ أي: فلا تُذْرِكْ فلا تَزْلَقْ، فهما معطوفان على (تُجْهِدَنَّه)، على هذا حمله سيبويه وجعله من باب توجيه النفي على المسبب وإرادة السَّبب، كما قالوا: لاَ أَرَيَنَّكَ هَهُنَا، أي: لاَ تَتَعَرَّضْ لرُؤْيَتِي لكَ(٣)، وأبطلوا مذهبَ الفراءِ لأنَّ الفاءَ في الجوابِ عاطفةٌ لمصدرٍ على مصدرٍ(٤)، فلا يَنْوُونَ بها العطفَ مع الجزمِ، بل يجعلون المجزوم جواباً، فيبقى العاطفُ لغْواً، أو

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في: الديوان ص ١٧٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٦، والمحتسب ٢/ ١٨١، وتفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع١/ ٣٩٧، ونسب لعمرو بن عمَّار الطائي في: الكتاب ٣/ ١٠١، وفيه (فَيُدْنِكَ من أخرى) بدلا من (فيذرك من أعلى)، وبلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٠، والعجز في: مجالس ثعلب ص ٣٦٨. الشاعر يقول هذا لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيد له، فقوله: (صوب) خذ القصد في السير وارفق بالفرس ولا تجهده، وقوله: (فيذرك) يقال: أذراه عن فرسه إذا ألقاه، و: (القطاة) موضع الرِّدف من الفرس، (فتزلق): فتسقط. واحتجَّ به الفراء على أنَّ (تكونا) في قوله تعالى: ﴿**وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ يجوز أن يكون جواباً منصوباً، ويجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على أول الكلام، فقال: " وقوله: ﴿**وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ إن شئت جعلت (فتكونا) جوابا نصبا، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزما، مثل قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لهُ صَوِّبْ وَلاَ تُجْهِدَنَّهُ ... فَيُذْرِكَ مِنْ أَعْلى الْقَطَاةِ فَتَزْلِقِ

فَجَزَمَ، ومعنى الجزم كأنَّه تكريرُ النَّهي، كقول القائل: لا تذهبْ ولا تعرضْ لأحدٍ " ا.هـ، معاني القرآن للفراء١/ ٢٦.

(٢) هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكَتَاميّ الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، لازم الشلوبين توفي سنة ٦٨٠، من مصنفاته: تعليق على الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، نقد على ابن عصفور في المقرب. انظر: البلغة ص ٢١٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، والأعلام ٤/ ٣٣٣.

(٣) قال سيبويه بعد أن أورد الشاهد: " فهذا على النهي، كما قال: لا تَمْدُدْهَا فَتَشْقُقْهَا، كأنه قال: لا تجهدنَّه ولا يُدْنِيَنَّكَ من أُخرى القطاة ولا تَزْلَقَنَّ، ومثله من النهي: لا يَرَيَنَّكَ ههنا، ولا أَرَيَنَّكَ ههنا " ا.هـ الكتاب ٣/ ١٠١.

(٤) انظر: تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع ١/ ٣٩٧.

جَزْماً بلا (ل٤/ب) جازمٍ نحو: اضربْ زيداً فَيَسْتَقِمْ، و: هَل تَضْرِبُ زيداً فَيَسْتَقِمْ؟

فما قاله البصريون هو الحقُّ.

ثم قال:

كَذَا أَجَازُوهُ بَعْدَ النَّفْيِ إِنْ فُقِدَتْ

وَلاَ سَمَاعَ لَهُمْ فِيهِ فَمَا قُبِلا

يعني: أنَّ الكوفيين أجازوا الجزم بعد النَّفي إِنْ فُقِدَت الفاءُ، كما في باقي الأجوبة(١)، ومذهب البصريين أن جوابَ النَّفي كما في الأجوبة في النَّصب، لا في الجزم عند سقوط الفاء، فإنه لا يجوز عند البصريين(٢)، وذلك أنَّ الجزمَ على نيَّة (إِنْ)(٣) والنفي خبر مجزوم به، وبتقدير (إِنْ) ينقلبُ للتشكيك، فيختلف المعنى، فلا يصحُّ تقديرُ (إِنْ) فلا يصحُّ الجزمُ(٤).

(١) انظر مذهب الكوفيين في: المقاصد الشافية للشاطبي ٦/ ٧٣، والتصريح ٢/ ٢٤٢.

(٢) انظر: اللباب للعكبري٢/ ٦٤، والمقاصد الشافية ٦/ ٧٣، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٨، وتوضيح المقاصد ١٢٦٥.

(٣) ذهب سيبويه وأكثر المتأخرين إلى أنَّ الجواب مجزوم بـ(إِنْ) مقدرة، وذهب الخليل، والمبرد، وتبعهما ابن خروف واختاره ابن مالك، إلى أن الجواب مجزوم لتضمن الطلب معنى حرف الشرط، وذهب السيرافي، وأبو علي، وتبعهما ابن عصفور، إلى أن الجواب مجزوم لنيابة الطلب عن جملة الشرط بعد حذفها، وذهب أكثر المتأخرين، ومنهم: ابن الحاجب، إلى أنه مجزوم بشرط مقدَّر قبل الجواب دل عليه ما قبله، واختار هذا القول أبو حيان. انظر: الكتاب ٣/ ٩٤، والمقتضب ٢/ ٨٠، والإيضاح ص ٣٢٢، والمسائل المنثورة ص ١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢، وشرح ابن خروف ص ٨٦١، وشرح التسهيل٤/ ٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، وشرح الرضي ٤/ ١٢٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٦٥، والارتشاف ١٦٨٤، والهمع ٢/ ٣١٩، والتصريح ٢/ ٢٤١.

(٤) قال ابن مالك: " أمَّا النَّفيُ فجوابُه إنْ قُرِنَ بالفاء جاز نصبُهُ ورفعُهُ، وإنْ خلا منها رُفع على الحال، أو النعت أو على الاستئناف، ولم يجزْ جزمُه لأنَّ النَّفيَ مثل الطَّلبِ في دلالته على الشَّرطِ وفي اقتضائه له" ا.هـ شرح التسهيل٤/ ٤٠، وقال السيوطي: " أمَّا النَّفيُ فلا يجوزُ الجزمُ بعده على الصحيح، لأنَّه خبرٌ محضٌ، فليس فيه شَبَهٌ بالشَّرط، وعن أبي القاسم الزجاجي: أنَّه أجاز الجزمَ في النفي،... قال أبو حيان: ولم يردْ بالجزمِ في النَّفيِ سَماعٌ من العرب " انظر: الهمع ٢/ ٣١٦، وراجع: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٣.

وقوله: (ولاَ سَمَاعَ لهُمْ فيه) إشارةٌ إلى سدِّ الباب الذي مِنْ عادةِ الكوفيين الدُّخُولُ منه وهو السَّماعُ، وإنْ كان البصريون يؤولون أو يجعلونه شاذا، فالكوفيون يعتمدون ما سمعوه، وربَّما قاسوا على ما سمعوا وإنْ قل أو عُدِمَ وجهُه، فأشار إلى أنَّ هذه المسألة لا سماع لهم بها، فلا يُقْبَلُ حُكْمُهُم فيها؛ لأنَّه عديمُ الوجهِ وعديمُ السَّماعِ، فلا مُسْتَنَدَ لهم، فوجب إلقاءُ قولهم، وفي نسخة من نظم المصنف:

وَقَدْ أُجِيزَ عُقَيْبَ النَّفْيِ إنْ فُقِدَتْ ... وَلا سَمَاعَ. الخ

وما ذكره المصنف عن الكوفيين [نقله ابن أبي الربيع في البسيط فقال: " إنَّ الكوفيين][1] قالوا: (ما تأتينا فتُحدِّثَنا) بالنصب إذا جعل جوابا، فإن سقطت الفاءُ جُزم، وجميع ما ينتصبُ معَ الفاءِ ينجزمُ إذا سَقَطَتْ، والصحيحُ مَا ذَهَبَ إليه البصريون" .

قال المصنف في شرح النظم: "وقد وافق أهل الكوفة بعض البصريين، ففي جمل الزجاجي[2] يُجْزَمُ جَوابُ الجَحْدِ وكلُّ شَيْءٍ نُصِبَ معَ الفاءِ جُزِمَ مَعَ عَدَمِهَا[3]، قال أبو الحسن بن أبي الربيع (ل٥ /أ): لا يطردُ ذلك إلا على مذهب الكوفيين والزجاج كمذهبهم، وكذا الصيمري[4] من البصريين أجاز الجزم فيما ذكر "[5].

واعلم أنَّ الجزم بعد النفي إنما أجازه من الكوفيين الفراء، وقد مثَّل الصيمري

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ب). ولم أقف على قول ابن أبي الربيع في البسيط.

(٢) في (أ) و (ب): (الزجاج).

(٣) انظر: الجمل للزجاجي ص ٢١٠، وراجع: الحلل في إصلاح الخلل ٢٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢ / ١٩٢، وشرحها لابن خروف ص ٨٦١، وشرحها لابن الفخار ٣ / ٨٢٨، وقد غلطوا الزجاجي فيما ذهب إليه.

(٤) في (أ، ب) الصيموري وهذا خطأ والصحيح ما أثبتناه، والصيمري هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع، له: التبصرة والتذكرة. انظر: البلغة للفيروز آبادي ص١٧٢، وبغية الوعاة ٢ / ٤٩.

(٥) لم أقف على نص ابن أبي الربيع فيما رجعت إليه من كتبه.

للجزم بقوله: ما أنت جواداً أقصدْك[1]، وتمثيل هذا جارٍ على مذهب الكسائي في الجزم مع عدم صحة الاستناد للترك كما تقدَّم في النهي في مذهب الكسائي، فكان التمثيل به ملفَّقا[2] من مذهب الكسائي والفراء.

ثُمَّ قال متَمِّمًا للبيت الأول تعليلا وحكماً:

فَلَيْسَ يُلفَى جَوَابُ النَّفْيِ مُنْجَزِمًا

وَالنَّصْبُ فِيهِ كَمَا فِي النَّهْيِ قَبْلُ خَلا

أي: لا سماع لهم فليس يلفى في كلام العرب جواب النَّفي منجزما، وأمَّا النَّصبُ بعد الفاء في جواب النَّفي فجائزٌ إذ لا تلازمَ بين النصب والجزم كما تقدَّمَ في بعض صور النَّهي، نصبوا في محلٍّ لا جزمَ فيه لو سقطت الفاءُ كقوله تعالى: ﴿**لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾ [فاطر: ٣٦]، وكقوله تعالى: ﴿**وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الأنعام: ٥٢]، ثمَ قال:

وَلاَ تُبَالِ بِإِلاَّ غَيْرَ فَاصِلَةٍ

وَالنَّصْبَ فَامْنَعْ إِذَا مَا لَفْظُهَا فَصَلا

يعني أنَّ (إِلاَّ) لكونها لإبطال النَّفي لا يجوزُ النَّصبُ بعدها لكون شرط النَّصبِ كونه جوابَ النَّفي، وحيث وقعت (إِلاّ) قبل المضارع الذي هو في صورة الجواب بطل النَّفي فيه فيبطل نصبُه، بخلاف ما إذا جاءت (إِلاَّ) بعده نحو: ما ضربتُ أحداً فيتأدَّبَ إِلاَّ زيداً، قال الشارح: "لأنَّ (إِلاَّ) إِنَّما أثبتت (ل٥/ب) بعد ما حصل النصبُ على شرطه لمجيء (إِلاَّ) بعد المنصوب" انتهى، والأحسنُ أنْ يقول: لأنَّ الفعل باقٍ على نفيه فلذا صحَّ نصبُهُ لكون (إِلاَّ) بعده لم تُبطل نفيه، أمَّا إِنْ

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ص ٤٠٦.

(٢) في (أ، ب): (ملفق).

وقعت (إلاّ) قبل الفعل نحو: لا تضرب إلاّ زيداً فيغضبُ، أو: ما ضربتُ إلاّ زيداً فيتأدَّبُ، فلا يجوز النصب؛ لبطلان النفي أو النهي، لحصول الفصل بـ(إلاّ) بين النفي والنهي وبين الفعل.

قد علمت منه أنَّ المسألة مشتركةٌ بين النفي والنهي(١)، فمتى لم يبطل النفي أو النهي في الفعل صحَّ النصب، وإلاَّ فلا، تقول: ما قام فيحسنَ إلاَّ عمرو، بالنصب، و: ما قام زيدٌ فيأكل إلا طعامَه، بالنصب، ومنه قول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا
فَيَنْطِقَ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ(٢)

ثُمَّ المعتبرُ في هذا الفصل في التقديمِ والتأخيرِ إِنَّمَا هو الأصليُّ، لا مَا كانَ على خلافِ الأصل، فإِذَا قُلتَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ فَيُحْسَن إِليه، فإِن كانت الهاء عائدةً على (أحدٍ) صحَّ النصبُ؛ لأنَّ الفعل مَنْوِيُّ التقديمِ على (إِلا)، وإِن كانت الهاءُ عائدةً على (زيد) امتنعَ النصبُ؛ لأنَّ الاستثناءَ في مَحَلِّه، وهُوَ فَاصِلٌ، والفعلُ مُؤَخَّرٌ عن الاستثناءِ، فَلا نَفْيَ، فَلا نَصْبَ، قال الشارحُ: " ذَكَرَ هذه المسألةَ ابنُ السَّرَّاجِ في الأصول "(٣).

(١) مثال النهي أن تقول: لا تأتينا فتحدثَنا إلاَّ ازددنا فيك رغبةً.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في: الديوان ص ٣٨٩، والكتاب ٣/ ٣٢، والمقاصد الشافية٦/ ٥١، وبلا نسبة في: الأصول ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٧، وشرح الرضي ٤/ ٧٢، وتذكرة النحاة ص٧١. وقد نصب (ينطق) بعد الفاء مع دخول (إلاَّ) بعده، وجاز النصب لأنها لم تبطل النفيَ، وهذا مذهب سيبويه، وذهب ابن مالك وتبعه ولده إلى وجوب رفع الفعل لانتقاض النفي بـ(إلاَّ). انظر: الكتاب ٣/ ٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٧، وشرح ابن الناظم ٤٨٣، وتوضيح المقاصد ١٢٤٥.

(٣) انظر: الأصول٢/ ١٨٦، وقال ابن عصفور: " واعلم أنَّ الفاء إذا دخلت على الفعل وكان فيه ضمير يعود على ما قبلها فلا يخلو أن يرجع الضمير إلى ما نفي الفعل في حقه، أو إلى ما أُوجب في حقه، فإن رجع إلى ما نفي عنه الفعل نصبته، وإلاَّ رفعت، مثاله: ما جاءَني أحدٌ إلاَّ زيدٌ فأكرمَهُ، إن جعلت الهاء لـ(أحد) نصبته، كأنه قال: ما جاءني أحدٌ فأكرمَهُ، وإن جعلتها لـ(زيد) لم تنصب؛ لأن المعنى: جاء زيدٌ فأكرمُهُ، وذلك لا يجوز " ا.هـ شرح الجمل٢/ ١٥٤، وراجع: الارتشاف ١٦٧٦.

ثم قال:

وَحُكْمُ نَفْيٍ إِذَا التَّقْرِيرُ تُدْخِلُه
عَلَيهِ كَالحُكْمِ فِيهِ قَبْلَ أنْ دَخَلاَ

يعني أنَّ إبطال النَّفْيِ بِدُخُول همزة التَّقْرِيرِ عليه لا يَرْفَعُ [حُكْمَ النَّصْبِ، فللفعل منَ النَّصْبِ بعدَ إبطال النَّفْيِ بهمزة التَّقْرِيرِ مَا لهُ][1] قَبْل الإبطال، وقوله: (إِذَا التَّقْرِيرَ تُدْخِلُهُ) إدخالُ التقرير على الفعل بإدخال حرفه وهو الهمزة، قال سيبويه: "تقول: أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثَنَا، إِذَا جَعَلْتَهُ جَوابًا (ل٦/أ) ولَمْ تَجْعَل الحديثَ قَدْ وَقَعَ إلا بالإتْيَان"[2]، يعني: فإنْ جعلتَ الحديثَ قدْ وَقَعَ على كُلِّ حالٍ لا بقيد الإتيان وجبَ الرَّفْعُ كمَا في النَّفْيِ المَحْضِ في قولك: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، إن جعلتَ إثباتَ الحديث على كلِّ حالٍ.

ووجهُ النصبِ معَ أنَّ التقريرَ يُبطِلُ النَّفْيَ أنَّهُ في معنى التَّرَتُّبِ عَلى النَّفْيِ، فكأنَّ التَّقْرِيرَ دخل على منصوبٍ نَفْيُهُ بَاقٍ، وهو: لسْتَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا، فلما قيل: أَلَسْتَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا؟، كانَ التَّقْرِيرُ داخلاً على هذا بجملته، أي: لم يقعْ هذا النَّفْيُ المُرَتَّبُ عليه نَفْيُ الحديث[3]. ثُمَّ لَمَّا كانَ النَّصْبُ هنا يَصِحُّ وإن انْقَلبَ النَّفْيُ إيجَاباً خَشِيَ المصنفُ أنْ يُتَوَهَّمَ جوازُ النصبِ بعد الأفعال التي مَدْلُولُهَا نَفْيٌ، وهي

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(٢) الكتاب ٣/ ٣٥، وقال السيرافي: "وقوله: (أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثَنا) إذا جعلته جوابا، ولم تجعل الحديث وقع إلاّ بالإتيان كان معناه قبل دخول الاستفهام: ما أتيتنا فَتُحَدِّثَنَا، فتنصبه بجواب الجحد، ثُمَّ تُدخلُ ألفَ الاستفهام على المنصوب ولا يتغيرُ، فإنْ رفعتَ فعلى معنى: فَحَدَّثْتَنَا" ا.هـ شرح الكتاب ٣/ ٢٣٣.

(٣) قال الشاطبي: "نصب الفعل بعد التقرير ليس جوابا للتقرير، وإنما هو جواب النفي، وذلك أنك إذا قلت: ألم تأتنا فتحدثنا؟ على معنى: لم تأتينا مُحَدِّثًا، وهذ كلُ ما دخل عليه الاستفهامُ من النفي، والنصب قبل الاستفهام جائزٌ، لأنَّ ما قبل الفاء منفيٌّ حقيقةً، فإذا دخلت الهمزة فإنما دخلت بعد استقرار النفي المحض، فأحدثت التقرير، فبقي اللفظُ كما كان" ا.هـ المقاصد الشافية ٦/ ٦٠، وراجع: شرح التسهيل ٤/ ٣١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢١٥.

التي لا تَعْمَلُ إلا بِشَرْطِ تَقَدُّمِ نفيٍ أو شِبْهِه، ونفيُ النَّفْيِ إيجابٌ، وصورةُ النفي حاصلةٌ، فهو مع ذلك يحتملُ أنْ يَكونَ مثل الفعل الذي بعدَ (إلاَّ) فيبطلُ النصبُ، ويحتملُ أنْ يَكونَ مثل النَّفْيِ الذي دَخَلَهُ التَّقْرِيرُ فلا يَبْطُلُ النَّصْبُ، أشارَ إلى ما هو الحكمُ في الأفعال الأربعةِ مِنْ أنَّهُ حُكْمُ مَا بطل في النفي بعد (إلاَّ) بقوله:

وَنَفْيُ زَال الذِي مِنْ بَابِ كَانَ وَمَا
آخاهُ فِيهِ عَلى الإِيجَابِ قَدْ حُمِلاَ

يعني: أَنَّ (زَال) وَأَخَواتِهَا وهي: (بَرِحَ) و (فَتِئَ) و (انْفَكَّ) لكونِ مَعناهَا نَفْيًا إِذَا دَخَل عليها نَفْيٌ حُمِلتْ على الإيجابِ معنًى وحُكْمًا، فَلاَ نَصْبَ بَعْدَهَا وإِنْ كانتْ صُورَةُ النَّفِي حاصلةً، وقد نصَّ على ذلك ابنُ السَّرَّاجِ(١) وغيره(٢)، وسرُّ الفرق أنه لم يبقَ للنفي فيها اعتبارٌ بالكلية، بخلاف التقريرِ فإنَّ النَّصْبَ مُقَدَّرٌ وُقُوعُهُ قبل التَّقْرِيرِ مَقْرُونًا بِنَفْيٍ مَحْضٍ، والتقريرُ داخلٌ على المسألةِ بتمامها، فَصَحَّ النَّصْبُ، فبابُ نَفِي (زَال) كَبَابِ (إلاَّ) في قبل الفعل يبطل النفي (ل٦/ب) بالكلية فلا نصب. فتأمل هذه المسائل، فما الأحكام شدا إنما هي بأحكام هدى.

ثُمَّ لَمَّا كانَ الاستفهامُ قد يكونُ على حقيقته وقد يكونُ على غيرِ حقيقته، وقد تَقَدَّمَ بعضُ ذلك في عدِّ الأجوبة، وبَقِيَ منه مَا يَكونُ الاستفهامُ معناهُ النَّفْيُ، وكذا التَّشْبِيهُ قد يكونُ معناه النَّفْيُ، احتاجَ إلى بيانِ حُكْمِهِ، إِذْ لا يلزمُ مِنْ كَوْنِ شَيْءٍ بمعنى شَيْءٍ أن يكونَ له حُكْمُهُ، قال:

(١) انظر: الأصول ٢/ ١٨٤.

(٢) كابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٧، وولده في شرحه على الألفية ص ٤٨٣، وابن عصفور في: شرح الجمل ٢/ ١٥٣، وقد قال: " واعلم أنَّه لو كان لفظُ ما قبلها نفياً والمعنى على الإيجاب فإنَّ النَّصبَ لا يجوزُ، ومن ذلك: ما زال زيدٌ قائماً فتكرمُهُ، لأنَّ المعنى ثبت على القيام، فإنما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستئناف" ا.هـ.

كَالنَّفْيِ حُكْمُ الذِي مَعْنَاهُ فِيهِ كَالاسْـ
ـتِفْهَامِ لَفْظاً أَوْ التَّشْبِيهِ مُنْتَقِلاَ

يعني: أنَّ مَا قُصِدَ بِهِ النَّفْيُ وليسَ بِلفْظِهِ حُكْمُهُ في هذا البابِ حُكْمُهُ، والاستفهامُ كثيراً مَا يَجِيءُ بمعنى النَّفْيِ كقوله تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾(٢)، فتقول في الاستفهام الذي بمعنى النفي: هَل أَحْسَنْتَ إِليَّ فَأُكْرِمَكَ(٣) ؟ أي: مَا أَحْسَنْتَ فَكَيفَ أَكْرِمك ؟، فللاستفهامِ حُكْمُ النَّفْيِ وإِن كان في اللفظِ استفهاماً(٤) لا نَفْياً، وتقولُ في التَّشْبِيهِ الذي بمعنى النَّفْيِ: كأنَّك والٍ علينا فَتَشْتُمَنَا والمعنى: لستَ والياً عَلَيْنَا حَتَّى تَشْتُمَنَا، فلذا وقعَ النَّصْبُ بَعْدَ التَّشْبِيهِ، وَقَدْ نَصَّ على ذلك ابنُ السَّرَّاجِ في الأصول(٥).

وأقول: أمَّا ذكرُ التَّشْبِيهِ بمعنى النَّفْيِ فَمُحْتَاجٌ إِليه، إِذْ لَوْلاَ النَّفْيُ لَمَا انْتَصَبَ بَعْدَهُ، وأمَّا ذِكْرُ الاستفهامِ بمعنى النَّفْيِ فَهُوَ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّهُ لِخُرُوجِهِ عن معناه لا

(١) من الآية (٣) سورة فاطر. والآية ساقطة من (ب).

(٢) من الآية (١٣٥) سورة آل عمران، قال ابن الشجري: " وتقول: مَنْ ضَرَبَ أَخَاكَ إلا زَيْدٌ ؟ فـ (مَنْ) هَاهُنَا استفهامٌ في تأويل النّفي، كأنك قلت: مَا ضَرَبَ أخَاكَ إلا زيدٌ، ومِثْلُهُ في التنزيل: ﴿**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ**﴾ كأنَّه قيل: ليسَ يَغْفِرُ الذنوبَ إلا الله، وجاز هذا لِمَا بين الاستفهام والنَّفْي من المضارعة، بإخراجهما الكلام إلى غير الإيجاب، تقول: هل زيدٌ إلا صَاحِبُكَ؟ كما جاء في التنزيل: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ**﴾ ا.هـ. أمالي ابن الشجري ٣/ ٦٣، وراجع: الدر المصون ٣/ ٣٩٦، والمغني ١/ ٣٥٨، وبصائر ذوي التمييز٤/ ٥٢٦.

(٣) في ب: (فأكرمه).

(٤) في (أ): (استفهام) بالرفع، والصواب ما أثبته.

(٥) انظر: الأصول ٢/ ١٨٥ وقد نسبه للكوفيين فقال: " وقالوا: (كَأَنَّ) يُنْصَبُ الجوابُ مَعَهَا، وَلَيْسَ بالوجه، وذاك إذا كانتْ في غَيرِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، نحو قولك: كأنَّكَ والٍ علينَا فَتَشْتُمَنَا، والمعنى: لستَ وَالِيًا عَلَيْنَا فَتَشْتُمَنَا " ا.هـ، وتبع ابن مالك الكوفيين فقال: "ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه" التسهيل ص ٢٣١، وراجع: شرح التسهيل٤/ ٣٥، والارتشاف ١٦٧٤، والمساعد٣/ ٩٠، وشفاء العليل ٢/ ٩٣٠، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٢٠، والهمع ٢/ ٣٠٩.

يَنْتَصِبُ جَوَابُه، لا لبيانِ أنَّه لا ينتصبُ جوابُهُ إلاّ إذَا كانَ نَفْياً، بدليل قول الشَّاعِرِ:

هَل مِنْ حُـلُـومٍ لأَقْـوَامٍ فَـيَـزْجُـرَهُمْ

مَا جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيسِي(١)

وقد اتَّفقَ النحويون على جواز نصب جواب الاستفهام باقيا على معناه، فليس ذكر الاستفهام بمعنى النفي للشرط في عمله، بل ويعمل وإن كان باقيا على أصله، وفائدة ذكره (ل٧/أ) بمعنى النفي دفعُ توهم أنه لا ينصب جوابه إن كان بمعنى النفي أو إفادةُ أنه إن كان بمعنى النفي يكون كالنفي المحض لا يجزمُ جوابُه، وإن كان يُنصبُ.

ومِمَّا هُوَ بمعنى النَّفْيِ وليسَ بلفْظِهِ لفْظَةُ (غَيْر)، ذكرَ ابنُ السَّرَّاجِ في الأصول "أَنْتَ غَيْرُ قَائِمٍ فَنَأْتِيَكَ" ولَمْ يُسَلِّمْهُ قال: "لأنَّ (غَيْرَ) اسمٌ مُضافٌ لَيْسَ بِحَرْفِ نَفْيٍ"(٢)، ورجَّحَ غَيْرُهُ(٣) النَّصْبَ اعتباراً بمعناها؛ لأنَّ كَلِمَةَ (غير) بمعنى (مُخَالف) قد يُقْصَدُ بها النفي(٤)، ولهذا ذُكِرَتْ (لا) تَأكيداً في المعطوفِ عليها نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ولهذا صَحَّ تقديمُ [معمول](٥) مَا أُضِيفَتْ إِليه عَلَيْهَا نحو: أنَا زَيْداً غَيْرُ ضَارِبٍ، كما تقول: أنَا زيداً لا ضاربٌ(٦)، مَعَ امتناعِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال ابن السراج: "وقومٌ يُجيزون: أنت غيرُ قائمٍ فنَأتيَك، قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوزُ، لأنَّا إنَّما نعطفُ المنصوبَ على مصدرٍ يدُلُ عليه الفعلُ، فيكونُ حرفُ النَّفي منفصلاً، و (غير) اسمٍ مضافٍ وليست بحرف" ا.هـ الأصول ٢/ ١٨٤.

(٣) نصبُ المضارع بعد الفاء مع (غير) نسبه ابن عصفور للكوفيين فقال: "وخالف أهلُ الكوفة في (غير) فأجازوا النصب بعدها، لأنَّ معناها النَّفي، وذلك: أنا غيرُ آتٍ فَأُكْرِمَكَ، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ (غيرا) مع المضاف إليه اسمٌ واحدٌ، فلا يسوغُ أنْ تَقَدِّرَ بعدها وما أُضيفت إليه مصدراً؛ لأنها لا يصحُّ لها معنى إذ ذاك" ا.هـ شرح الجمل ٢/ ١٥٥، وتبع ابن مالك الكوفيين في ذلك، انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، والارتشاف ٤/ ١٦٧٦، والهمع ٢/ ٣٠٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٣٢.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) انظر: تفسير الكشاف ١/ ١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٦، والمغني ٢/ ٧٨٠.

تقديمِ معمول المضافِ إليه عليه باتفاق(١)، فَحُمِل (غَيْرُ) عَلى (لا) فَكَأَنَّهُ لا إِضَافَةَ، نَعَمْ قَدْ قِيل في (لا): إِنَّ لهَا صَدْرَ الكلامِ فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ مَعْمول مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، لكِنَّ المشهورَ الجَوازُ، فيُقاسُ (غَيْرُ) على المشهورِ مِنْ أَقْوَالِهَا، وقد تقرَّرَ في قواعدِ أصول النَّحوِ صِحَّةُ القياسِ على مسألةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا، باعتبَارِ قَوْلٍ مِنْهَا(٢).

ثُمَّ لَمَّا كان المشكوكُ في قوَّة المعدومِ أشبه النفي فَحُمِل عليه فانتصب جوابُه، وذلك في أفعال الظنِّ، أشار إلى ذلك بقوله:

وَفِي حَسِبْتُ أَتَى إِذْ بَعْدَهَا نَصَبُوا

فَخُذْ لَمَا نَقَلُوا وَاقْبَلْهُ نَحْو غلا

أي: وفي (حَسِبْتُ) أَتَى حُكْمُ النَّفْيِ لكَوْنِ الشَّكِّ كالنَّفي، وعلل إتيانَ حُكمِ النَّفْي بقوله (إِذْ بَعدَهَا نَصَبُوا) وذلك في قولهم: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأثبَ عَلَيْه(٣)؛ لأنَّ (حسبت) شَكًّا والمشكوكُ غيرُ واجبِ الوقوعِ، فالوُثُوبُ لم يَقَعْ؛ لأنَّ الشَّتْمَ لم يَتَحقَّقْ وُجُودُه، ولو كان الوُثُوبُ وَاقِعاً لَمْ يَجُز النَّصْبُ كَمَا في سائرِ الأجوبةِ عِنْدَ اعْتِبَارِ اسْتِئْنَافِ مَا بعدَ الفَاءِ.

ولَمَّا كان النَّصْبُ لأجل عطف مصدرٍ متَصَيَّدٍ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ في الكلام (ل٧/ب) السابق، وكان اسمُ الفعل لا يُمْكِنُ منه تَصَيُّدُ مَصدَرٍ؛ لأنَّه اسمٌ للفْظِ وهو غَيرُ مُشْتَقٍ والمعنى له بالواسطةِ ولا مصدر من لفظه، لَمْ يَصِحّ النَّصْبُ بعدَه في جوابه، ويجوزُ الجَزْمُ لأنَّه عَلى التَّوَهُّمِ، أو عَلى الجَزْمِ بِلفْظِ الأَمْرِ، فصحَّ الجزمُ عند

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٧، ومغني اللبيب ٢/ ٧٨٠.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص ١٢٤، والاقتراح ص ١١١، وارتقاء السيادة ص ٦٩ ط/ دار الأنبار.

(٣) قال سيبويه: " وتقول: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَثِبَ عَلَيْه، إذَا لم يكن الوثوبُ واقعاً، ومَعْنَاه: أنْ لوْ شَتَمَنِي لوَثَبْتُ عَلَيْه، وإنْ كَانَ الوثوبُ قَدْ وَقَعَ فَليْسَ إلا الرَّفْعُ؛ لأنَّ هذا بمنزلة قوله: أَلسْتَ قَدْ فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ " ا.هـ الكتاب٣/ ٣٦، وراجع: شرح السيرافي ٣/ ٢٣٣، والمسائل المنثورة ص ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٥، والارتشاف ٤/ ١٦٨٧، والهمع ٢/ ٣١٩.

سقوط الفاءِ ولمْ يَصِحّ النَّصْبُ لعَدَمِ المَصْدَرِ، وإنْ كانَ اسمُ الفعل يَتَرَاءَى فيه الاشتقاقُ فلا يصحُّ بعده النَّصْبُ إمَّا للحمل عَلى مَا لا اشْتِقَاقَ فِيهِ، أو لأنَّه صَارَ جَامِداً(١)، أشارَ إلى ذَلكَ بقوله:

وَالأَمْرُ إنْ جَاءَ بِاسْمِ الفِعْل مُنْجَزِمُ
الجَوابِ إنْ لَمْ يَكُنْ بِالفَاءِ مُتَّصِلا
وَالنَّصْبَ فَامْنَعْ إذَا مَا الفَاءُ جِئْتَ بِهَا
وَفِي جَوَابِ فَعَال بَعْضُهُم قَبِلا.

فَقَوْلُهُ: (إنِ لم يَكُنْ بِالفَاءِ مُتَّصِلا) بيانٌ لمحلِّ صُورَةِ الجَزمِ ولو لمْ يكن اسمَ الفعل، إذ لا جزمَ إلاَّ معَ سُقُوطِ الفَاءِ.

قوله: (والنَّصْبَ فَامْنَعْ إذَا مَا الفَاءُ جِئْتَ بِهَا) بيانٌ لمحلِّ توهُّمِ النصب وهُو دُخُولُ الفَاءِ، لا قَيْدَ للمنعِ، بحَيْثُ يُفيدُ جَوَازَ النَّصْبِ عِنْدَ سُقُوطِ الفَاءِ لأنَّهُ بَاطِلٌ مَعْنىً وَنَقْلاً، ولأنَّه يُنَاقِضُ مَا قَبلهُ مِنَ الجَزْمِ عِنْدَ سُقُوطِ الفَاءِ، إذْ سُقُوطُهَا مِنْ مَحَالِّ الجَزمِ لا مِنْ مَحَالِّ النَّصْبِ وقوله: (وفي جَوَابِ فَعَال بَعْضُهُمْ قَبِلاَ) البعضُ هو ابنُ عصفورٍ(٢)، وعلله بالاستقلال فَيَصِحُّ أَخْذُ المَصْدَرِ المُتَوَهَّمِ مِنْهُ، والجُمْهُورُ على مَنْعِه(٣)، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ، ثُمَّ قال:

(١) قال ابن عصفور: " إن كان الأمرُ باسم فلا يخلو من أنْ يكونَ مشتقا من فعل أو لا يكونُ، فإنْ لمْ يكنْ فإنَّ النَّصْبَ لا يُتَصَوَّرُ أصلاً؛ لأنَّه ليس ثمَّ ما يدل عل المصدر المتوهم، وذلك: عليك زيداً فَيُحْسِنُ إليكَ، فإنَّما يكونُ في هذا الرفعُ خَاصَّةً فإنْ كانَ مُشتقاً: فمنهم من شبّهه بهذا ومنع النصب، لأنّه ليس فعلٌ يدلُ على المصدر، ومنهم مَنْ أَجَازَ النَّصْبَ وهو الصحيحُ لأنَّ لفظَهُ لفظُ الفعل، وذلك: نزالِ فأكرَمَكَ، والجزمُ لا يُتَصَوَّرُ على حالٍ " ا.هـ شرح الجمل ٢ / ١٥٠.

(٢) انظر: شرح الجمل٢ / ١٥٠، ونُسِبَ كذلك إلى ابن جني، انظر: شرح الكافية للرضي ٤ / ٦٤، والهمع٢ / ٣٠٦.

(٣) وعلة المنع: أنَّ المصحح للنصب بعد الفاء بإضمار (أنْ) إنما هو تأويلُ ما قبلها بمصدرٍ ليصحَّ العطفُ عليه، فإذا كان قبل الفاء اسمُ فعل تعذَّرَ تأوله بالمَصْدَرِ؛ لتَعَذُّرِ تقدير صلةٍ لـ(أنْ) فامتنع نصبُ ما بعد الفاء. انظر: شرح التسهيل ٤ / ٤١، والمساعد ٣ / ٩٨، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٢٣٥، وتوضيح المقاصد ٤ / ١٢٥٩.

وَقَـدْ أَتَى عَـنْـهُـمُ جَـزْمُ الجَـوَابِ لَـا
مَـعْـنَـاهُ أَمْـرٌ وَفِي الإِخْـبَـارِ قَـدْ أَصُلا

يعني: أنَّ ما تَأصَّل في الخبريَّة لفظاً ونُقل معناهُ إلى الأمرِ قدْ أتَى عن العربِ فيه جَزْمُ جَوَابِهِ اعْتِبَاراً بِالمَعْنَى، وإنْ كانَ لفْظُهُ أَصيلاً في بَابِ الإِخْبَارِ، نحو: حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ، بجزم (يَنَمْ) جَوَابُ (حَسْبُكَ) الذي لفْظُهُ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ أمرٌ، أي: اكْتَفِ بهذا، وهو (ل٨/أ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، أي: حَسْبُكَ هَذا القَدْرُ، وقيل: من المبتدآت التي لا خبر لها[1]، ومثلُه في جَزْمِ[2] جَوَابِهِ اعْتِبَاراً بمعناه قَوْلُهُم: اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَل خيراً يُثَبْ عَلَيْهِ، أي: لِيَتَّقِ وَلْيَفْعَل خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ، قال ابن الصائغ[3]: "ويجري هذا المُجرَى في الدُّعَاءِ: غَفَرَ اللهُ لي أنجُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، ومنه قَوْلُهُ تعالى: ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ [الصف: ١١] إلى قوله: ﴿**يَغْفِرْ لَكُم**﴾ [الصف: ١٢]، قال الزجاج: "إنه جواب: ﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾ أي: إنْ تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لكُمْ، وهو خَبَرٌ مَعْنَاه الأمرُ، أي: آمنوا، بدليل قراءة ابنِ مسعودٍ (آمنوا وجاهدوا)"[4]، وقال السيرافي: "(تُؤْمِنُونَ) تفسيرٌ للتِّجَارَةِ مِنْ قَوْلِه: ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ**

(١) قولُ العرب (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ) ذهب أبو عمرو بن العلاء، والجرمي: إلى أنَّ ضَمَّةَ (حَسْبُكَ) بناءٌ، وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعْلُ، والكافُ حرفُ الخطاب، وذهب الجمهور إلى أنَّهَا ضَمَّةُ إعرابٍ، فقيل: مبتدأٌ محذوفٌ الخبرُ لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُكَ السكوتُ يَنَمِ النَّاسُ، وذهب جماعةٌ منهم: الأخفش إلى أنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له؛ إذْ معناه: اكتف، وهو اختيارُ أبي بكر بن طاهر. انظر: الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، وراجع: الأصول ٢/ ٣٦، والنكت للأعلم ١/ ٣٧٢، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٨، والهمع ١/ ٣٣٩.

(٢) كلمة (جزم) ساقطة من (ب).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، شمس الدين ابن الصائغ، ولد قبل سنة ٧١٠، وتوفي بمصر سنة ٧٧٠ هـ، من مصنفاته: شرح الألفية، وشرح المشارق في الحديث، والتذكرة في النحو، الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر، وحاشية على المغني. ترجمته في: البغية ١/ ١٥٥، والأعلام ٦/ ١٩٢. ولم أقف على قوله، فيما رجعت إليه من مصادر.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٦٦، وقراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- في: شرح الكتاب لابن خروف ص ١٧٩، والبحر ٨/ ٢٦٠، والدر المصون ١٠/ ٣١٩.

عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠] وأنَّ الجزمَ عَلى جَوَابِ ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ والاستفهامُ بمعنى الأمرِ أي: افْعَلُوا مَا أَدُلُّكُمْ يَغْفِرْ لكُمْ وليس المعنى اسْتِفْهَامهُمْ، بل الأمرُ والحثُّ على مَا يُنْجيهم"(١)، والمراد: هل تسألونَ أَدُلُّكُمْ؟ والمرادُ بالدلالةِ الكاملةُ وهي التي يَترَتبُّ عَليْهَا فَائِدَتُهَا؛ لأنَّ الأخرى كَالعَدَمِ، وهذا كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥] إذ المرادُ: الكاملُ النافعُ ولذا قيَّده بالخاشي، وإلاَّ فهو منذرٌ مُطْلقًا، وبهذا يُرَدُّ قولُ الزجاج في ردِّ هذه القولة، بقوله لا يَلزَمُ مِنَ الدَّلالةِ النجاةُ والمغفرةُ في جزمِ الجوابِ، كلاهما حَسَنٌ.

والذي ذكره السيرافي هو قولُ أبي العباس المبرد(٢)، وحُكِيَ عن الفراء(٣)، وهو ظاهرُ كلام سيبويه(٤).

ولم يذكر النَّصْبَ بعدَ الفَاءِ في جوابِ مَا لفْظُهُ الخَبَرُ ومعناهُ الطَّلبُ؛ لأنَّ أهل البصرةِ لم يُثبتوه سماعاً كما ثَبَتَ الجَزْمُ، بل منعوا النَّصْبَ(٥)، قال ابن السراج: "لا يجوزُ النَّصْبُ بعد الأمر بلفظ الخبر"(٦)، يعني: عند البصريين، قال: "وإِنَّمَا أجازَ ذَلكَ الكسائيُّ(٧) والفَرَّاءُ"، قال: "وَهُوَ عِندِي جَائِزٌ لجَوَازِهِ (ل٨/ب) بَعْدَ مَا

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٣٠١.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٨١، وقد جعل المبرد (تؤمنون) بيانا للتجارة، و (يغفر) مجزوم لأنه جواب الاستفهام، وراجع الأصول لابن السراج ٢/ ١٧٦، وقد نسب ابن الشجري في أماليه للمبرد أنه أعرب (يغفر) جوابا لـ (تؤمنون) على أنه خبر في معنى الأمر، وكذلك نسب إليه مثل ذلك، مكي، وأبو حيان، انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦٩، والبحر المحيط ٨/ ٢٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٤، وشرح الكتاب لابن خروف ص ١٧٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٩٤، وشرحه لابن خروف ص ١٧٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٤١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٣٥، والمساعد ٣/ ٩٨

(٦) انظر: الأصول ٢/ ١٨٦.

(٧) رأي الكسائي في: شرح الرضي ٤/ ٦٤، وشرح التسهيل ٤/ ٤٢، والارتشاف٤/ ١٦٧٠، والمساعد ٣/ ٩٨.

مَعْنَاهُ الدُّعَاءُ "(١).

وذكر في التسهيل ثلاثة أقوال في النصب بعد الاتفاق على الجزم إن سقطت الفاء، ثالثها: الفرق بين الخبر بمعنى الأمر وبين الخبر بمعنى الدعاء، فيجوز في الثاني لا في الأول(٢)، وذكر بدر الدين: "لا يجوز عند البصريين نصب جواب الدعاء بلفظ الخبر، فلو قلت: رحم الله زيدا فيدخله الجنة، لم يجز"(٣)، قال المصنف في شرح النَّظْمِ: "وإِنَّمَا لَمْ أَتَعَرَّضْ لمنعِ النَّصْبِ لأنَّ كثيراً من المتأخرين يُطْلقُونَ الجوازَ، وَمَثَّل ابنُ عصفورٍ(٤) كغيرِه النَّصْبَ بعدَ الطَّلبِ بلفظِ الخبرِ، وصرَّح بِجَوَازِهِ".

ولَمَّا كان في الشَّرطِ تشكيكٌ أَشْبَهَ أَفْعَال الظَّنِّ التي هي مَحْمُولةٌ على النَّفي، وكانَ مَا يَقَعُ بعدَ جملةِ الشَّرطِ أو بعدَ جملةِ الجوابِ مِثل مَا يَقعُ في جوابِ النَّفْيِ، بَل في الجزمِ هو أولى من الأجوبة السَّابقة بالجزم لوجود (إِنْ) أو غيرها من أدوات الشَّرطِ، أشار إلى ذلك فقال:

ونصبُ ذي الفاء بعد الشَّرْطِ قل كما
بعد الجزاء ولفظُ الشَّرطِ قد شملا
إذا كإِنْ ظَهَرَتْ أو أُضْمِرَتْ وجرت
كالفاء واو لجمع بعد تلك ولا.

معناه: أنَّ النَّصْبَ يكونُ بعد أداة الشَّرطِ وهي (إِنْ) ظاهرةً أو مُضْمَرَةً في بقية

(١) الأصول٢/ ١٨٦، ونصُّه: " قالوا: الدعاء أيضا لا يجاب نحو قولك: ليغفر الله، وغفر الله لك، والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله، وأما الفراء فقال في الدعاء: إنما يكون مع الشروط، غفرَ اللهُ لكَ إِنْ أسلمتَ، وإِنْ قلتَ: غفرَ الله لك فيدخلك الجنَّةَ، جازَ، وهو عندي في الدعاء جائز إذا كان في لفظ الأمر، لا فرق بينهما "ا.هـ.

(٢) انظر: التسهيل ص ٢٣٢، وشرحه ٤/ ٤١، والمساعد ٣/ ٩٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٩٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٩.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٩ ت / صاحب أبو جناح، وقد مثَّل له بـ(نزالِ فأُكْرِمَكَ)، وراجع شرح التسهيل ٤/ ٤١.

أسماء الشَّرطِ ومن جملتها (إذا)، فكان ذكرُها مع قوله (أو أُضْمِرَتْ) حشواً، هي من جملة الأسماء المتضمنة معنى (إنْ)، والمرادُ: مَا يَكونُ بعدَ فعل الشَّرطِ منَ الأفعال، أو بعدَ جوابِ الشَّرْطِ، فإنه يجوزُ فيه النَّصْبُ والجزمُ، أمَّا نصْبُهُ فكالأجوبة، وأمَّا جَزْمُهُ فبالعطف، فليس كَجَزْمِ الأجوبةِ المحتاجِ إلى تقديرِ (إنْ) أو تَوَهُّمِهَا، بل هذا جَزْمٌ بالعطفِ وعلى قَاعِدَتِه، وكان القياسُ ألا يُذْكَرَ لكِنْ ذُكِرَ معَ النَّصْبِ اسْتِطْرَاداً لتآخيهِمَا في الأجْوِبَةْ، ولذا قال سيبويه: "الوجهُ الجزمُ لأنَّه يُؤدِّي مَعْنَى النَّصْبِ (ل٩/أ) فَلا حَاجَةَ لتَكَلُّفِه"(١) يعني: لأنَّ النَّصْبَ مُحْوِجٌ إلى عَطْفِ مَصْدَرٍ مُنْسَبِكٍ على مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ، بخلافِ الجَزْمِ فإنَّهُ بالعامل الموجود، وبخلافِ الأجوبةِ فإنَّ جَزْمَهَا ونَصْبَهَا مُسْتَوِيان؛ لاحتياج كُلٍّ إلى تَوَهُّمٍ أو تَقْدِيرٍ، ومثالُ الفعْلِ بَعْدَ الشَّرطِ (إنْ تَأْتِني فتُحَدِّثْني أُحدِّثْك) ومثَالُهُ بَعْدَ الجَوَابِ (إنْ تَأتِني آتِكَ فَأُحَدِّثَكَ) ولأجل كونِ الجزمِ على العطفِ صَحَّ مَعَ الفَاءِ هُنَا، ولمْ يَصِحّ في الأجوبةِ الجَزْمُ مع الفاءِ إلاّ عَلى مَذْهَبِ الفراءِ.

وَتَرَكَ المصنفُ وَجْهاً ثَالثاً وَهُوَ الرَّفْعُ في الفعل الذي بعدَ جَوَابِ الشَّرْطِ لإمْكَانِ الاسْتِئْنَاف، ولا يجوزُ بعدَ فِعْلِ الشَّرْطِ، للاكْتِنَافْ، ولذا قال ابن مالك في الخلاصة:

وَجَـزْمٌ أَوْ نَـصْبٌ لِـفِـعْلٍ إِثْـرَ فَـا
أَوْ وَاوٍ إِنْ بِـالجُـمْـلَـتَيْنِ اكْـتَـنَـفَـا(٢)

وقال فيما بعدَ الجواب:

(١) قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن قوله: إنْ تأْتني فتحدِّثَني أُحَدِّثْكَ، وإنْ تأْتني وتُحَدِّثَني أُحَدِّثْكَ، فقال: هذا يجوزُ، والجزمُ الوجهُ، ووجهُ نصبه على أنه حَمَل الآخرَ على الاسم، كأنَّه أراد: إنْ يكُنْ إتيانٌ فحديثٌ أُحَدِّثْكَ فلما قبُحَ أنْ يَرُدَّ الفعل على الاسم نوى (أنْ) لأنَّ الفعل معها اسمٌ، وإنَّما كان الجزمُ الوجهَ لأنه إذا نَصَبَ كان المعنى معنى الجزمِ فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أنْ يحمل على الذي عمل فيما يَليَه أولى، وكرهوا أن يَتَخَطَّوا به من بابه إلى بابٍ آخر إذا كان يردُ شيئاً واحدا" ا.هـ الكتاب٣/ ٨٨، وراجع شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٩١.

(٢) الألفية ص ١٥٤.

وَالـفِـعْـلُ مِنْ بَـعْـدِ الجَـزَا إِنْ يَـقْـتَـرِنْ

بِـالـفَـا أَوْ الـوَاوِ بِـتَـثْـلِـيثٍ قَـمِنْ[1]

ولـمْ يَذْكُرْ النَّاظمُ ـ أعْنِي ابنِ لُبٍّ ـ الواوَ هُنَا مَعَ أَنَّهَا كَالفَاءِ لأَنَّهُ أَفْرَدَهَا فِيمَا بَعْدُ.

وقوله:

(ولفظُ الشَّرْطِ قَدْ شَمَلا ... إِذَا كَإِنْ ظَهَرَتْ أَوْ أُضْمِرَتْ)

التنويعُ بين الظهور والإضمار في (إِنْ) أمَّا غيرُها فلا يكونُ إلاَّ مُظْهَرًا، وهي مضمرةٌ فيه، ومِنْ ثَمَّ قلنا: إنَّ ذكرَ (إذا) ضائعٌ؛ لأنها من جملة ما أُضْمِرَتْ فيه (إِنْ)، ومعنى إضمار (إِنْ): التَّضَمُّنُ، يعني: أنَّ أسماءَ الشَّرطِ التي أشار إليها ابن مالكٍ بقوله[2]:

وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَنْ وَمَـا وَمَـهْـمَـا

أيٍّ مَـتَـى أيَّـانَ أَيْـنَ إِذْمَـا

وَحَـيْـثُـمَـا أَنَّى، وَحَـرْفٌ إِذْمَـا

كَـإِنْ وَبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَـا

كلها يجوز ما ذكر فيما عطف على شرطها أو على جوابها.

و(إِنْ) هي الأصلُ في أدوات الشرط[3]، ولذا جُعِل غَيْرُهَا من الأسماءِ الجازمةِ مُتَضَمِّنًا لها، وأمَّا (إِذْما) فقد قيل باسميَّتها أيضا[4]، وأنَّ أصل (إذا) الظَّرفيَّة كـ

(1) الألفية ص ١٥٤.

(2) السابق ص ١٥٣، ١٥٤.

(3) قال سيبويه: " وزعم الخليلُ أنَّ (إنْ) هي أُمُّ حروف الجزاء، فسألتُهُ: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: مِنْ قِبَلِ أنِّي أرى حروف الجزاءِ قد يَتَصَرَّفْنَ فيكُنَّ استفهاماً، ومنها ما يُفارقُه (ما) فلا يكونُ فيه الجزاءُ، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تُفارقُ المجازاة " ا.هـ الكتاب٣/ ٣٦.

(4) نُسب للمبرد القول باسمية (إذما) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢، وشرح التسهيل ٤/ ٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٩٥، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢، والجنى الداني ص١٩١، والمغني ١/ ١٠٢، ووافقه على اسميتها كل من: ابن السراج في: الأصول ٢/ ١٥٩، والفارسي في: الإيضاح ص ٣٢١، وذهب سيبويه إلى أنها حرف، انظر: الكتاب ٣/ ٥٦، وصحح الشيخ خالد كونها حرفا عند سيبويه، راجع: التصريح ٢/ ٢٤٨.

(حيثُ) الظرفية، ولذا لا تكونُ شرطيَّةً إلا مقرونةً بـ (ما) كـ (حيثُ) و(كيف)[1]، وقيل: (إذما) حرفُ شرطٍ، وعلى كلِّ حالٍ فهو أضعفُ من (إنْ)، ولذا لم يُجْعَل غَيْرُهُ مُتَضَمِّنًا له.

ولَّما كَانَتِ الوَاوُ تُشَارِكُ الفَاءَ فِي الأَجوبَةِ الثَّمَانِيَةِ (ل٩ / ب) ومَا أَشْبَهَهَا كَانَ النَّصْبُ بَعْدَهَا فِي جَمِيعِ مَا نَصَبَتْ[2] بَعْدَ الفَاءِ[3]، وَلَمْ يُفَرَّقَا إلا في أَنَّ الفَاءَ للسَّبَبِيَّةِ والوَاوَ للمَعِيَّةِ، نَبَّهَ عَلى ذَلكَ بِقَوْلِه: (كَالفَاءِ وَاوٌ لِجَمْعٍ بَعْدَ تِلكَ وِلا) وَذَلكَ نَحو: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ، و: لا تُصَلِّ وتَتَكَلَّمَ، أيْ: لا تَتَكَلَّمْ في الصَّلاةِ.

و(تلك) إشارةٌ إلى جميع ما تقدَّمَ في الفاء، و(الولا) معناه: المتابعةُ، وهو بكسر الواو، أي: بعد تلك تَالياً لهَا.

وأشار إلى الفرق بين الواو والفاء معنى مع الاتحاد حكما بقوله:

أَعْنِي المَعِيَّةَ والمَعْنَى إِذَا نَصَبُوا
ذَا الفَاءِ فَهُوَ عَلى مَعْنَى الجَزَاءِ حُمِلا

إنما فسر الجمعَ بأنَّه عَلى مَعْنَى (مَعَ) لدَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّهُ جَمْعٌ كَجَمْعِ العَطْفِ حَيْثُ

---

(١) قال سيبويه: "ولا يكونُ الجزاءُ في (حيثُ) ولا في (إذْ) حتَّى يُضَمَّ إلى كلِ واحدٍ منهما (ما)، فتصيرُ (إذْ) مع (ما) بمنزلة (إنَّما وكأنَّما)، وليست (ما) فيهما بلغوٍ، ولكنَّ كل واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحدٍ" ا.هـ الكتاب ٣ / ٥٦، ٥٧. وإنما لا يجازى بهما إلا إذا ضُمَّتْ إليهما (ما) لأنه لو جوزي بهما من غير (ما) لكان ما بعدهما في موضع جر بالإضافة؛ لكونهما ظرفين لازمين لها، ولكان في موضع جزم من حيث إنهما أداتا شرط، فيلزم الشيء الواحد أن يكون مجرورا في المحل ومرفوعا، ومجزوما في اللفظ، في حالة واحدة، وهو محال، فلما اتصل بهما (ما) بطل الإضافة، وتحقق معنى المجازاة. انظر: البسيط لابن أبي الربيع ١ / ٢٣٩، والملخص ١ / ١٥١، والجنى الداني ص ١٩٠.

(٢) في ب: (تنصب).

(٣) قال سيبويه: " هذا باب الواو، اعلم أنَّ الواو ينتصبُ ما بعدها في غير الواجبِ من حيثُ انتصبَ ما بعد الفاء، وأنَّها قد تُشرك ما بين الأوَّل والآخر كما تُشركُ الفاءُ ... " ا.هـ. انظر: الكتاب٣ / ٤١، وراجع: المقتضب٢ / ٢٤، والأصول٢ / ١٥٩.

يَقُولُونَ: الواوُ للجَمْعِ المُطْلَقِ، فنَبَّهَ عَلى أَنَّ المَعْنِيَّ هُنَا جَمْعُ مَعِيَّةٍ، وهو أَحَدُ مَعَانِي العَطْفِ، أَعْنِي المُصَاحَبَةَ لا السَّابقَ ولا اللاحقَ الذي في العطف، فالواو وإِنْ كانتْ في الأجوبةِ عَاطِفَةً فَليْسَتْ لمَعَاني العَطْفِ، بل لمَعْنًى واحدٍ منه[1]، فَهُوَ كالمفعول مَعَهُ المُتَحَتَّمُ فيه المُصَاحَبَةُ، فلذا نَسَبَهُ إلى (مع) المقتضية للاجتماع في الوقت الواحد، وأمَّا ما بعد الفاء فأخبر أنَّ العربَ إنما تنصبه على إرادة معنى الجزاء، أي: أنه مسبَّبٌ عمَّا قبله، فإذا قلتَ: هل تأتيني فأحدِّثَك؟ فالمعنى: أنَّ الحديثَ لا يكونُ إلاّ بالإتيان، فلو أردتَ إثباتَ الحديثِ مطلقاً استأنفتَ ورفعت، إذ لا سببيَّةَ، ثمَّ بيَّنَ السَّببيَّة بضابطٍ معنويٍ لا لفظيٍ لعدم مُجامعةِ أداة الشَّرطِ النَّصْب فقال:

كَأَنَّمَا سَبَبُ المَنْصُوبِ دَاخِلَةً
عَلَيْهِ إِنْ فَاعْتَبِر مَعْنًى فَشَا وَمَلا

فأشار إلى تفسير معنويٍ لا إعرابيٍّ، ولذا قال (كأنَّما) ولم يقل (إنَّما) لاقتضاء تقدير (إنْ) الجزم، بَل هُوَ (كأنَّ) ذلك إشارةٌ للرَّبْط، يَعْني إذا قُلتَ: ايتِني فَأُحبّكَ (ل١٠/أ) فَلا يَجُوزُ النَّصْبُ حَتَّى يَكُونَ المعنى: إِنْ تَأْتِني أُحبَّكَ، تُرَتِّبَ الحُبَّ[2] عَلى الإِتْيَان، فَإِنْ أَرَدْتَ معنى قولك: ايْتِني لأنِّي أُحبّكَ، لمْ يَجُزْ النَّصْبُ لوُجُودِ الحُبِّ قَبْلَ الإِتْيَان، وهَذَا المعْنَى لبَيَانِ الارْتِبَاطِ، والتَّقْديرُ بالشَّرطِ هُوَ الفَاشِي، وَأَمَّا فِي النَّفْيِ فَيَتَبَيَّنُ الرَّبْطُ بـ (كَيْفَ) تَقُولُ في قَوْلكَ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا - بالنَّصْبِ - أيْ: فَكَيْفَ تُحَدِّثَنَا، نَصَبْتَ مَا بَعْدَ الفَاءِ لأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ أَنَّكَ جَعَلْتَ الإِتْيَانَ سَبَبَ الحَدِيثِ، لا يَكُونُ إلا بِهِ، ولذا قال:

قَدِّرْهُ أيضاً إِذْ تَنْفِي بِكَيْفَ كَذَا
بَيِّنْ بِذَا هَهُنَا المَعْنَى الذِي نُقِلا

(١) انظر: شرح التسهيل ٤ / ٣٦.

(٢) كلمة (الحب) ساقطة من (ب).

فأفادَ بهذا الكلامِ أنَّ الرَّبطَ يَتَبَيَّنُ بـ (إنْ) ظَاهِرَةً مُطْلقاً وأنَّ النَّفْيَ يَتَبَيَّنُ بـ (إنْ) و بـ (كَيْفَ) بدليل قوله (أيضا) كذا في شرحه، يظهر منه أنَّ النَّفْيَ يَتَبَيَّنُ بما سبق، وبهذا البيان وهو أحدُ الأوجه المقررة في النفي أنه من باب نفي الثاني لنفي الأول.

قوله (كَذَا ... بَيِّنْ بِذَا هَهُنَا المَعْنَى الذي نقلا) معناه: كَمَا بَيَّنْتَ بـ (إنْ) كل جوابٍ بَيِّنْ خُصُوصَ جَوَابِ النَّفْيِ بـ (كيف)، فالبيانُ بـ (كيف)[1] لا يَكُونُ إلاَّ فِي بَيَانِ جَوَابِ النَّفي، أمَّا البَيَانُ بالشَّرطِ فَعَامٌّ، تقولُ فِي قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ** ﴾ [الأنعام: ٥٢] أي: لَيْسَ حِسَابُهُمْ عَلَيْكَ وَلا حِسَابُكَ عَلَيْهِمْ فَكَيْفَ تَطْرُدَهُمْ ؟[2] ولَمَّا كَانَ لبَيَانِ النَّفْيِ في ارْتِبَاطِهِ وَجْهٌ آخرُ وهُوَ تقديرُ اسمٍ (حَالاً) مكانَ المضارعِ المنصوبِ فَيُقَدَّرُ في قولك: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا): ما تأتينا محدِّثاً ولكن غير محدِّثٍ، قال:

وَقَدْ يَجِيءُ كَالاسْمِ الحَال مُنْتَصِبًا
هُنَا عَلَيْهِ الذي قَدْ أَنْشَدُوا اشْتَمَلا
لَمْ أَلقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبُرَهُمْ
أَيْ: خَابِراً والذي مِنْ بَعْد فِيهِ جَلا
إلاَّ[3] يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُم
وَشَذَّ فِيهِ هُمْ إِذْ جَاءَ مُنْفَصِلا (ل ١٠ / ب)

---

(١) قوله: (فالبيان بكيف) ساقط من (ب).

(٢) قال أبو حيان: " الظاهر أن قوله: (فَتَطْرُدَهُمْ) جواب لقوله: (مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) ويكونُ النَّصْبُ هُنَا على أحد مَعْنَيَيْ النَّصْبِ في قولك: ما تأتينا فتحدّثنا؛ لأنَّ أَحَدَ مَعْنَيَي هَذَا (مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا إِنَّمَا تَأْتِي وَلا تُحَدِّثُ)، وهذا المعنى لا يصح في الآية، والمعنى الثاني: مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ؟ أي: لا يَقَعُ هَذَا فَكَيْفَ يَقَعُ هَذَا ؟ وهَذَا المَعْنَى هو الذي يصحُّ في الآية: أَنْ لا يَكُونَ حِسَابُهُمْ عَلَيْكَ فَيَكُونَ وَقَعَ الطَّرْدُ، وأَطْلَقُوا جَوَابَ أنْ يَكُونَ (فَتَطْرُدَهُمْ) جَوَابًا للنَّفْيِ وَلَمْ يُبَيِّنُوا كَيْفِيَّةَ وُقُوعَهُ جَوَابًا " ا.هـ البحر المحيط ٤ / ١٤١، وراجع: الدر المصون ٤ / ٦٤٥.

(٣) في (أ) و (ب): (أنْ لا).

يعني: أنَّ سببيَّة الأول للثاني في النَّصْبِ تُبَيَّنُ بتقْديرِ حَال مَكَانَ المضارعِ، والبيتُ الذي أَنْشَدُوهُ قَد اشْتَمَل عَلى هَذَا وَهُوَ قَوْلُهُ:

لم ألقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأَخْبُرَهُم

إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِليَّ هُمُ(١)

وأَشَارَ إِلى أنَّ التَّقديرَ بالحال وَاضِحٌ في البيتِ، وَيَزِيدُهُ وُضُوحاً عَجُزُ بَيْتِ الشَّاعِرِ وَهُوَ قَوْلُهُ:

إِلا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِليَّ هُمُ

وذلك لمجيء (إِلاَّ) بعد المنصوب، ولا يتأتَّى الاستثناءُ بعد المنصوب إِلاَّ لإرادة هذا المعنى الثاني وهو الحَاليَّةُ، كما تقولُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا إِلا أَكْرَمْنَاكَ، فهو كقوله: لمْ أَلقَ بَعْدَهُم حَيًّا مُخْبِراً لهُم إِلاّ ازْدَدْتُ حُبّاً فِي الأَوَّلِينَ، والحاصلُ: أنَّ البيانَ بـ(كيف) في النفي، على معنى: أنَّ الإِتيانَ لَمَّا كان سَبَباً للحديث لا يكونُ الحديثُ دُونَهُ، فَبَيَّنْتَ بـ(كيف) أنه لو كان إِتيانٌ لأمكنَ أنْ يكونَ حديثٌ، وحيثُ لا إِتيانَ منك فكيف يكونُ حديثٌ، فما أخبرتَ على هذا الوجه إِلاَّ بنَفْيِ الإِتيانِ وَحْدَهُ، ثمَّ أعلمتَ أنَّ الحديثَ مُسَبَّبٌ عنه لا يُتَصَوَّرُ بدونه، فَلزِمَ مِنْ ذَلكَ أَنَّهُ غيرُ كَائنٍ لانتفاءِ سَبَبِهِ حينَ سَبَقَ مِنْ إِخْبَارِكَ أنَّ الإِتْيَانَ لا يكون، وأمَّا البيانُ بالحالية فالمعنى: نفيُ إِتيانٍ يكونُ عنه حديثٌ، ولم تنفِ الإِتيانَ مطلقا، فحينئذٍ يثبتُ الإِتيانُ الذي لا يتسبَّبُ عنه حديثٌ، فيكونُ جَائزَ الوقوعِ، فَلزِمَ أنَّ المنفيَ على البيانِ بالحال التَّحَدُّثُ في وقتِ الإِتيانِ لا نَفْسَ الإِتيانِ(٢).

(١) البيت من البسيط يروى صدره: وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرهم

وهو لزياد بن حَمَل، أو زياد بن منقذ، وانظر: سر صناعة الإعراب١/ ٢٧١، وشرح التسهيل ١/ ١٥٦، والمغني ١/ ١٦٧، وشفاء العليل ١/ ١٩٨، والمقاصد الشافية ١/ ٢٩٨ والتذييل والتكميل٢/ ٢٤٩، وأوضح المسالك ١/ ٩٠، والمساعد١/ ١٠٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٣٥،

(٢) انظر في البيان بـ(كيف)، وبـ(الحال): الكتاب ٣/ ٣٠، والمقتضب ٢/ ١٥، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣.

وَقَولُهُ: (عَليْهِ الذي قَدْ أَنْشَدُوا اشْتَمَلا) يعني: أنَّ البيتَ الذي أَنْشَدَهُ النُّحَاةُ وهو قوله: (لمْ أَلقَ بَعْدَهُمْ) الخ (ل١١/أ) اشتمل عَلى هذا الوجه الثاني، ثم استطردَ الكلامَ عَلى ما شَذَّ في بيتِ الشَّاعِرِ مِنْ فَصْلِ الضَّمِيرِ بقوله (وشذَّ فيهِ هُمْ إِذْ جَاءَ مُنْفَصِلا) ومراده (هم) الثاني، والأصلُ: (إلا يَزِيدُونَ أَنْفُسَهُمْ) فقال: (إلا يَزِيدُهُمْ هُمْ) فـ (هُمْ) الثَّانِي فَاعِلٌ ولو جَاءَ بِهِ مُتَّصِلًا لقَال: إِنْ لا يَزِيدُونَهُمْ، فَكَأَنَّهُ كَرِهَ اتِّحَادَ الفَاعِلِ والمفعول ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ فَفَصَلَهُ[1] وهُوَ ضَرُورَةٌ[2]، والأصلُ كَمَا قَدَّرْنَا: إِنْ لا يَزِيدُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَمِثْلُ هَذِهِ الضَّرُورَةِ للكَرَاهَةِ قَوْلُ الآخَرِ:

كَأَنَّنَا لَدَى القَتْلِ إِنْ
نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا[3]

والأصلُ: نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا، وما ذكرنَا أنَّ الفَصْلَ لكَرَاهِيَّتِهِ المَذْكُورَةِ إِنَّمَا يَأْتِي على المعنى المذكورِ وَهُوَ: كَوْنُهُمْ يُحِبُّونَ أَنْفُسَهُمْ، أمَّا عَلى مَعْنَى: أنَّ أولئك القومَ يُحَبِّبُونَ قَوْمِي إِليَّ فليسَ الفصلُ لكَرَاهِيَةِ اتحاد الفاعل والمفعول بَل هُوَ الضَّرُورَةُ المَحْضَةِ، فَعَلى هَذَا لوْ قَال: إِلا يَزِيدُوهُمْ حُبّاً إِليَّ هُمْ، على أن يكون (هم) الثاني تأكيداً لجاز[4]، وَلَمْ يَكُنْ لِيَجُوزَ على الوَجْهِ الأَوَّل[5].

---

(١) في ب: (فضلة).

(٢) انظر: المراجع السابقة في تخريج البيت.

(٣) البيت من الهزج لم أقف عليه ولم أهتد إلى قائله بهذه الرواية فيما رجعت إليه، وما وقفت عليه ما نُسب لذي الإصبع وهو: كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنْ... نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا.

انظر: ديوان ذي الإصبع العَدْوَاني ص ٧٨، والكتاب ٢/ ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٧، والإنصاف ٢/ ٥٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨، وشرح المفصل ٣/ ١٠٢، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، والخزانة ٥/ ٢٨٢، و(قرى): موضع في بلاد الحارث بن كعب.

(٤) في (أ) و(ب): (تأكيد المجاز) وهو خطأ وما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق.

(٥) انظر: المغني ١/ ١٦٧، وشرح شواهده للسيوطي ص١٣٧، وشرح أبياته للبغدادي ٣/ ٢٧٥، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٢.

ومثال ما يُقدَّرُ فيه المضارعُ بالحال بيتُ الكتاب:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا

فَيَنْطِقَ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ(١)

ثُمَّ لَمَّا كَانَ النَّصْبُ لَيْسَ وَاجِباً بَل يكونُ لُموجِبِه، فَإِنْ فُقِدَ مُوجِبُهُ رُفِعَ الفِعْلُ بِمُوجِبٍ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِه:

وَإِنْ أَرَدْتَ خِلافَ المَعْنَيَيْنِ بِهِ

فَارْفَعْهُ قَطْعًا أَو اعْطِفْهُ إِذَا احْتَمَلا.

يعني إذا أردتَ بالفعل الذي بعدَ الفاءِ خلافَ المعنيين، وهما مَا يَقْتَضِي البيانَ بـ (كيف) عندَ نَفْيِ الأوَّل واستلزامُ نَفْيِه نَفْيُ الثَّاني (ل١١/ب) ومَا يقتضي البيانَ بالحال وهو ما فيه نَفْيُ الثَّانِي عِنْدَ وُجُوبِ الأَوَّل، ولا تَعَرُّضَ لنَفْيِ الأَوَّل وَحْدَهُ، وَخِلافُهُمَا: إِمَّا(٢) القطعُ أو العطفُ على مَا سَبَقَ إِذَا احْتَمَل العَطْفَ(٣)، فالقطعُ نحو قولك: أَتَيْتَنِي فَأُحِبُّكَ، تريد: إِنِّي أُحِبُّكَ عَلى كُلِّ حَالٍ فَأَتَيْتَنِي لذَلكَ، ومِثَالُ مَا يَقْبَلُ العَطْفَ: مَا تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنا، فالرفعُ على هَذَين الوجهين لا غَيْر، والمعنى عَلى العَطْف: مَا كَانَ مِنْكَ إِتْيَانٌ وَلا حَدِيثٌ، فالفعلان مُشْتَرِكَان في النَّفْيِ، ليْسَ أَحَدُهُمَا سَبَباً للآخَرِ، بخلاف القطعِ فَإِنَّ الثَّانِيَ سَبَبٌ للأَوَّل، عَلى عَكْسِ النَّصْب والجَزْمْ؛ لأنَّ الأَوَّل فِيهِمَا سَبَبٌ للثَّانِي، ومِمَّا يَصِحُّ فِيهِ العَطْفُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**﴾(٤) فليس الثَّانِي سَبَباً للأول حَتَّى يَكُونَ مُسْتَأْنَفاً، ولَمْ يقصدْ

(١) سبق تخريجه، وقال الأعلم مبينا وجه النصب وتقدير الحال: " فَنَصَبَ الفعل لأنَّه جعل مَا قَبْلَهُ سَبَباً له، والمعنى: ومَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ إلا نَاطِقاً بِالْمَقَالَةِ التِي هي مَعْرُوفَةٌ بِالصَّوَابِ لا يُنْكِرُهَا أَحَدٌ وَلا يَرُدُّهَا " ا.هـ النكت ٢/ ٣٢٩.

(٢) في (أ) و (ب): (إنَّ)، وما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق.

(٣) انظر في بيان هذين المعنيين: الكتاب ٣/ ٣٠ - ٣٤، والمقتضب ٢/ ١٥وما بعدها، والمغني ٢/ ٥٥٣ - ٥٥٥، ومصابيح المغاني ص ٣٠٦.

(٤) الآية (٣٦) سورة المرسلات، وفي (أ) و (ب): (فلا) وهو تحريف.

أنْ يَكُونَ الأَوَّلُ سَبَباً لِلثَّاني وَإلا لنُصِبَ فَقيل (فَيَعْتَذِرُوا) بَل المعْنَى عَلى العَطْفِ أَيْ: فَلا يُؤْذَنُ لهُمْ فَلا يَعْتَذِرُونَ(١)، وَمِثَالُ العَطْفِ أَيْضاً مَعَ العَامِلِ اللفْظِيِّ: إِنْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا، أَوْ:لمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا، تُشْرِكُ بَيْنَ الفعْلَيْنِ(٢) في النَّصْبِ وَالجَزْمِ إِذَا أَرَدْتَ تَشْرِيكَهُمَا فِي النَّفْيِ. واسْتَظْهَرَ بِقَوْلِه: (إِذَا احْتَمَلا) عَلى نَحْوِ: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَتَسْلَمُ، فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ العَطْفُ لفَسَادِ المَعْنَى؛ لاقْتِضَائِهِ (لا تَسْلَم)، ولا يصحُّ فيه قصدُ معنى النَّصْبِ لا تَقْديرُهُ بـ (كيف) ولا بالحالية، فَتَعيَّنَ الرَّفْعُ عَلى القَطْعِ، ومثلُه: أَطِعِ الله فَتَكُونُ مُؤْمِناً، لأنَّ الإيمانَ حَاصِلٌ فِي الوَقْتِ وَلَيْسَتِ الطَّاعَةُ سَبَبَهُ، فَلا نَصْبَ، والكلامُ لا يَقْبَلُ العَطْفَ، فإنَّكَ لا تُريدُ الأمرَ بالإيمان، فَوَجَبَ القَطْعُ، أي: أَطِعِ الله فَإِنَّكَ مُؤْمِنٌ، ومِنْ هُنَا يُفْهَمُ أنَّ النَّهْيَ والنَّفْيَ أَمْرُهُما وَاحِدٌ، وأنَّ التَّقْديرَ بِالشَّرْطِ لا يَكُونَ (ل١٢/أ) في النَّفْيِ، وَقَدْ سَبَقَ مِنْ كَلامِه أنَّ النَّفْيَ يُبَيَّنُ أيضاً بـ (كيف)، فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ أيضاً يُبَيَّنُ بالشَّرْطِ، ويُفْهَمُ من قوله: (وإِنْ أردتَ خِلافَ المَعْنَيَيْنِ) أَنَّهُ لا بَيَانَ فِي النَّفْيِ إلا بِهِمَا؛ لقَوْلِه في شَرْحِه: " المعنيانِ هُمَا: البيانُ بـ (كيف)، والبيانُ بالحال، ولو صحَّ البيانُ بالشَّرطِ لمَ امتنعَ النَّصْبُ في هذه الأمثلة؟، وقَدْ سَبَقَ فِي نَحْوِ: (لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمَ) أنَّ كلامَ النُّحَاةِ عَلى أَنَّ النَّصْبَ أَعَمُّ مِنَ الجَزْمِ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ فِي (تَسْلَمُ) و(يَأْكُلُكَ)، بِخلافِ الجَزْمِ فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ إلا فِي (تَسْلَمُ)، وسَبَقَ مِنْ كَلامِ الخُلاصَةِ مَا هُوَ كالنَّصِّ فيه، وَهُوَ الحَقُّ.

(١) قال الزمخشري: " (فَيَعْتَذِرُونَ) عطف على (يُؤْذَنُ) مُنْخَرِطٌ فِي سِلْكِ النَّفْيِ، والمعنى: ولا يكونُ لهُم إِذْنٌ وَاعْتِذَارٌ مُتعقبٌ لهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَ الاعتذارَ مُسَبَّباً عَنِ الإِذْنِ، وَلَوْ نَصَبَ لكَانَ مُسَبَّباً عَنْهُ لا مَحَالةَ" ا.هـ الكشاف ٤/ ٦٨٠.

وقال العكبري: " قَولُهُ تَعَالى: (فَيَعْتَذِرُونَ) فِي رَفْعِه وَجْهَان: أَحَدُهُمَا: هُوَ نَفْيٌ كَالذي قَبْلَهُ، أَيْ: فَلا يَعْتَذِرُونَ، والثاني: هُوَ مُسْتَأْنَفٌ، أَيْ: فَهُمْ يَعْتَذِرُونَ، فَيَكُونُ المعنى: أَنَّهُمْ لا يَنْطِقُونَ نُطْقاً يَنْفَعُهُم، أي: لا يَنْطِقُونَ فِي بَعْضِ الْمَوَاقِفِ وَيَنْطِقُونَ فِي بَعْضِهَا، وَلَيْسَ بِجَوَابِ النَّفْيِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَحَذَفَ النُّونَ" ا.هـ التبيان ٢/ ١٢٦٥، وانظر: الدر المصون ١٠/ ٦٤٣.

(٢) في (ب): (مشترك بين اللفظين).

ولَمَّا كان الرَّفعُ يُتَوَهَّمُ فيه أَنَّهُ لاسْتِئْنَافه، كَانَ المضارعُ مَرْفُوعاً كَوُقُوعِه في ابتداءِ الكلامِ، وَأَنَّهُ لا تُعْتَبَرُ فيه المناسبةُ بينهُ وبينَ مَا قَبْلَهُ، بَيَّنَ أنَّ الأمرَ ليس كذلك، وأنَّ المرفُوعَ على الاستئناف لابُدَّ أَنْ يَكُونَ سَبَباً فيمَا قَبْلَهُ، عَكْسَ المَنْصُوبَ، فَقَال:

وَالنَّفْيُ بِالعَكْسِ فالمقطوعُ عِلتُهُ
حقيقةُ النَّفي والمعطوفُ قَدْ عَدَلا
مَتْبُوعَهُ الفِعْلُ فِي المَعْنَى وَأَحْسَنُهُ
لدَى مُضَارَعَةٍ لفْظاً فَيَعْتَدِلا.

يَعْنِي: أنَّ المقطوعَ بالرَّفْعِ بَعْدَ النَّفْيِ عَكْسُ المَقْطُوعِ بِالرَّفْعِ بَعْدَ الإِثبات، وبَيَّن العكسَ فيما بعد النفي بقوله: (فالمقطوعُ علتُهُ حقيقةُ النَّفي) يعني: وفي الإِثباتِ نحو قولك: ائْتِنِي أُحبُّكَ، عَلى مَعْنَى القطع: أنَّ المحبَّةَ سَابِقَةٌ وعلةٌ في الإِتْيَان، أَيْ: لكَوْنِي أُحبُّكَ فَلتَأْتِنِي(١)، وأمَّا النَّفْيُ فَمَعْنَاهُ: أنَّ النَّفْيَ علةٌ في المُسْتَأْنَف فَقَوْلُكَ: لمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا ـ برفعِ الفعل بعدَ الفاءِ ـ أنَّك تُحَدِّثُنا الآنَ لأَنَّكَ لمْ تَأْتِنَا قَبْلُ، فَهُوَ عَلى عَكْسِ: ائْتِنِي أُحبُّكَ (ل١٢/ب) وعَلى ذَلكَ تَقُولُ للكَافِرِ: لسْتَ مُؤْمِناً فَتُبْغِضُ المؤمنينَ، وعَلَيْهِ بَيْتُ سيبويه:

غَيْرَ أَنَّا لمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ
فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا(٢)

أي: نُرَجِّي ونُؤَمِّلُ لعَدَمِ تَيَقُّنِ الإِتْيَان.

ثُمَّ ذَكَرَ(٣) مَفْعُول (عَدَل) بِقَوْلِه: (مَتْبُوعَهُ الفِعْلُ فِي المَعْنَى) هُوَ مَعْمُولُ

(١) في (ب): (فلتأتيني).

(٢) البيت من الخفيف لبعض الحارثيين في: الكتاب٣/ ٣١، والنكت للأعلم ٢/ ٣٢٧، والخزانة ٨/ ٥٣٨، وللعنبري في: المفصل ص ٣٢٩، وشرحه لابن يعيش ٧/ ٣٦، والتخمير ٣/ ٢٣٨، وبلا نسبة في: المقرب ١/ ٢٦٥، وشرح الجمل ٢/ ١٤٥، و شرح التسهيل٤/ ٣١ ، وشرح الكافية للرضي٤/ ٧٠، والمغني ٢/ ٥٣٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٠٥.

(٣) قوله (ذكر) ساقط من (ب).

(عَدَل) في البَيْتِ قَبْلَهُ أَيْ: سَاوَى المَعْطُوفُ مَتْبُوعَهُ الذي عُطِفَ عَلَيْهِ بِالمَعْنَى الذي جِيءَ بِهِ لأَجْلِه، و(الفِعْلُ) فَاعِلُ (عَدَل)، يَعْنِي: سَاوَى الفِعْلُ المَعْطُوفُ مَتْبُوعَهُ فَي المعنَى الذي جِيءَ بِهِ لأَجْلِه، وانظُرْ هَذَا مَعَ أنَّ الثَّانِي مُسَبَّبٌ عَنِ الأَوَّل، فَأَيْنَ الاسْتِوَاءُ ؟ لكِنَّ الحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ فِي ذَاتِهِ أَصْلُهُ مُسَبَّبٌ فَعِنْدَ العَطْفِ لا يُقصَدُ ذَلكَ التَّسَبُّبُ.

وقوله: (وَأَحْسَنُهُ لدَى مُضَارَعَةٍ لفْظًا فَيَعْتَدِلا) أي: أَحْسَنُ مَا يَكُونُ العَطْفُ عِنْدَ اتِّفَاقِ الفِعْلَيْنِ فِي المُضَارَعَةِ لفْظاً، واعْتِدَالُهُمَا أَيْ: تَشَاكُلُهُمَا بِسَبَبِهَا نحو: لنْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا، وفُهِمَ مِنْ قَوْلِه (وَأَحْسَنُهُ) أنَّ عَدَمَ تَسَاوِيهِمَا جَائِزٌ حَسَنٌ، ومِنْهُ مَا مَثَّل بِهِ سيبويه: (أَلسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثَنَا) قَال: " إِنْ أَرَدْتَ: فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا، رَفَعْتَ"(١)، يَعْنِي بِالعَطْفِ عَلى الأَوَّل.

وَقَوْلُهُ: (فَيَعْتَدِلا) مَنْصُوبٌ بِعَطْفِهِ عَلى (مُضَارَعَةٍ) أَيْ: لدَى مُضَارَعَةِ لفْظِهَا وَاعْتِدَالِهَا بالاتِّفَاقِ مِنْهُمَا، وذِكْرُ الاعْتِدَال إِشَارَةٌ إِلى المُشَاكَلَةِ التي حَسَّنَت العَطْفَ، فَيَصِيرُ مَعَ فَقْدِهَا ضَعِيفاً، قَال سيبويه فِي مَسْأَلَةِ (مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثَنَا) ـ بالنَّصْبِ ـ: "الرَّفْعُ فِيهَا جَائِزٌ عَلى مَا فِي مَعْنَاهَا" أَيْ: عَلى التَّشْرِيكِ فِي مَعْنَاهَا، "وَإِنَّمَا اُخْتِيرَ النَّصْبُ لأَنَّ الوَجْهَ(٢) هَهُنَا وَحَدَّ الكَلامِ أَنْ تَقُول: مَا أَتَيْتَنَا فحدَّثتنا(٣)، فَلمَّا صَرَفُوهُ عَنْ هَذَا الحَدِّ ضَعُفَ أَنْ يَضُمُّوا (يَفْعَلُ) إِلى (فَعَلتَ)"(٤)، يعني: أنَّ يَعْطِفُوا المُضَارِعَ عَلى المَاضِي.

(١) قال سيبويه: " وتقول: أَلسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثَنَا، إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديثَ وقعَ إلاَّ بالإتيان، وإنْ أردتَ (فَحَدَّثْتَنَا) رفعتَ " ا.هـ الكتاب ٣ / ٣٥، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي٣ / ٢٣٣.

(٢) في (أ) و (ب): (لأنه الوجه).

(٣) في (أ): (ما تأتينا فتحدثنا)، وفي (ب): (ما أتيتنا فتحدثنا).

(٤) انظر: الكتاب ٣ / ٣١ وقد تصرَّف الشارح في النقل عن الكتاب، وراجع: شرح السيرافي ٣ / ٢٣٢، والنكت ٢ / ٣٢٦.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ القَطْعُ قَدْ سَبَقَ أَنَّ الثَّانِي فِيهِ عِلةٌ لِلأَوَّلِ فِي الإِثْبَاتِ، وَفِي النَّفْيِ النَّفْيُ عِلةٌ لِلثَانِي وَذَلِكَ لا(١) يُبَيِّنُ مُوجِبَ الرَّفْعِ، أَشَارَ إِلَى أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَدَّرَ مَا بِهِ يَتَبَيَّنُ الاسْتِئْنَافُ وَهُوَ مَبْتَدَأٌ قَبْلَ الفِعْلِ المَرْفُوعِ المَقْطُوعِ فَقَالَ (ل١٣/أ):

وَسِيبَوَيْهِ يَـــرَى تَقْدِيـــمَ مُبْتَـــدَأٍ
مِنْ قَبْلِ ذِي القَطْعِ فِي ذَا البَابِ قَدْ جَمُلا

يعني أنَّ الرَّفعَ وَالقَطْعَ حَيْثُمَا كَانَ فَالفِعْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ، أَيْ: فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا، كَذَا قَدِّرْ فِي أَمَاكِنِ القَطْعِ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ فِي البَيْتِ المُتَقَدِّمِ (فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا): [إِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى المُبْتَدَأِ، أَيْ: فَنَحْنُ نُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأميلا](٢).

وَقَوْلُهُ: (مِنْ قَبْلِ ذِي القَطْعِ) أَيْ: مِنْ قَبْلِ الفِعْلِ صَاحِبِ القَطْعِ.

وَقَوْلُهُ: (قَدْ جَمُلا) أَيْ: حَسُنَ، فَهُوَ مِنَ الجَمَالِ.

ثُمَّ إِنَّ الفعل المقطوعَ معَ الفاعل قَدْ عَلِمْتَ أنَّ فيهِ تَخَالُفاً بَيْنَ مَا بَعْدَ النَّفْيِ وَمَا بَعْدَ الإِثبات وذلك أنَّ الثَّاني عِلةٌ في الأَوَّلِ فِي الإِثْبَاتِ نَحْو: ائْتِنِي فَأُحَبُّكَ، عَلى أنَّ المعنى: أنَّ المحبةَ سَبَبٌ في الإِتيانِ، وفي النَّفْيِ عَكْسُهُ، وَهُوَ أنَّ نَفْيَ الإِتْيَانِ سَبَبٌ فِي الحَدِيثِ فِي قَولكَ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنا(٣).

(١) في (ب): (لما).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ب)، وانظر: الكتاب٣/ ٣١، والمقرب١/ ٢٦٤ وما بعدها، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٠٥.

(٣) مسألة (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا) يجوزُ في الفعلِ الواقعِ بعدَ الفاءِ وهو (تُحَدِّثَنا) الرفعُ والنَّصْبُ، أما الرفعُ: فله معنيان، أحدهما: أن يكون معطوفاً على الفعلِ الذي قَبْلَهَا، فيكونُ شريكاً له في النَّفْيِ، تريد: مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثُنَا، والآخر: أن يكونَ مَقْطُوعًا ممَّا قَبْلَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا تَأْتِينَا فَأنتَ تُحَدِّثُنَا، وأَمَّا النَّصْبُ فهو بإضمار (أنْ) وله معنيان، أحدهما: أن يكونَ نَفَيَ الإِتيانَ، فانتفى مِنْ أَجْلِه الحديثُ كَأَنَّهُ قَال: مَا تَأْتِينَا فَكَيْف تُحَدِّثُنَا ؟ والتحديثُ لا يكونُ إلا مع الإتيان، والثَّاني: أن يكونَ أَوْجَبَ الإِتيانَ وَنَفَى الحديثَ، كَأَنَّهُ قَال: مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثاً، بَلْ غَيْرَ مُحَدِّثٍ. انظر هذه المعاني في: المقرب ١/ ٢٦٤، وشرح الجمل ٢/ ١٥٢ وما بعدها، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٠٥.

وَكَانَ الأَعْلَمُ - وَهُوَ: أَبُو الحَجَّاجِ يُوسُفُ بنُ سُلَيْمَانَ الشَّنْتَمَرِيّ، لُقِّبَ بـ (الأعلم) لانشقاقِ شَفَتِه العُلْيَا[1] - قَدْ خَالفَ الجمهورَ وَجَعَل المقطُوعَ والمنصُوبَ سَوَاءً فَي كَوْنِ الثَّاني سَبَباً عَنِ الأَوَّل، نَبَّهَ عَلى ذَلكَ فَقَال:

وَأَثْبَتَ الأَعْلَمُ الإِلْغَاءَ مُرْتَفِعاً
لَفْظاً كَمُنْتَصِبٍ مَعْنًى كَمَا نُقِلا

يعني أنَّ الأَعْلَمَ ثَبَتَ عِنْدَهُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ كَوْنُ المرفوعِ عَلى القَطْعِ كَالمَنْصُوبِ في المعنى، وَنَصُّ الأعلم: "رَفْعُ الفِعْلِ المَنْصُوبِ بَعْدَ الفاءِ جَائِزٌ عَلى مَعْنَى النَّصْبِ"[2] وإِنْ كانَ النَّحويونَ قَدْ وَجَّهُوا رَفْعَهُ عَلى مَعْنَيَيْنِ غَيْرِ مَعْنَى النَّصْبِ، فَإِنَّما أَرَادُوا الأكثرَ في كلامِ العربِ، ثُمَّ إِنَّ الأعلمَ (ل١٣/ب) كَمَا عَلمْتَ مِنْ نَصِّه لمْ يَجْعَلهُ مُحَتَّمًا بَل جَعَلهُ جَائِزاً عَلى قِلةٍ، فَمَا خَالفَ الجُمْهُورَ فِي إِثْبَاتِ المَعْنَيَيْنِ، بَل خَالفَهُمْ فِي إِثْبَاتِ مَا لمْ يَحْفَظُوهُ، وَقَدْ وَافَقَ الأَعْلمَ عَلى ذَلكَ جَمَاعَةٌ

(١) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، المعروف بالأعلم، ولد سنة ٤١٠، ومات سنة ٤٧٦، من تصانيفه: شرح الحماسة، وشرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، انظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٣٢٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦.

(٢) انظر: النكت ٢/ ٣٢٤ وما بعدها، ولم أقف على النص الذي أورده الشارح عن الأعلم، لكن كلام الأعلم في (باب الفاء) متضمن معنى ما ذكره الشارح، وراجع: تحصيل عين الذهب ص ٣٩٢ وما بعدها، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي للكوفيين وقال: وتبعهم الأعلم. انظر: الارتشاف٤/ ١٦٨٢، وقال ابن عقيل: " واختلف في المرفوع بعد الفاء والواو في العطف، فقال البصريون: ليس معنى الرفع حينئذ كمعنى النصب، فكل واحد من الفعلين في قولك: (ما تأتينا فتحدثُنا) بالرفع على العطف، مقصود نفيُه، وكأنَّ أداة النفي منطوقٌ بها بعد العاطف، وفي النصب يكون انتفاء الحديث مسبَّبًا عن انتفاء الإتيان، وقال الكوفيون: قد يكون ذلك على معنى الرفع، وحكاه ابنُ عصفورٍ عن الأعلم، ولم يحفظْهُ ابنُ عصفورٍ عن الكوفيين، والأعلمُ تبعٌ لهم في ذلك، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**﴾ والمعنى: لو أُذِنَ لهم لاعتذروا، كما في قوله تعالى: ﴿**لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾ إذ المعنى: لو قُضِيَ عليهم لماتوا، فرفع (يعتذرون) ونصب (فيموتوا) والقصدُ بهما واحدٌ، قال الأعلم: إنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعياً للأكثر، وردَّ ابنُ عصفور على الأعلم وقال: الصحيحُ عندي أنَّ ما أجازه من أنَّ الرفعَ يجوزُ على معنى النصب باطلٌ " ا.هـ المساعد ٣/ ٩٤.

مِنْهُمْ: ابنُ خَرُوفٍ(١)، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَحْفَظْهُ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الأعلمِ وَمُوَافِقِيهِ وسيبويه ومرافقيه، وَقَدْ جَعَلَ ابنُ خروفٍ بَيْتَ الحَمَاسَةِ(٢):

وَلَقَدْ تَرَكْتِ صَغِيرَةً مَرْحُومَةً

لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ(٣)

مِنْ هَذَا المَعْنَى، أَعْنِي: كَوْنَ المرفوعِ عَلى القَطْعِ عَلى مَعْنَى النَّصْبِ، أَيْ: لَمْ تَدْرِ الجزعَ فَكَيْفَ تَجْزَعُ؟ فَهِيَ غَيْرُ جَازِعَةٍ لفقدَانِهَا.

وَرُدَّ بِأَنَّ المعنى عَلى حَقِيقَةِ القَطْعِ أَيْ: فَهِيَ تَجْزَعُ، أَيْ: هِيَ تَجْزَعُ مَعَ أَنَّهَا لا تَدْرِي أَنَّ الجَزَعَ لا يُفِيدُ شَيْئاً، فَلذَلكَ هِيَ لا تَتْرُكُهُ، والأبياتُ بَعْدَهُ تُصَحِّحُ هَذَا المعنى، وهو قَوْلُهُ:

فَقَدَتْ شَمَائِلَ مِنْ لِزَامِكِ حُلْوَةً

فَتَبِيتُ تُسْهِرُ لَيْلَهَا لا تَهْجَعُ

فَإِذَا سَمِعْتُ أَنِينَهَا فِي بَيْتِهَا

طَفِقَتْ عَلَيْكِ شئونُ عَيْنِي تَدْمَعُ(٤)

[ثُمَّ] أَشَارَ المُصَنِّفُ إِلى أَنَّ مُوَافِقَ الأعلمِ فِرْقَةٌ مَا مَفْضُولَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلى

(١) ابن خروف هو: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين، أبو الحسن بن خروف، النحوي الأندلسي، توفي سنة ٦٠٩، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه سماه: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤ / ١٩٢، والبلغة ص ٢١٤، وبغية الوعاة ٢ / ٢٠٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ص ٨١١، ٨٧١.

(٣) البيت من الكامل من أبيات أوردها أبو تمام في ديوان الحماسة في باب المراثي لشاعر اسمه: مويلك المزموم في رثاء امرأته، وأورد الشارح هذا البيت وبيتين آخرين، انظر: الحماسة ص٢٧٠، والتنبيه لابن جني ص٣٠٧، وشرحها للأعلم ص٥٩١، وشرحها للتبريزي ص٥٧٢، وشرح الجمل لابن خروف ص٨١١، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٦٦، والخزانة ٨ / ٥٣١

(٤) في الحماسة ص ٢٧٠ (فتبيت تسهر أهلها وَتُفَجِّعُ) بدلا من (فتبيت تسهر ليلها لا تهجعُ)، و(أنينها في ليلها) بدلا من (أنينها في بيتها)، و(طفقت عليك بشؤون) بدلا من (شئون).

[مخالفيه]، وَإِنَّمَا ادَّعَاهُ قَليلٌ جِدًّا حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْهُ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مَنِ ابنِ خَرُوفٍ وَمُوَافِقِيهِ [فَقَال](١):

وَوَافَقَتْهُ عَلى إِثْبَاتِهِ فِرْقَةٌ
وَقَل جِدًّا فَلَمْ يَحْفَظْهُ مَنْ فَضُلا

يَعْنِي: وَافَقَ الأَعْلَمَ عَلى أَنَّ المرفُوعَ فِي المَعْنَى كَالمَنْصُوبِ ابنُ خروفٍ وَقَلائِلُ، وخالفه مَنْ هُو أَفْضَلُ مِنْهُ ومِنْ مُوَافِقِيهِ وَهُمْ: سيبويه والجماعةُ؛ لكون مَا ادَّعَاهُ الأَعْلَمُ قَليلاً جِدًّا أَوْ غَيْرَ ثَابِتٍ لِتَأْوِيل مَا احْتَجَّ بِهِ، ثُمَّ إِنَّ المصنِّفَ لَمَّا قال: (فَلَمْ يَحْفَظْهُ مَنْ فَضُلا) اسْتَدْرَكَ آيَةَ النَّجْمِ فإِنَّ القَطْعَ (ل١٤ /أ) فِيهَا فِي (يَرَى) عَلى مَعْنَى النَّصْبِ، فَقَال:

وَقَولُ خَالِقنَا فِي النَّجْمِ (فَهُوَ يَرَى)
كَالقَطْعِ لفْظًا وَمَعْنَى النَّصْبِ فيه حَلا

مَعْنَاهُ: أَنَّ قَوْلَهَ تَعَالى فِي سُوْرَةِ النَّجْمِ: ﴿**أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى**﴾(٢) الفعلُ في اللفْظِ في صُورَةِ مَا يُقدَّرُ في المَقْطُوعِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى المَنْصُوبِ، أَيْ: لَيْسَ عِنْدَهُ علمُ الغَيْبِ فَكَيْفَ يَرَى؟ وَغَايَةُ مَا فَعَل سيبويه فِي المَقْطُوعِ أَنَّهُ قَدَّرَ لهُ مُبْتَدَأً، والآيَةُ المُبْتَدَأُ فِيهَا ظَاهِرٌ، وَمَعَ ذَلكَ مَعْنَاهُ عَلى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ مُقَدَّرٌ بـ (كيف)، وفِي هَذَا حُجَّةٌ للأَعْلَمِ، وَقِياسٌ أصولي(٣)، فإِنَّ المُقَدَّرَ أَضْعَفُ مِنَ الظَّاهِرِ، فَإِذَا كَانَ الظَّاهِرُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الآية (٣٥) سورة النجم، قال العكبري: "قوله تعالى (فَهُوَ يَرَى) جملةٌ اسميةٌ واقعةٌ موقعَ فعلية، والأصلُ: عندهُ علمُ الغيبِ فَيَرَى، ولو جاءَ على ذلك لكانَ نَصْباً عَلى جَوَابِ الاستفهامِ " ا.هـ التبيان ٢ / ١١٨٩، قال السمين بعد أن أورد نص العكبري السابق راداً له: " وهذا لا حاجة إليه مع ظهور الترتب بالجملة الاسمية " ا.هـ الدر المصون ١٠ / ١٠٢. وقال الشهاب الخفاجي: " قوله تعالى (أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى) أي: (فيرى) ألا تَرَى أنّ الفَاءَ جَوَابُ الاستفهامِ وهي تَصْرِفُ الفعل بعدَهَا إلى الانتصاب بـ (أَنْ) مضمرة " ا.هـ حاشية الشهاب على البيضاوي ١ / ٢٦٨.

(٣) في (ب): (قياس أخروي)، والقياس الأصولي هو: الاسْتِدْلال بِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي جُزْءٍ لإِثْبَاتِهِ فِي جُزْءٍ آخَرَ مِثْلِهِ بِجَامِعٍ. انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٣٨٧.

فيه الْمُبْتَدَأُ مَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ فَكَيْفَ يُقَدرُ الْمُبْتَدَأَ ؟

ويُرَدُّ القياسُ بأمرٍ ظاهرٍ وهو أنَّهُ مَعَ ظُهُورِ المبتدأ يَتَعَذَّرُ نَصْبُ الفِعْلِ للتَّصْرِيحِ بِالْمُبْتَدَأِ بَعْدَ الفَاءِ، فَمُنِعَ النَّصْبُ تَعَذُّراً(١) فَلا يَبْعُدُ بَقَاءُ مَعْنَاهُ، أمَّا إنْ لمْ يَظْهَرِ المبتدأُ فَاخْتِلافُ اللفْظَةِ والعُدُولُ عن ظَاهِرِ التَّسَبُّبِ إلى مَا خَفِيَ بِغَيْرِ مُوجِبٍ لغْوٌ، فَوَجَبَ العُدُولُ عَنْ النَّصْبِ الْمُقْتَضِي للسَّبَبِيَّةِ إلى الرَّفْعِ الْمُقْتَضِي للاسْتِئْنَافِ بِكَوْنِهِ عَلى وَجْهٍ آخَرَ غَيْرِ وَجْهِ النَّصْبِ، بِخِلافِ ظُهُورِ المبتدأ، ليْسَ فِيهِ عُدُولٌ عَنْ شَيْءٍ مُمْكِنٍ مَعَ اتِّفَاقِ المعنَى.

ثُمَّ لَمَّا كان النَّصْبُ بعد الفاء شرطُه السَّبَبِيَّةُ نفي المصنفُ أن يُتَوَهَّمَ أنه في الواو كذلك فيما بين الفعلين، وإن لم يكن للواو اقتضاءُ السببية، نَبَّه على ما يرفعُ ذلك فقال:

وَالشَّرْطُ فِي الفَاءِ دُونَ الوَاوِ مُعْتَبَرٌ

أَعْنِي التَّسَبُّبَ عَمَّا قَبْلَهَا جُعِلا

يعني: أنَّ الواوَ شَرْطُ النَّصْبِ لَمَا بَعْدَهُ المَعِيَّةُ لا السَّبَبِيَّةَ، وَهُوَ إنْ كَانَ (ل١٤/ب) وَاضِحاً فِيمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ اشْتَرَطَ السَّبَبِيَّةَ للفاءِ والمَعِيَّةَ للواوِ، لكنْ فِي ذِكْرِهِ هُنَا رَدٌّ عَلى ابنِ خَروفٍ الْمُدَّعِي السَّبَبِيَّةَ للمنصوبِ بَعْدَ الواوِ، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الأنعام: ٢٧] عَلى قِراءَةِ النَّصْبِ(٢) حَيْثُ قَدَّرَهُ تَقْدِيرَ الشَّرطِ أَيْ: إنْ رددْنا لم نُكَذِّبْ بها وكُنَّا مؤمنين، قال: " ليَصِحَّ قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾(٣)"، ومُفَرِّقًا بين هَذَا الْمَعْنَى

(١) في (ب): (فمنع النصب مقدر).

(٢) قرأ بالنصب (ولا نكذبَ، ونكونَ): عبد الله بن عامر، وحمزة، وعاصم في رواية حفص، وقرأ بالرفع (ولا نكذبُ، ونكونُ): نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٥، والكشف لمكي ١/ ٤٢٧، والتيسير ص ٨٤، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ٦١، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ٣٤٨، والبحر المحيط ٤/ ١٠٥، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧.

(٣) من الآية (٢٨) سورة الأنعام وتمامها: ﴿**بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾، وانظر: شرح الجمل لابن خروف ص ٨١٣ وما بعدها.

وَبَيْنَ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ عَلى مَا أَجَازَهُ سيبويه مِنَ العَطْفِ عَلى الوَجْهِ الآخرِ المتَّفَقِ عَلَيْهِ وَهُوَ القَطْعُ(١).

وَقَدْ رُدَّ عَلى ابنِ خَروفٍ لأنه يصحُّ التَّكذيبُ عَلى المَقَالةِ الأُخْرَى، وَعَلى الوَجْهِ الذي جَعَلَهُ سيبويه فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَذَلكَ أَنَّ(٢) ابنَ خَروفٍ تَوَهَّمَ أنَّه إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبْطٌ بِالشَّرْطِ(٣) كَانُوا في الآخِرَةِ مُصَدِّقِينَ قَطْعاً، لأَنَّهُ وَقْتُ المُعَاتَبَةِ، فَهُمْ فِي ذَلكَ الوَقْتِ لا يُكَذِّبُونَ وَيَكُونُونَ مُؤْمِنِينَ، فَكَيفَ يَصِحُّ مَعَ ذَلكَ قَولُهُ تَعَالى: ﴿ **وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ** ﴾(٤).

وَوَجْهُ رَدِّ تَوَهُّمِ ابنِ خَروفٍ عَلى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ وَعَلى قِرَاءَةِ النَّصْبِ وَلا رَبْطَ وَلا سَبَبِيَّةَ: أَنَّ التَّكْذِيبَ المَذْكُورَ آخِراً مَا ذُكِرَ مُطْلقاً، بَل ذُكِرَ مُقَيَّداً بِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ **وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ** ﴾.

ولَمَّا كَانَ المَنْصُوبُ عَلى الجَوَابِ بَعْدَ الفَاءِ بَعْدَ الأَمْرِ لابُدَّ فِيهِ مِنَ السَّبَبِيَّةِ وَكَانَ ذَلكَ خَفِيًّا أَوْ مَفْقُوداً فِي قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ **كُن فَيَكُونُ** ﴾، أَشَارَ إِلى تَوْجِيهِهِ وَتَفْصِيلِ أَمَاكِنِهِ التِي وَقَعَ فِيهَا بَيْنَ مَا يُمْكِنُ فِيهِ العَطْفُ عَلى مَنْصُوبٍ فَلا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلى النَّصْبِ عَلى الجَوَابِ وَتَكَلُّفِ الجَوَابِ عَنِ الإِشْكَالِ، وَبَيْنَ مَا لا مَنْصُوبَ قَبْلَهُ فَلا يُمْكِنُ نَصْبُهُ إِلا عَلى الجَوَابِ، وَلابُدَّ أَنْ يُتَكَلفَ (ل١٥/أ) الجَوَابَ كَقَوْلِهِ تَعَالى:

---

(١) قال سيبويه: " وقال تعالى (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ من المؤمنين) فالرَّفعُ على وجهين: فاحدُهما أن يَشْرَكَ الآخرُ الأول، والآخرُ: على قولك: دَعْنِي ولا أعُودُ، أي: فإنِّي مِمَّنْ لا يعودُ، فإنما يسألُ التَّرْكَ وقد أوجبَ على نفسه أنْ لا عودةَ له البَتَّةَ تُرِكَ أو لم يُترك، ولم يُردْ أن يسأل أنْ يجتمع له التَّرْكُ وأن لا يعودَ " ا.هـ الكتاب٣/ ٤٤.

(٢) كلمة (أنَّ) ساقطة من (ب).

(٣) في (أ) و (ب): (ربطٌ بالردِّ).

(٤) قال ابن خروف: " ومن نصب (نُكَذِّبَ) رفع (ونكونُ) على القطع، ومن نصب الجميع دخل تحت التَّمنِّي، وجاء التَّكْذيبُ بعد التَّمَنِّي لِمَا دخله من معنى الشَّرْطِ؛ لأنَّهم تَمَنَّوا، واشترطوا، فدخل التكذيبُ في شرطهم " ا.هـ شرح الجمل ص ٨١٥.

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فَهَذَا مَعْطُوفٌ لا غَيْرَ وَقَوْلِه: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

أشار إلى ذلك بقوله:

عَلى جَوَابِ إِذَا قَدْ كَانَ كُنْ فَيَكُونُ
النَّصْبُ فِيهِ وَذَاكَ الشَّرْطُ قَدْ حَصَلا
إِذْ قَوْلُ كُنْ سَبَبٌ فِي الكَوْنِ لَيْسَ عَلى
مَا قِيلَ مِنْ رَعْيِ لَفْظِ الأَمْرِ وَانْتُحِلا
أَعْنِي الذِي لَمْ يَجِيءْ وَالنَّصْبُ سَابِقُهُ
فِي أَنْ يَقُولَ وَذَا فِي النَّصْبِ قَدْ سَهُلا

يَعْنِي أَنَّ قِرَاءَةَ ابنِ عَامِرٍ(١) بِنَصْبِ (يَكُونَ) فِي مِثْلِ قَوْلِه تَعَالى: ﴿فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٢) إِنَّمَا جَاءَ النَّصْبُ فِيهَا لأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلى جَزَاءِ الشَّرْطِ(٣)، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَا بَعْدَ الشَّرْطِ يَجُوزُ نَصْبُهُ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ يَشْمَلُ (إِذَا)، كَذَا قَالَ الشَّارِحُ هُنَا، وَبِهِ يُعْلَمُ الجَوَابُ عَنْ ذِكْرِ (إِذَا) فِيمَا سَبَقَ مَعَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الأَسْمَاءِ المُتَضَمِّنَةِ للشَّرْطِ، وَهُوَ أَنَّه إِنَّمَا ذَكَرَهَا تَمْهِيدًا لِهَذِهِ الآيَةِ.

وَحَاصِلُ الأَبْيَاتِ أَنَّ النَّصْبَ حَيْثُمَا وَقَعَ فِي (يَكُونُ) بَعْدَ (كُنْ) فَهُوَ إِمَّا للعَطْفِ عَلى مَنْصُوبٍ، وأمرُهُ سَهْلٌ كَمَا فِي آيَةِ ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ

(١) ابن عامر هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة (١١٨ هـ). ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١/ ١٨٦ وما بعدها، وغاية النهاية ١/ ٣٨٠ وما بعدها.

(٢) من الآية (٦٨) سورة غافر، وقرأ ابن عامر بالنصب في ستة مواضع هذا أحدها، وفي: البقرة (١١٧)، وآل عمران (٤٧)، والنحل (٤٠)، ومريم (٣٥)، ويس (٨٢)، وتابعه الكسائي في موضعين، النحل ويس، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٢٤١، والتيسير ص ٦٥، والإقناع ص ٣٧٦، والإتحاف ١/ ١٦٦.

(٣) انظر توجيه قراءة النصب في: الحجة لأبي علي ٢/ ١٠٥ وما بعدها، والكشف ١/ ٢٦١، والمحرر الوجيز ١/ ٢٠٢.

كُن فَيَكُونُ﴾ فَهُوَ مَعْطُوفٌ على (يَقُول)، وإمَّا للعَطْفِ عَلى جَوَابِ الشَّرْطِ، والمعْطُوفُ عَلى جَوَابِ الشَّرْطِ يُنْصَبُ جوازًا كَقِرَاءَةِ ابنِ عَامِرٍ بِالنَّصْبِ فِي (فَيَكونَ)، نَظِيرَ القِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فِي قَوْلِه تَعَالى: ﴿**وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ**﴾(١).

وَقَوْلُهُ: (إِذْ قَوْلُ كُنْ سَبَبٌ فِي الكَوْنِ) بَيَانٌ لِحُصُولِ الشَّرطِ، فإنَّ الوَاقِعَ بَعْدَ جَوَابِ (ل١٥/ب) الشَّرْطِ، أَوْ بَعْدَ الشَّرْطِ إِنَّمَا يُنصَبُ عَلى وَجْهِ أَنَّهُ مُسَبَّبٌ، وقولُ (كُنْ) سببٌ فِي التَّكْوِينِ، فَالمَعْنَى المُرَادُ بِقَوْلِه (كُنْ) تَقْدِيرُهُ: فَالمَعْنَى إِنْ قُدِّرَ أَنَّه يُكَوِّنُ فَيَكَونُ(٢)، فالسَّبَبِيَّةُ والرَّبطُ حاصلان، وَمِنْ هُنَا صَحَّ قِرَاءَةُ الجَمَاعَةِ بِالرَّفْعِ أَيْضاً، إِذْ عَلى الرَّفْعِ لابُدَّ مِنَ الارتِبَاطِ أَيْضًا لأَجْلِ الفَاءِ، لكِنَّ فِيهِ مَعَ مَا سَبَقَ مُخَالفَةً، وَهُوَ: أَنَّ المَرْفُوعَ عَلى القَطْعِ يَكُونُ الثَّاني سَبَبًا للأَوَّلِ لا أَنَّ الأَوَّل سَبَبٌ للثَّاني، كَمَا هُنَا، إلا عَلى مَا سَبَقَ للأَعْلمِ وابنِ خَروفٍ، وَقَدْ عَلمْتَ رَدَّهُ.

وَقَوْلُهُ:

(لَيْسَ عَلى ... مَا قِيل مِنْ رَعْيِ لفْظِ الأَمْرِ وانْتُحِلا)

المُنْتَحِلُ أَي المختارُ لهُ هو الشَّاطِبِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ فِي قَوْلِه (وَباللفْظِ أُعْمِلا)(٣)،

---

(١) من الآية (٢٨٤) سورة البقرة، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (فيغفر) و(ويعذب) جزما، وقرأ ابن عامر، وعاصم: (فيغفر) و (ويعذب) رفعا، وقرأ ابن عباس، والأعرج، وأبو حيوة: بالنصب. انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٨٤، والمحرر الوجيز١/ ٣٨٩، والبحر ٢/ ٣٦٧، والدر المصون٢/ ٦٨٧.

(٢) قال أبو علي: " وأما قوله (كُنْ) فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير: يُكَوّنُ فَيَكُونُ... وإذا لم يكن قوله (كُنْ) أمرا في المعنى، وإن كان على لفظه لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه " ا.هـ. انظر: الحجة ٢/ ٢٠٥.

(٣) قوله (وباللفظِ أُعملا) إشارة إلى قول الشاطبي:

وَفِي آلِ عِمْرَانٍ فِي الأُولى وَمَرْيَمٍ ... وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهْوَ بِاللفْظِ أُعْمِلاَ

متن الشاطبية، المسمَّى: حرزُ الأماني ووجهُ التهاني في القراءات السبع، ص ٣٨، البيت رقم: ٤٧٧.

وأصلُ هَذَا القَولُ لأبي علي الفارسي في الحُجَّة[1]، وَتَبِعَهُ عَلى ذَلكَ جَمَاعَةٌ مِنَ المُفَسِّرِينَ[2] وَغَيرِهِمْ، قال الشَّارِحُ: " وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ إِهْمَال جَانِبِ المعنى مَعَ إِمْكَانِهِ وَمُرَاعَاةَ اللفْظِ فَقَط مِنْ ضِيقِ العَطَن، والدَّلِيلُ عَلى تَغَايُرِهِمَا مَعْنًى: أَنَّ الأَوَّل خِطَابٌ والثَّاني غَيبَةٌ، وكَوْنُهُ كَذَلكَ مَعَ اتِّفَاقِ المعنَى غَيرُ مُسْتَقِيمٍ في اللفظِ وَلا مُفِيدٍ في المعنى، وإِهمالُ المعنَى كَافٍ في ضَعْفِ مَا يُؤدِّي إِليه، ويُضعفُهُ أَنَّهُ لوْ كَانَ النَّصْبُ لِذَلكَ، أَيْ: لكَوْنِهِ بَعْدَ الأمرِ لفْظاً دُونَ مُرَاعَاةِ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ لوُجِدَ[3] فِي الموْضِعَيْنِ اللذَيْنِ ليسَ فِيهِمَا (إِذَا) وهُمَا في (آل عمران)[4] فلم يُوجَدْ النَّصْبُ فِيهِمَا (ل١٦/أ) لا شَاذًّا ولا مَشْهُورًا، وإِذَا أَمْكَنَ مُرَاعَاةُ اللفظِ والمعنَى كَانَ اعْتِبَارُ اللفظِ وَحْدَهُ ضَعِيفاً[5].

وما قدَّمناه من النَّصْبِ لعَطْفِهِ عَلى مَنْصُوبٍ حَيْثُ يَكُونُ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ هُوَ قَولُ

(١) قال أبو علي: "وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إنَّ اللفظَ لَمَّا كان على لفظِ الأمرِ وإن لم يكن المعنى عليه حَمَلْتَه على صورة اللفظ " ا.هـ الحجة ٢/ ٢٠٦.

(٢) منهم: ابن عطية في: المحرر الوجيز ١/ ٢٠٢، وأبوحيان في: البحر ١/ ٥٣٦.

(٣) في (أ) و (ب): (لوجود) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

٤١) في آل عمران موضع واحد ليس فيه (إذا) وهو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ الآية (٥٩)، والموضع الآخر فيه (إذا) وهو قوله تعالى: ﴿**إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ الآية (٤٧)، وفي الأنعام موضع ليس فيه (إذا) هو الآية (٧٣) وهو قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ**﴾.

(٥) في (أ) و (ب): (ضعيفٌ)، وهو خطأ.

ضعف العكبري النصب على أنه جواب للفظ الأمر من وجهين: فقال: " وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين، أحدهما: أن (كُنْ) ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوُّن...والوجه الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فأمَّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه: أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه " التبيان ١/ ١١٠.

الشَّلوْبِين[١] وتَلامِذَتِه المُحَقِّقينَ كابنِ الضَّائعِ وغَيْرِه، وَسَبَقَهُمْ إلى ذَلكَ ابنُ خَرُوفٍ في شَرْحِ كِتَابِ سيبويه[٢]، ورأيتُ للنَيْسَابُوري[٣] في تَفْسيرِه تَوْجيهًا أَحْسَنَ مِمَّا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ، أَعْني: ابنَ لُبٍّ وهو: أَنَّ نَصْبَ (يَكُون) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَبَّباً عَنْ (كُنْ) بَل هُوَ عَيْنُهُ، إِنَّمَا صَحَّ عَلى حَيْثِيَّةِ الإشارةِ إلى أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ قَوْلِ الله تَعَالى (كُنْ) إلا الكَونَ، يعني: أَنَّهُ مِنَ الأمورِ التي لا يُوجَدُ عِنْدَهَا إلا نَفْسُهَا، فَفي الإشَارَةِ إلى حُصُولِ الأَمْرِ وسُرْعَةِ التَّكْوِينِ، وَأَنَّهُ إِنْ تَطَلَعَ أَحَدٌ لجَوَابٍ بَعْدَ (كُنْ) فَلَيْسَ إلا هُوَ، فَهُوَ إِشَارَةٌ لله للفراغِ مِنَ الغَيْرِ، يَعْني جَعْلُ الشَّيْءِ جَوَاباً لنَفْسِهِ في قُوَّةِ الإخبارِ بانْعِدَامِ غَيْرِه.

وَقَوْلُ النَّاظِمِ: (أَعْني الذي لَمْ يَجِيءْ وَالنَّصْبُ سَابِقُهُ) وذَاكَ المَسْبُوقُ بالنَّصْبِ موضعانِ في النَّحْلِ[٤] ويس[٥] فَإِنَّ نَصْبَهُ سَهْلٌ لوُجُودِ مَنْصُوبٍ قَبْلَهُ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، ولذا وَافَقَ ابنَ عَامِرٍ فيه الكسائيُّ؛ لظُهُورِ مُوجِبِ النَّصْبِ فيه، وكَذَا قَال الشَّاطِبِيُّ:

وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ~ بِالعَطْفِ نَصْبُهُ[٦]

ثُمَّ لَمَّا كَانَ مِمَّا يُنْصَبُ بَعْدَهُ الفعلُ المضارعُ (أَوْ) لا عَلى سَبَبِيَّةٍ وَلا عَلى مَعِيَّةٍ، بَل عَلى مَعْنَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (إلا) كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ (ل١٦/ب) النَّاظِمُ، وَإِنْ

(١) الشلوبين هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو علي، الإشبيلي الأزديّ، المعروف بالشلوبين، إمام عصره في العربية، ولد سنة ٥٦٢، وتوفي سنة ٦٤٥، من مصنفاته: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية، وتعليق على كتاب سيبويه. انظر: البلغة٢٢١، والبغية٢/ ٢٢٤. وراجع: التوطئة ١٤٢، وشرح المقدمة الجزولية٢/ ٤٦٦.

(٢) لم أقف على قوله في شرح الكتاب.

(٣) النيسابوري هو: الحسن بن محمد بن الحسين القمّي النيسابوري، نظام الدين، توفي سنة ٧٢٨ هـ، من مصنفاته: تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، وشرح الشافية. انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٢٥، والأعلام ٢/ ٢١٦، وهدية العارفين ١/ ٢٨٣. وراجع: تفسير غرائب القرآن ١/ ٤٢٦ وما بعدها.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ الآية (٤٠).

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ الآية (٨٢).

(٦) متن الشاطبية ص ٣٩، وفي (أ) و (ب): (بالعطف أعملا).

كَانَ غَيْرُهُ يَذْكُرُ لهَا ثَلاثَةَ(١) مَعَان(٢)، المَعْنَيَانِ الأُخْرَيَانِ بِمَعَنى (إلى) وبمعنى (كَيْ)(٣) قَال:

وَأَوْ كَـإِلا بِـمَـعْـنَـاهَـا فَـمُـنْـتَـصَبٌ

مَـا بَـعْـدَهَا كَـيْـفَ جَاءَ عَـمَّـمَتْ مَثَلا

يَعْنِي: أنَّ (أو) يَنْتَصِبُ المضَارِعُ بَعْدَهَا لا بشرطِ أنْ يكونَ بَعدَ الأمورِ المذكورةِ وهي: الأمرُ والنَّهْيُ والتَّمَنِّي والاستفهامِ، إلى آخرها، بَل مَتَى كَانَ بمعنَى (إلا)، سَوَاءٌ سَبَقَهُ الواجبُ أو غيرُ الواجبِ، تقولُ: لأَلزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، أَيْ: إلا أَنْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، ومِنْهُ: ﴿**تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا**﴾(٤) في قِرَاءَةٍ شَاذَّةٍ فِي نَصْبِ (يُسْلِمُوا)(٥).

وَتَرَكَ النَّاظِمُ مِنْ أَحْوَال (أَوْ) كَوْنَهَا بِمَعْنَى (كَي) أَوْ بِمَعْنَى (إلى)، وَقَدْ تَكُونُ في المحلِّ قَابِلةً لبَعْضِ المعَاني، أو الاثْنَيْنِ، أو الثَّلاثَةِ، وَكَأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ (إلاَّ) أَعَمُّ، وَلَيْسَ

(١) في (أ) و (ب): (ثلاث).

(٢) كلمة (معان) ساقطة من (ب).

(٣) قدر لها سيبويه معنى واحد فقط وهو أن تكون بمعنى (إلا أن) فقال: " واعلم أنَّ مَعْنَى مَا انتصبَ بعدَ (أو) على (إلا أنْ)... تقول: لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي، و: لأَضْرِبَنَّكَ أَوْ تَسْبِقَنِي، فالمعنى: لألزمنك إلا أنْ تَقْضِيَنِي، و لأضْرِبَنَّكَ إلا أنْ تَسْبِقَنِي. هذا معنى النصب" انظر: الكتاب٣/ ٤٧، وكذلك قدرها ابن الشجري في الأمالي٢/ ١٤٨. وقدَّر لها الفراء، والمبرد، وابن السراج، وابن مالك ـ في الألفية ـ معنيين هما: (إلا أن) و (حتَّى)، و قدر لها الزمخشري معنى واحد وهو أن تكون بمعنى (إلى)، وقدر لها ابن مالك في التسهيل، وتبعه ابن هشام معنيين هما (إلى أن) و (إلا أن). انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٠، والمقتضب٢/ ٢٨، والأصول٢/ ١٥٥، والمفصل ص٢٤٦، والألفية ص١٥٢، والتسهيل ص٢٣٠، والمغني١/ ٧٨ وما بعدها.

(٤) من الآية (١٦) سورة الفتح، ونُسبت القراءة بالنصب لـ: أبي، وزيد بن علي، وابن عمير، راجع: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧١، والمقتضب٢/ ٢٨، والأصول لابن السراج٢/ ١٥٥، وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٤٢، والبحر ٨/ ٩٤.

(٥) نصب المضارع بعد (أو) في هذه القراءة على أن (أو) بمعنى (إلا) هو قول: البصريين، ومذهب الكوفيين أنَّ (أو) بمعنى (حتى). انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٧١، والمقتضب٢/ ٢٨، والأصول ٢/ ١٥٥.

كَذَلكَ؛ لأنَّ قَوْلكَ: (لأَسْتَغْفِرَنَّ الله أَوْ يَغْفِرَ لي) لا يَصْلُحُ لـ (إلاَّ)، بَل الظَّاهِرُ أنَّهُ يَصْلُحُ لـ (كَيْ)(١).

ثُمَّ لَمَّا كانَ في نَاصِبِ الفعل بعدَ هذه الأحرف خِلافٌ، فَمَذْهَبُ الكوفيين: أنَّ هذه الأحرف هي النَّاصبةُ، ومذهبُ البصريين: أنَّ النَّاصبَ (أنْ) المقدرةَ واجبةُ الحذفِ أو جائزتُه لا هذه الأحرفُ؛ لأنَّها حُروفُ عَطفٍ ولا عَمَلَ للعاطفِ(٢)، أشارَ إلى ذلك بقوله:

لـ (أَنْ) هُوَ النَّصْبُ بَعْدَ الحَرْفِ مُضْمَرَةً

فِي الكُلِّ إِذْ جَعَلُوا مَا قَبْلَها بَدَلا

يعني: بـ (الحرفِ) الفاءَ، والواوَ، وأوْ، ومُرَادُهُ بـ (المُضْمَرَةِ): جَوازاً أو وُجُوباً، والضَّميرُ في (قَبْلَهَا) لـ (أَنْ)، وَ (مَا) في قوله: (مَا قَبْلَهَا) صَادِقَةٌ على الأَحْرُفِ، وَدَليلُ (ل١٧ / أ) البَدَلِيَّةِ عَدَمُ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلا يَرِدُ عَلَيْهِ أَمَاكِنُ جَوَازِ الإِظْهَارِ؛ إِذْ لَمْ تَدْخُلْ فِي كَلامِهِ، وَإِنَّمَا حَكَمَ بالوجُوبِ عَلى مَا ذَكَرَ. وَأَمَّا (حَتَّى) كَأَنَّهُ اسْتَغْنَى عَنْهَا بِمَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهَا وَهُوَ (أَوْ)؛ لأنَّ (حَتَّى) تَكُونُ بمعنى (إلى) وبمعنى (كَيْ)(٣)،

---

(١) ذهب أبو حيَّان إلى أنَّهُ لا يُحتاجُ إلى شيء من هذه التقديرات، و أنها باقية على بابها في العطف، من أنها لأحد الشيئين من غير استثناء، ولا غاية، ولا سببية، ويكفى تقدير (أنْ) فقط. انظر: الارتشاف ٤ / ١٦٨١.

(٢) اختلف في ناصب الفعل المضارع بعد حروف العطف: الفاء، والواو، وأو، وثمَّ، فذهب الجرمي إلى أنَّ هذه الأحرف ناصبةٌ بنفسها، ونُسب هذا الرأي للكسائي ومن وافقه من الكوفيين، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أنَّ النَّصبَ بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنَّ النَّصْبَ بـ (أنْ) مضمرة.

انظر تفصيل هذا الخلاف وحجة كل فريق في: الإنصاف ٥٥٥ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٢١، وشرح التسهيل٤ / ٢٧، وشرح الرضي ٤ / ٥٤، والارتشاف٤ / ١٦٦٨.

(٣) إذا كان ما قبل (حتى) سببا لما بعدها فهي بمعنى (كي)، كقولك: أطِع الله حتَّى يُدْخِلكَ الجَنَّةَ، فالمعنى: كي يُدْخِلكَ الجَنَّةَ، لأنَّ دخول الجَنَّةِ مُسَبَّبٌ عن الطَّاعة، وإذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها فهي بمعنى (إلى أنْ) كقولك: لأنتظرَنَّكَ حتَّى تَغيبَ الشَّمْسُ، تريدُ: إلى أنْ تغيبَ الشَّمسُ، فَغَيْبُوبةُ الشَّمْسِ غايةٌ لانتظاره. انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٨.

وقِيل: تكُونُ بمعنى (إلا)[1]، و (أو) كَافِيَةٌ في ذَلك.

ولَمَّا بَيَّنَ أنَّ النَّصْبَ بـ (أنْ) المصدرية، وكان في الجزم خلافٌ، هل هو بـ (إنْ) الشَّرْطِيَّةِ مُقَدَّرَةً أو مُتَوَهَّمَةً، أو بالكلام الذي قبل العاطف، بَيَّنَ مختاره في الخلاف فقال:

فَإِنْ جَزَمْتَ فـ (إنْ) أَيْضاً بِهَا جَزَمُوا

مَحْذُوفَةً مَعَ مَجْزُومٍ لَهَا اخْتَزلا

يعني: إنْ جَزَمْتَ الأَجْوِبَةَ فبـ (إنْ) - بِكَسْرِ الهَمْزَةِ - وَهِيَ الشَّرْطِيَّةُ،[2] وَذَكَر (أيضاً) فيها إذ هي بصورة المصدريَّة خطأً، فكأنَّه يقول: نَصَبُوا بما صُورَتُهُ ألفٌ ونونٌ كما جَزَمُوا به أيضاً، وممَّن صَرَّحَ بأنَّ الجازمَ (إنْ) الشَّرطيَّة فِي الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ أبو علي الفارسي[3].

(١) ذكر لها هذا المعنى ابن مالك، وابن هشام الخضراوي، انظر: التسهيل ص٢٣٠، والجنى الداني ص٥٥٤، ومغني اللبيب ١/ ١٤٤، والمساعد ٣/ ٨٠، ومصابيح المغاني ص٢٣٣، والهمع ٢/ ٣٠١.

قال بدر الدين: " وزاد الشيخ - رحمه الله - كونها بمعنى (إلا أنْ) واستشهد بقول الشاعر:

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً ... حتَّى تَجُودَ وما لديكَ قليلُ

بناءً على أنَّك لو جعلتَ (إلا أنْ) مكان (حتَّى) فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أنْ تجودَ وما لديك قليلُ، كان المعنى صحيحا، وأرى أنَّك لو جعلت (إلى أن) مكان (حتَّى) لم يكن المعنى فاسداً " ا.هـ شرح التسهيل٤/ ٢٤.

(٢) ذهب سيبويه وأكثر المتأخرين إلى أنَّ الجواب مجزوم بـ (إنْ) مقدرة، وذهب الخليل، والمبرد، وتبعهما ابن خروف، واختاره ابن مالك، إلى أن الجواب مجزوم لتضمن الطلب معنى حرف الشرط، وذهب السيرافي، والفارسي، وتبعهما ابن عصفور، إلى أن الجواب مجزوم لنيابة الطلب عن جملة الشرط بعد حذفها، وذهب أكثر المتأخرين، ومنهم: ابن الحاجب، إلى أنه مجزوم بشرط مقدَّر قبل الجواب دل عليه ما قبله، واختار هذا القول أبو حيان. انظر: الكتاب ٣/ ٩٤، والمقتضب ٢/ ٨٠، والإيضاح ص ٣٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢، وشرح الجمل لابن خروف ص ٨٦١، وشرح التسهيل٤/ ٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، وشرح الرضي ٤/ ١٢٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٦٥، والارتشاف٤/ ١٦٨٤، والهمع ٢/ ٣١٩، والتصريح ٢/ ٢٤١.

(٣) نسب الشارح إلى الفارسي القول بأن الجواب مجزوم بـ (إن) الشرطية، والصحيح أن الفارسي يرى أن الجواب مجزوم لنيابة الطلب عن جملة الشرط بعد حذفها. انظر: الإيضاح العضدي ٣٢٢، وراجع: الارتشاف٤/ ١٦٨٤.

وقيل: الجازمُ هو الكلامُ الذي قبل المجزومِ بتَضَمُّنِه مَعْنَى (إنْ) ونِيَابَتِه عنْهَا(١).

وعلى القول بأنَّ الجازمَ (إنْ) الشَّرْطِيَّةُ فَقيل: عَلى التَّقْدِيرِ، وقيل: على التَّوَهُّمِ.

وَقَوْلُهُ: (مَحْذُوفَةً مَعَ مَجْزُومٍ) يعني: إذَا قُلتَ: (قِفْ آتِكَ) فَالأَصْلُ: إنْ تَقِفْ آتِكَ، فَحُذِفَتْ (إنْ) وَفِعْلُ الشَّرْطِ وَعُوِّضَ عَنْهُمَا (قِفْ) مَثَلاً(٢)، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَذَاكَ ثَانٍ وَمَا مِنْ قَبْلِهِ عِوَضٌ
مِنْ ذَلكَ الحَذفِ عَنْ كِلَيْهِمَا جُعْلا

الإشارةُ بـ(ذلك) إلى الثَّابتِ في الجوابِ في الأمورِ الثَّمَانِيَةِ أَنَّهُ ثَانِي الجُزْأَيْنِ اللذَيْنِ تطلبهما (إنْ)، وقوله: (وَمَا مِنْ قَبْلِهِ عِوَضٌ) صَادِقٌ على الكلامِ الذي قَبْلَ الأجوبةِ الثَّمَانِيَةِ، كَالأَمْرِ وَشِبْهِهِ، فَإِنَّهُ عِوَضٌ عَنْ ذلك (ل١٧/ب) (الحَذْف) أي: المَحْذُوف، فـ(قِفْ) ـ مَثَلاً ـ عِوَضٌ عَنْ (إنْ تَقِفْ) وَهُوَ: (إنْ) ومَجْزُومُهَا الأَوَّلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: "دُخُولُ العَوَامِلِ عَلى (كِلا) و(كِلتَا) و(كُلّ) لُغَةٌ قَلِيلةٌ، كَمَا وَقَعَ هُنَا في النَّظْمِ، فَحَصل أَنَّ حَرْفَ العَطْفِ عِوَضٌ عَنْ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ، والكلامُ الذي قَبْلَ الجَوَابِ عِوَضٌ عَنْ (إنْ) الشَّرْطِيَّةِ وفِعْلِ الشَّرْطِ المجْزُومِ بِهَا.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ النَّصْبُ قَدْ يُوجَدُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) جَوَازاً فِي غَيْرِ مَا سَبَقَ، وَذَلكَ في العَطْفِ عَلى اسمٍ خَالصٍ مَصْدَراً أَو غَيْرَهُ نَحْو:

وَلَوْلا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ
وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا(٣)

(١) انظر: شرح التسهيل٤/ ٤٠، والارتشاف٤/ ١٦٨٤.

(٢) راجع في ذلك: الكتاب٣/ ٩٣ وما بعدها، والمقتضب٢/ ٨٠، والأصول٢/ ١٦٢، والإيضاح العضدي ٣٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢.

(٣) البيت من الطويل للحُصَين بن حُمام المُرِّي في: الكتاب٣/ ٥٠، والخزانة٣/ ٣٢٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٦، وبلا نسبة في: كتاب الشعر لأبي علي ص ٣٥٦، وسر صناعة الإعراب١/ ٢٧٤، و شرح اللمع=

وَقَوْلُهُ:

لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

وسَبَبُ جَوَازِ الإِظْهَارِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلى اسْمٍ صَرِيحٍ والمنصوبُ بـ(أَنْ) في قُوَّةِ اسْمٍ صَرِيحٍ(٢) بخلافِ الأجوبةِ الثَّمَانِيَةِ، فَإِنَّ المنصُوبَ فِي قُوَّةِ اسمٍ صَرِيحٍ إِنْ ظَهَرَتْ (أَنْ) مَعْطُوفٌ على فِعْلٍ مُتَوَهَّمٍ فِيهِ المصْدَرِيَّةُ للتَّصْحِيحِ، فَلو ظَهَرَتْ (أَنْ) لكَانَ فِي قُوَّةِ عَطْفِ اسمٍ صريحٍ على فعلٍ وذلك لا يجوزُ، أشارَ إِلى هَذَا المَحَلِّ بِقَوْلِه:

وإِنْ عَطَفْتَ على ظَاهِرٍ أَبَدًا

فَالنَّصْبُ لكِنَّمَا إِظْهَارُ أَنْ سَهُلا

وَسَهَّلَهُ وُجُودُ اسْمٍ قَبْلَهَا، فَهُوَ عَطْفُ اسْمٍ عَلى اسْمٍ فَلا مَانِعَ مِنْ ظُهُورِهَا؛ لصَرَاحَةِ الاسمِ قَبْلَهَا، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِحُ بِأَنَّ المُرَادَ عُمُومُ حُرُوفِ العَطْفِ(٣)، وَقَدْ مَثَّلُوا بـ(ثُمَّ) في قول الشاعر:

= للأصفهاني ص٢٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣١، وشرح التسهيل٤ / ٤٩، والهمع ٢ / ٣٠٤، و(رزام): هو رزام بن مازن بن ثعلبة، و (سُبَيْع): هو ابن عمرو بن قُتَيَّة من بني ثعلبة، و(علقم): مُرَخَّم (علقمة)، وهو: علقمة بن عُبيد، والشاهد: نصب أسوءك بأن مضمرة بعد أو عطفا على اسم صريح غير مصدر وهو (رجال)، وأضمرت (أن) جوازا حتى لا يعطف فعل على اسم.

(١) البيت من الوافر لميسون بنت بجدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان وهو من الشواهد المشهورة انظره في: الكتاب ٣ / ٤٥، والمقتضب٢ / ٢٧، والأصول٢ / ١٥٠، والمحتسب١ / ٣٢٦، وسر الصناعة ١ / ٢٧٢، وأمالي ابن الشجري١ / ٤٢٧، والجنى الداني ص١٥٧، وتمهيد القواعد ٨ / ٤٢٥٦، والهمع ٢ / ٣٢٢. والشاهد كسابقه.

(٢) قوله: (والمنصوب بـ(أنْ) في قوة اسم صريح) ساقط من (ب).

(٣) قال ابن عقيل: " والعاطفُ: الواو والفاء وأو وثُمَّ فقط، فلا يجوزُ: عَجِبْتُ منْ قِيَامِكَ بل تقعدَ، أي: بل أن تقعدَ " ا.هـ المساعد ٣ / ١٠٦.

إِنِّي وَقَتْلي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَه
كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ(١)

ومَثَّلُوا (ل١٨/أ) للفاءِ نَثْرًا(٢) بِقَوْلِهِمْ: (إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الأَسَدِ فَتَحْطِمَ ظَهْرَهُ) أَرَادَ: ضَرْبَةٌ فَحَطْمَةٌ(٣).

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ المعطُوفَ عَلى فِعْلِ الشَّرْطِ أو الجواب يُنْصَبُ وقال: إِنَّ الشَّرطَ يَشْمَلُ المُصَرَّحَ بِهِ والمُضْمَرَ ولا يُضْمَرُ إِلا (إِنْ) لأَنَّهَا الأَصْلُ، وَمَتَى تَأَصَّل شيءٌ كثُر التَّصَرُّفُ فيه، فَيَعْمَلُ مُظْهَراً ومُضْمَراً كَمَا فَعَلُوا في (أَنْ) المفتوحةِ المَصْدَرِيَّةِ لكَوْنِهَا أصل حُرُوفِ النَّصْبِ عَمِلتْ مُضْمَرَةً و مُظْهَرَةً، وكَانَ الذي تَضَمَّنَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّة مُنْحَصِراً مَسْمُوعاً لا مَزِيدَ عَلَيهِ أرادَ ذِكْرَهُ وَتَعْيِينَهُ فَقَال:

ومَنْ ومَا ضُمِّنَت إِنْ مَعْ ثَمَانِيَةٍ
مَهْمَا مَتَى وَإِذَا أَيَّانَ أَيْنَ تَلا
وَحَيْثُمَا ثُمَّ أَنَّى أَيّ انْقَسَمَتْ
أَثْلاثًا التسعُ مَبْدُوءاً بِهِنَّ ولا

معناه: أنَّ (مَهْمَا) وهي بمعنى (مَا) لغَيْرِ العَاقِل، و (مَتَى) للزَّمَانِ، و(إِذَا)

(١) البيت من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي في: التصريح٢/ ٢٤٤، والدرر اللوامع ٢/ ٢٧، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، وشرح التسهيل٤/ ٤٩، وشرح ابن عقيل٤/ ٢١، والمقاصد الشافية ٦/ ٨٨، و(سُليك) هو: سُلَيْكُ بن السُّلكة، و (أعقله) مضارع عقل القتيل: أدَّى ديَّتَهُ، و(عافت): كرهت وامتنعت، والشاهد: نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد (ثم) والعطف بها على اسم خالص من التأويل بالفعل، والتقدير: وقتلي سُليكا ثم عقلي إياه.

(٢) ومثَّلوا لها شعراً بقوله:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ ... ما كُنْتُ أوثِرُ إِتْرَاباً على تَرَبِ.

انظر: شرح التسهيل٤/ ٤٩، والمساعد٣/ ١٠٦، وتمهيد القواعد٤/ ٤٢٥٧.

(٣) قال ابن السراج: " وتقول: إِنَّما هي ضربةٌ مِنَ الأسدِ فتحطم ظهرهُ كأنه قال: إِنَّما هي ضربةٌ فحطمهُ فأضمر "أنْ" ليعطفَ مصدراً على مصدر " ا.هـ الأصول ٢/ ١٨٥، وراجع: شرح التسهيل٤/ ٤٦.

و(أيَّانَ) كذلك وللأمكنة: (حَيْثُمَا، وأَيْنَ، وأَنَّى)[1]، هذه كُلُّها ضُمِّنَتْ مَعْنَى (إنْ) فَلهَا مَعْنَيَانِ: مَعْنىً أَصْلِيٌّ وهو زَمَانٌ أو مَكَانٌ أو ذَاتٌ لعَاقِلٍ أو غَيْرِ عَاقِلٍ، ومَعْنىً طَارٍ وهُوَ مَعْنَى الشَّرطِ، وأمَّا (أَيٌّ) فَهِي بِحَسبِ مَا تُضَافُ إليه[2] ـ عَاقِلٌ أو غَيرُه ـ ظَرْفُ مَكَانٍ أو زَمَانٍ، فهذه الثَّمَانِيَةُ وتَكمِيلُ العَشَرَةْ (مَنْ) و(مَا) المبدوءُ بِهِمَا هِيَ[3] أَسْمَاءُ الشَّرْطِ.

فإنْ قلتَ: هم يُسَمُّونَها أسماءَ الشُّروطِ، فَمَا الدَّليلُ عَلى أَنَّ لهَا مَعْنىً غَيرَ الشَّرْطِ؟

فالجوابُ: أنَّك إنْ قُلتَ مثلاً: (مَتَى تَأْتِنَا فنُكْرِمْكَ) عُقِل مِنْهُ رَبْطُ الإكرامِ بِزَمَنِ الإتيانِ، فَهَذَانِ المَعْنَيَانِ: الرَّبْطُ والزَّمَانُ، فالرَّبْطُ هُوَ الشَّرطِيَّةُ، والزَّمَانُ هُوَ المعْنَى الأصْلِيّ، فالشَّرطُ شُرِّبَ في الاسمِ ولا حَرْفَ مُقَدَّرٍ، بل الاسْمُ أُشْرِبَ معنى الشِّرطِ (ل١٨ /ب) زيادةً عَلى مَعْنَاهُ الأَصْلِيّ وَصَارَ يُؤدِّي مُؤَدَّى الحَرْفِ مَعَ مَعْنَاهُ الأصْلِيّ،

---

(١) قال بدر الدين بن مالك في شرح التسهيل٤ / ٧٠: " (أنَّى) لتعميم الأحوال، وليست ظرفاً؛ لأنه لا زمان ولا مكان، ولكنها تشبه الظرفَ، لأنها بمعنى: على أيِّ حالٍ، فلمَّا كانت تُقَدَّرُ بالجار والمجرور، والظَّرف يُقَدَّرُ بهما، كانت بمنزلته، وقد تأتي (أنَّى) بمعنى (متى)، وبمعنى (أين)، وتكون استفهاما، وشرطا، وإذا كانت شرطاً جزمت، قال الشاعر:

خَليليَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ... أَخَاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُما لا يُحَاوِلُ ".

وقال ابن عقيل: " (أنَّى) وعدَّها الناسُ في الظروف، فهي إذا كانت شرطاً بمعنى (أين)، وقال بعضُهُم: هي لتعميم الأحوال... وتكون (أنَّى) أيضاً للاستفهام، قال الأعلمُ في المخترع: بمعنى: متى، وأين، وكيف، وقيل في قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ إنه بمعنى (كيف)، وقيل: بمعنى (متى)، وقال بعضُ المغاربة: وتقولُ: أنَّى زيدٌ؟ تريدُ: كيفَ زيدٌ؟ " ا.هـ المساعد٣ / ١٣٤.

(٢) قال ابن السراج: " تقول: أيَّ حينٍ تصلْ أصلْ، (فأيُّ) إلى أيِّ شيءٍ أضَفْتها كانت منه، إنْ أضفتها إلى الزَّمَان فهي زمانٌ، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكانٌ " ا.هـ الأصول٢ / ١٥٩، وقال ابن مالك: " (أيٌّ) تكون عاريةً من الظرفية إذا أضيفت إلى ما لا يدُلُّ على زمانٍ ومكانٍ، وتكون ظرفَ زمانٍ إذا أُضيفت إلى اسم زمانٍ، وظرف مكانٍ إذا أضيفت إلى مكانٍ، نحو: أيَّهم تَضْرِبْ أضْرِبْ، و أيَّ وقتٍ تَقُمْ أقُمْ، و أيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ " ا.هـ شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٤.

(٣) في (أ) و (ب): في.

وأيضًا لو لم يكُنْ فيها إلا مَعْنَى الشَّرْطِ وَقَدْ حُكِمَ عليها بالاسميَّةِ وَعَلى (إنْ) الشَّرْطِيَّةِ بالحَرْفِيَّةِ لكَانَ تَحَكُّمًا، وكَذَا تُقَدَّرُ فِي سَائِرِ الأسماءِ، فَإِذَا قُلتَ: (مَنْ يأْتِني أُكْرِمْهُ) عُلِمَ رَبْطُ الإكرامِ بإِتْيَانِ شَخْصٍ، فالرَّبطُ والشَّخْصُ هُمَا المعنيان، وكَذَا: (مَا تَرْكَبْ أَرْكَبْ).

وإنما ادَّعى في الرَّبط أنَّه المعنى الطَّارئ وفي غَيْرِه أنَّهُ المَعْنَى الأصْليّ؛ لأنَّ هذا الذي ادَّعَى أَنَّهُ المَعْنَى الطَّارئ عَلَمٌ للحُرُوف، فَعُلِمَ طَرَآنه عَلى الأسْمَاءِ، ولأنَّ المَعْنَى الأَصْليّ كَذَاتِ العَاقِلِ وغَيْرِه، والزَّمَانِ والمكَانِ، فِي هَذِهِ الأسماءِ أَعْنِي: (مَنْ) و(مَا) و (مَتَّى) ـ مَثَلاً ـ لا تتبدَّلُ، وَمَا ادَّعَى طَرَآنَه يَتَبَدَّلُ، فـ (مَتَى) تَكُونُ شَرْطِيَّةً واسْتِفْهَامِيَّةً مَعَ لُزُومِ الزَّمَانِ لهَا[1]، وكَذَا (مَنْ) و (مَا) و (أَيْنَ) كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَكُونُ شَرْطِيَةً واسْتِفْهَامِيَّةً مَعَ لُزُومِ المَعْنَى الآخَرِ لهَا وَهُوَ الذَّاتُ أو المكَانُ، و(مَنْ) ـ أيضا ـ تكونُ موصولةً، وكذا (ما)، وليس فيها شرطُ ولا استفهامٌ، فَعُلِمَ بذلك التَّأَصُّلُ والطَّرآن.

فإن قُلتَ: بأيِّ طَرِيقٍ عُلِمَ التَّضَمُّنُ مَعَهَا ؟وهَل ادَّعَى التَّقْدِيرَ مَعَهَا كَمَا يَدَّعِيه الزمخشري، ومَنْ تَبِعَهُ كـ: السَّيِّد[2] والسَّعد[3] أنَّ (مَنْ) الاستفهامية ـ مثلاً ـ على تقدير الهمزة، فأصلُ مَنْ يقومُ ؟: أَمَنْ يَقُومُ ؟ واسْتَمَرَّ حَذْفُهَا مَنْوِيَّةً ؟

---

(١) قال أبو حيان: " أمَّا (متى) فلتعميم الأزمنة، ولا تُفارقُ الظَّرفِيَّةَ، فتكونُ شرطاً نحو: متى تقمْ أقمْ،... واستفهاماً نحو: متى القيامُ ؟ فتكون خبرا، ويليها الماضي والمستقبل " ا.هـ انظر: الارتشاف٤ / ١٨٦٤.

(٢) هو: علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، له تصانيف مفيدة، منها: حاشية على الكشاف، حاشية على المطول، ورسالة في تحقيق معنى الحرف، توفي سنة ٨١٦ هـ. ترجمته في: بغية الوعاة٢ / ١٩٦، ولم أقف على قوله فيما رجعت إليه.

(٣) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله، الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والمنطق من مصنفاته: المطول، وشرح العضُد، شرح التلخيص، شرح تصريف العِزِّي، حاشية على الكشاف. توفي سنة ٧٩١ هـ. انظر ترجمته في: البغية ٢ / ٢٨٥، والأعلام ٧ / ٢١٩، ولم أقف على قوله فيما رجعت إليه.

قُلتُ: لوْ كَانَ الأَمْرُ فِي ذَلكَ عَلى التَّقْديرَ مَا أَوْجَبَ بِنَاءَ هَذِهِ الكلمَاتِ؛ لأَنَّ تَقْديرَ الحَرْفِ لا يُوجِبُ بِنَاءَ مَا قُدِّرَ مَعَهُ، بِدَليل الظَّرْفِ والتَّمْييزِ والحَال، وأيضًا التَّضْمينُ في الأسماءِ نَظيرُ التَّضْمينِ في الأفعال، وَقَدْ سَلمَ السَّيِّدُ والسَّعْدُ أنَّ الفعْل (ل١٩/أ) المُتَضَمِّنَ للفعل مُفيدٌ للمَعْنَيَيْنِ، مَعَ أَنَّهُمْ يُبْرِزُونَ اللفْظَ الدَّال عَلى المعْنَى الثَّاني، فَيَقُولُونَ فِي (أَمَنْتُ بالله): أيْ: مُعْتَرِفًا بالله، ومَا سُمعَ في أداة الشَّرْطِ الاسميَّة وأداة الاستفهامِ إِبْرَازُ الحَرْفِ المفيدِ للاستفهامِ والشَّرْطِ، فَادِّعَاءُ الإِشْرَابِ فِيهَا أَحَقُّ مِمَّا سُلِّمَ الإِشْرَابُ فيه وهو الفعَلُ، هَذَا تَمَامُهُ مَعْنىً وَدَليلاً، وأمَّا النَّقْلُ عَلى كَوْنِ الاسمِ المُتَضَمَّن فيه مَعْنَيانِ اتَّفَاقُ الجميعِ عَلى ذِكْرِ الشَّرْطِ والاستفهامِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ مَعَ ذَلكَ أَنَّ (مَنْ) الشَّرْطِيَّة لأُولي العلمِ، و (مَا) لغَيْرِهِمْ، وكَذَا (مَهْمَا)، ويَذْكُرُونَ أَنَّ (مَتَّى) الشَّرطيَّة أو الاسْتِفهَاميَّةَ للزَّمَانِ، وكَذَا (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ للزَّمَانِ(١)، ويَذْكُرُونَ أَنَّ (أَيْنَ) شَرْطِيَّةً واستفهاميةً للمكانِ، فَهَذَانِ مَعْنَيَانِ مُحَقَّقَانِ، وَكَذَا يَذْكُرُونَ أَنَّ (مَنْ) الاستفهاميةَ نَكِرَةٌ عندَ الجُمْهُورِ مَعْرِفَةٌ عِنْدَ ابنِ كَيْسَان(٢)، تَنْكِيرُهَا وتَعْرِيفُهَا باعْتِبَارِ أَنَّ مَعْنَاهَا (إِنْسَانٌ) ـ مَثَلاً ـ أو (الإِنْسَانُ)، وكَذَا يَذْكُرُونَ أَنَّ أَمَارَةَ النَّكِرَةِ قَبُولُ (أل) بِلفْظِهَا أو بِمَعْنَاهَا،

(١) قال أبو حيان: " (إذا) ظرفُ زمانٍ فيه معنى الشرط غالبا، قيل: واتفقوا على أنه للاستقبال، وزعم بعضهم أنه يكون للحال، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ " ا.هـ الارتشاف ٤/ ١٨٦٥.

(٢) ذهب ابن كيسان إلى أنَّ (من) و (ما) الاستفهاميتين من المعارف، واستدل بتعريف جوابهما، والجواب يكون مطابقا للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندك ؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدل تعريفُ الجواب على تعريف المجاب. وضعفه ابن مالك، والجمهور على أنهما نكرتان؛ لأن الأصل التنكير.

انظر: التسهيل ص٢١، وشرحه١/ ١١٩، والارتشاف٢/ ٩٠٩، والتذييل والتكميل٢/ ١٢٥، والهمع١/ ١٨٧.

وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، من مصنفاته: المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، والمهذَّب في النحو، معاني القرآن، توفي سنة ٢٩٩ه. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ٥٧، وبغية الوعاة ١/ ١٨.

فَأَوْرَدُوا (مَنْ، ومَا، وكَيْفَ) فَإِنَّهَا لا تَقْبَلُ (أل) لا بِلفْظِهَا ولا بِمَعْنَاهَا الذي هُوَ الاستفهامُ والشَّرْطُ؛ لأنَّها مَعَانِي الحُرُوفِ فَلا تَقْبَلُ (أل)، وأجابوا بأنَّها تَقْبَلُهُ بِمَعْنَاهَا الذي هو (إِنْسَانٌ) و (شَيْءٌ) و (حَالٌ)(١)، فَعُلِمَ مِنْ ذَلكَ مَعْنَيَانِ.

وَذَكَرُوا فِي البَدَلِ المُضَمَّنِ الهَمْزَةَ يَلي هَمْزًا كـ: (مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَليٌّ ؟) فـ (أَسَعِيدٌ) بَدَلٌ مِنْ (مَنْ) وفيه الاستفهامُ والذَّاتُ، وهُوَ الهَمْزَةُ و (سَعِيدٌ)(٢)، قَال المرادي(٣): وكَذَا بَدَلُ المُضَمَّنُ شَرْطًا يَلي شَرْطًا كـ: (مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْ إِنْ زيدا وإِنْ عمرا) فـ (إِنْ) هُوَ المَعْنَى الطَّارِئُ و (زَيْدًا) (ل١٩/ب) هو المعْنَى الأَصْليُّ(٤).

وأَعْرَبُوا (مَتَى) الشَّرْطِيَّةَ جَازِمَةً ومَنْصُوبَةً، فَجَزْمُهَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا الطَّارِئ، وكَوْنُهَا مَنْصُوبَةً عَلى الظَّرْفِيَّةِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا الأَصْليّ، وكَذَا: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) مَفْعُولةً وجَازِمَةً، و: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ) مُبْتَدأً بِهَا وجَازِمَةً، ولأجل لحْظِ المعْنَى الأَصْليِّ كَانَ الصَّحِيحُ فِيهَا إِنْ كَانَتْ مُبْتَدأً أَنَّ خَبَرَهَا جُمْلَةُ الشَّرْطِ(٥)، فَقَولٌ لتَمَامِ الإِفَادَةِ بِهِ، اعْتِبَارًا بِالمعْنَى الأَصْليِّ وَإِنْ تَوَقَّفَ المعْنَى عَلى الجَوَابِ فَلا يَضُرُّ؛ إِذْ ذَلكَ التَّوَقُّفُ بِاعتِبَارِ المعْنَى الطَّارِئ، والقَولُ بِأَنَّ الجَوَابَ هُوَ الخَبَرُ أو الجُمْلَتَانِ لاَحِظٌ تَمَامَ

(١) انظر في ذلك: المقاصد الشافية ١/ ٢٤٢، والتصريح١/ ٩٢، وحاشية الصبان١/ ١٥٤.

(٢) إذا كان المبدلُ منه اسمَ استفهامٍ مُتَضَمِّنًا معنى همزةِ الاستفهامِ، فإنَّ البدل يقعُ والياً لهمزة الاستفهام، تقول: من ذا أسعيدٌ أم عليٌّ ؟ وكم هذه الدَّراهمُ أعشرون أم ثلاثون؟ وكيف أنت أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ ولِمَ أكرمتَ زيداً ألعِلْمِه أم لِجُودِه؟. انظر: المقاصد الشافية ٥/ ٢٢٦، والتصريح٢/ ١٦٣، وراجع: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٩.

(٣) انظر: توضيح المقاصد٣/ ١٠٤٧، وراجع: تمهيد القواعد ٧/ ٣٤١٧، والتصريح ٢/ ١٦٣.

(٤) إذا كان المبدل منه اسم شرط متضمنا معنى حرف الشرط، فإن البدل يقع واليا لحرف الشرط، تقول: مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ، و: مَا تَصْنَعْ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزَ بِهِ، و: مَتَى تُسَافِرْ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ. انظر: أوضح المسالك ٣/ ٤١٠، والتصريح٢/ ١٦٣.

(٥) وهذا مذهب ابن أبي الربيع، حيث ذهب إلى أنَّ الشَّرط إذا كان مبتدأً فإنَّ خبرَه هُو جملةُ الشَّرْطِ، وأبطل قول من جعل جملة الجواب هي الخبر، وكذلك أبطل قول من جعل جملة الشرط والجواب معاً هما الخبر. انظر: البسيط شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٠٤، وراجع: الارتشاف٤/ ١٨٨١، والهمع٢/ ٤٦٨.

المَعْنَى الأَصْلِيِّ والطَّارِئ، فَهَذَا كُلُّهُ يُحَقِّقُ لكَ أَنَّ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ مَعْنَيَيْنِ، وكَذَا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] فَقَدْ أَعْرَبُوهَا جَازِمَةً ومَفعُولةً، ومَا ذَلكَ إلا بِاعْتِبَارِ مَعْنَيين، وإلا فَالشَّيْءُ الوَاحِدُ لا يَكُونُ عَامِلًا مَعْمُولاً في حالةٍ واحدةٍ، ومَعَ هَذِهِ الأَدِلةِ الكَثِيرَةِ خَفِي هَذَا عَلى كَثِيرٍ، ثُمَّ إِنَّ الفَرْقَ بَيْنَهَا وبينَ الحرفِ الذي من معناها أنَّ الحرفَ لكَوْنِه لهُ مَعْنًى وَاحِدٌ يَكُونُ ذلك المعنَى في غَيْرِه، وأنَّ الاسمَ لكَوْنِه لهُ مَعْنَيَانِ يَرْجِعُ مَعْنَاهُ الطَّارِئُ لمعَنَاهُ الأَصْلِيِّ، فـ (متَى) في الاستفهامِ استفهامٌ عن الزمانِ وفي الشَّرْطِ شَرْطٌ في الزَّمَانِ، وكذا (مَنْ) شَرْطٌ أو استفهامٌ في الشَّخصِ وكذا (أَمْس) حيثُ بُنيتْ لتضَمُّنها معنى (أل) المُعَرِّفة[1]، فالتعريفُ يرجعُ لمعناها الأصليّ وَهُوَ زَمَانٌ، فَيَتَعَيَّنُ بالتَّضَمُّنِ للزَّمَانِ المُعَيَّنِ الذي هُوَ اليومُ الذي قَبْلَ يَوْمِكَ، وَبِهِ يُرَدُّ عَلى ابنِ عَطَّارٍ[2] قَوْلُهُ: " إِنَّ (أَمْس) لوْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (أل) (ل٢٠/أ) لكَانَتْ تُعَرِّفُ شَيْئًا بَعْدَهَا كـ (أل) " وَقَدْ عَلِمْتَ جَوَابَهُ.

ومِنْ هُنَا يُعْلَمُ الفَرْقُ بينَ العُدُولِ والتَّضَمُّنِ، حَتَّى بَنَوا للتَّضَمُّنِ، ومَنَعُوا الصَّرفَ للعُدُولِ في (سَحَرَ) إِذَا قُصِدَ به سَحَرُ يومٍ بِعَيْنِه[3]، فإِنَّ قِيَاسَهُ أَنْ يُصَرَّحَ مَعَهُ بـ

(١) قال الرضي موضحاً علة بناء (أمس): " وعلة بنائه: تضمنه للام التعريف، وذلك أنَّ كل يومٍ مُتَقَدِّمٍ على يومٍ فهو أَمْسُهُ، فكان في الأصل نكرةً، ثمَّ لَمَّا أُريدَ أمس يوم التكَلُّمِ دخله لامُ التَّعريف العهدي... " انظر: شرح الرضي٣/ ٢٢٦. وذكر السيوطي أقوالا أخرى في علة بنائه، انظر: الهمع ٢/ ١٣٨.

(٢) علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان أبو الحسن علاء الدين ابن العطار، الدمشقي، الشافعي، تلميذ الإمام النووي، وأخذ عن ابن مالك، توفي سنة ٧٢٤، من مصنفاته: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، تحفة الطالبين في ترجمة النووي. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/ ٤، وكشف الظنون٢/ ١١٧٠، وهدية العارفين ١/ ٧١٧، والأعلام ٤/ ٢٥١.

(٣) سحر: ممنوع من الصرف للتعريف والعدل، وقد اختلف في التعريف، فقيل: المقصود به العلمية؛ لأنه جعل علمًا لهذا الوقت، وبه صرح في التسهيل، وقيل: بشبه العلمية؛ لأنَّه تَعَرَّفَ بغير أداة ظاهرة، كالعلم، وهو اختيار ابن عصفور. وأما العدلُ فلأنَّ صيغَتَهُ مَعدولةٌ عن " السَّحَرِ " المقرون بـ" أل " لأنه لَمَّا أريد به معينٌ كان الأصل فيه أن يذكر معرفًا بـ "أل" فعُدِل عن اللفظ بـ "أل" وقُصِدَ به التعريفُ فمُنع الصرف. انظر: التصريح ٢/ ٢٢٣، وراجع: التسهيل ص٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٢، والارتشاف٣/ ٨٦٩.

(أل)؛ إذ هي أداةُ التعريفُ في مثل هذا، فَعُدِل تَعْرِيفُهُ بِهَا إلى تَعْرِيفه بِنِيَّة القصد والإقبال، والعُدُولُ فَرْعِيَّةٌ[1] والتَّعْرِيفُ بِغَيْرِ أَدَاةٍ شَبَهُ العَلَمِيَّة، فَحَصُلتْ الفَرْعِيَّتَان: العَدْلُ والتَّعْرِيفُ، ولوْ كَانَ (السَّحَرُ) مُشَرَّباً لـ(أل) لَبُنِيَ، كَمَا أنَّ (أَمْس) لو كَانَتْ مَعْدُولةً عَنْ (أل) لأُعْرِبَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ، ولا يَصِحُّ في (سَحَرَ) ادِّعَاءُ العَلَمِيَّة لوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أنَّ العَلَمَ لا يَتَبَدَّلُ و(سَحَرَ) تَتَبَدَّلُ بِحَسَبِ القَصْدِ والتَّعْيِين، والثَّاني: لوْ كَانَ عَلَماً لَمْ يُدَّعَ فِيه أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا يستحقُّه من التعريف بـ(أل)، بل يقال: إنه شَبَهُ العَلَمِ، وبهذا يُجابُ عَنْ إِشْكَال أَبِي حَيَّانَ في شَرْحِ التَّسْهِيل، ومِنْ خَطِّه نَقَلتُ أنَّ (سَحَرَ) حَيْثُ كَانَتْ إِحْدَى عِلتَيْه[2] التَّعْرِيفُ، ولا تَعْرِيفَ فَي عِلل الصَّرْفِ إلا بالعَلَمِيَّة، والعَلَمِيَّةُ لا تُجَامِعُ (أل) فَكَيْفَ يَدَّعِي فِيه أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ وهو (أل)[3].

وقَوْلُهُ: (انْقَسَمَتْ) مَعْنَاهُ: أنَّ التِّسْعَةَ قَبْلُ انْقَسَمَتْ ثَلاثَةَ أَقْسَامٍ، كُلُّ ثَلاثَةٍ قِسْمٌ، فـ(مَنْ) و(مَا) و(مَهْمَا) للذَّوَاتِ، و(أيَّانَ) و(مَتَى) و(إِذَا) ظَرْفُ زَمَانٍ، و(أَيْنَ) و(حَيْثُمَا) و(أَنَّى) ظَرْفُ مَكَانٍ.

وقَوْلُهُ: (ولا) ـ بِكَسْرِ الوَاوِ ـ أي: مُتَوَالِيَاتٍ عَلى تَرْتِيبِ النَّظْمِ.

ولَمَّا كَانَتْ (أَيٌّ) باعتبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ذَاتاً أو مَعْنىً أو زَمَاناً أو مَكَاناً أَشَارَ إِلى ذَلكَ بِقَوْلِه (ل٢٠/ب):

وَحُكْمُ أَيٍّ عَلى مَا بَعْدَهَا حُمِلتْ

وخُصَّ جَزمُ إِذَا بِالشِّعْرِ فِيه خَلا

يَعْنِي: أنَّ (أيًّا) تَكُونُ للزَّمَانِ والمكَانِ والمصْدَرِ والذَّات، وعلى هذا نَبَّه بقوله

(١) في (ب): (فرعيته).

(٢) في (ب): (علية).

(٣) انظر: التذييل والتكميل مخطوط في المكتبة المركزية بجامعة الإمام، برقم (ف٥٩٩٣) الجزء الثامن ل ٥٨/أ.

(حُملتْ) ولَمَّا كَانَتْ (إِذَا) لا تَجْزِمُ في الفَصيحِ نَبَّهَ عَلى ذَلكَ بِقَوْلِه: (وخُصَّ جَزمُ إِذَا بِالشِّعْرِ فِيه خَلا) يَعْنِي: أَنَّ (إِذَا) لا تَجْزِمُ في الفَصِيحِ وإِنَّمَا يَقَعُ الجَزْمُ بِهَا ضَرُورَةً(١) كقوله:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّل(٢)

رُوِيَ بالجِيمِ وبالحَاءِ، وكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِب(٣)

بِكَسْرِ بَاءِ (نُضَارِبِ) بِالعَطْفِ عَلى الجَوَابِ المجزُومِ، فَالكَسْرُ أَمَارَةُ الجَزْمِ وإِلا لكَانَ مَرْفُوعاً.

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ (إِنْ) ومَا ضُمِّنَ مَعْنَاهَا ذَكَرَ (إِذْمَا) المُخْتَلف فِيهَا فَقَال:

إِذْمَا كَإِنْ(٤) وأَبُو العَبَّاسِ يَجْعَلُهَا

ظَرْفًا بِمَا وَبِهَا اسْتِقْبَالُهَا حَصُلا

(١) قال سيبويه: "وقد جازَوْا بها في الشعر مُضطرين، شَبَّهُوها بـ(إنْ)، حيثُ رأَوْها لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وأنَّها لابدَّ لها من جوابٍ" الكتاب٣/ ٦١، وراجع: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨، والمقتضب ٢/ ٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل ٤/ ٨١ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٢) البيت من الكامل لعبد قيس بن خُفاف في: المفضليات ص ٣٨٥، والأصمعيات ص ٢٧٩، والدرر اللوامع ١/ ٤٤٠، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤، وشرح التسهيل ٤/ ٨٢، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، والمساعد ٣/ ١٥٥، والهمع ٢/ ١٣٢، والشاهد فيه الجزم بـ(إذا) في ضرورة الشعر.

(٣) البيت من الطويل لقيس بن الخَطيم الأنصاري في: الديوان ص ٨٨، والكتاب ٣/ ٦١، وشرح أبياته ٢/ ١٣٥، وشرح المفصل ٧/ ٤٧، وشرح التسهيل٤/ ٨٢، وتمهيد القواعد٩/ ٤٣٥٩، وبلا نسبة في: المقتضب٢/ ٥٥، وأمالي ابن الشجري٢/ ٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٤، والشاهد فيه الجزم بـ(إذا) في قوله: (إذا قصرتْ... كان... فنضارب) فجزم (نضارب) عطفاً على موضع (كان)؛ لأنها في محل جزم جواباً لـ(إذا)، وهذا ضرورة.

(٤) في (ب): (كأين).

معناه: أنَّ (إِذْمَا) عِنْدَ سيبويه حَرْفٌ، هَكَذَا وُضِعَ مَقْرُوناً بـ (مَا) فَهِيَ كـ (إِنْ) مَعْنًى وعَمَلاً وجِنْساً، فَهِيَ شَرْطٌ جَازِمٌ وَحَرْفٌ(١)، وعِنْدَ أَبِي العَبَّاسِ المبَرِّدِ هِيَ (إِذْ) الظَّرْفِيَّةُ التي للمُضِيِّ مُقَابِلَةً لـ (إِذَا) فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِهَا (مَا) صَيَّرَتَهَا للاسْتِقْبَال، هَكَذَا نُقِل عنْ أَبِي العَبَّاسِ(٢)، ويُزَادُ عَلى مُقْتَضَى مَا ذَكَرَ أَنَّ الاسْمَ لا يَكُونُ شَرْطاً لنَفْسِه: أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّة؛ لأَنَّ مُجَرَّدَ الاستقبال لا يُكْسِبُهَا العَمَل بدَلِيل (إِذَا) الظَّرْفِيَّة فَإِنَّها اسْتِقْبَالِيَّةٌ وَلا تَجْزِمُ

ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ مِنَ الشُّرُوطِ أَشَارَ إِلى تَلخيصِهَا بِقَوْلِه:

هَذَا الذي سَمِعُوا شَرْطاً وَقَدْ خَصَّصُوا

إِذَا بِشِعْرٍ وَبَاقٍ مِثْلُ إِنْ عَمِلا

(ل٢١/أ) مَعْنَاهُ: أَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ هِيَ هَذِهِ المذْكُورَةُ، وَقَدْ انْقَسَمَتْ مَعْنًى إِلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ، كُلُّ ثَلاثَةٍ قِسْمٌ، والرَّابِعُ: (أَيٌّ) شَمِلتْ جَمِيعَ الأَقْسَامِ؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وانْقَسَمَتْ بِحَسَبِ العَمَلِ إِلى قِسْمَيْنِ: عَامِلٍ مُطْلَقاً، وَعَامِلٍ فِي خُصُوصِ الشِّعْرِ، وانْقَسَمَتْ بِحَسَبِ الجِنْسِ إِلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٍ، وَحَرْفٍ، ومُخْتَلَفٍ فِيهِ، ثُمَّ قَال:

وَإِنْ إِذَا ظَهَرَتْ أَوْ ضُمِّنَتْ جَزَمَتْ

فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَاءٍ فِي الجَوَابِ فَلا

(١) قال سيبويه: " هذا باب الجزاء، فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، ومَا، وأَيُّهُم، وما يُجازى به من الظروف: أيُّ حينٍ، ومتى، وأينَ، وأنَّى، وحيثُما، ومِنْ غيرهما: إِنْ، وإِذْما، ولا يكونُ الجزاءُ في (حيثُ) ولا في (إِذْ) حتَّى يُضَمّ إِلى كلِ واحدٍ منهما (ما) فتصيرُ (إِذْ) مع (ما) بمنزلة (إِنَّما) و(كأَنَّما) وليست (ما) فيهما بلغوٍ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحدٍ " ا.هـ، الكتاب ٣/ ٥٦، ٥٧، وقد صحَّح ابن مالك رأي سيبويه، انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٣.

(٢) انظر: المقتضب٢/ ٤٦، ووافقه: ابن السراج، وأبو علي الفارسي. انظر: الأصول ٢/ ١٥٩، والإيضاح العضدي ص٣٢١، وراجع: شرح التسهيل٤/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢، والمغني١/ ١٠٢، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

إِعْمَالُ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ظَاهِرَةً ومُضْمَرَةً أَيْ: (مُضَمَّنَةً) قَدْ سَبَقَ مُسْتَوْفىً، وَإِعَادَتُهَا هُنَا تَمْهِيدٌ للكلامِ عَلى أَنَّهَا إِذَا وُجِدَتِ الفَاءُ فِي الجَوَابِ مَعَ كَوْنِهِ مُضَارِعاً فَلا تَجْزِمُهُ (إِنْ) وَلا غَيْرُهَا مِنَ الجَوَازِمِ، ثُمَّ لَمَّا امْتَنَعَ جَزْمُهُ وَبَقِي مِنْ إِعْرَابِهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ عَيّنَ أَنَّ الوَاجِبَ رَفعُهُ فَقال:

بَل رَفْعُهُ وَاجِبٌ وَالنَّصْبُ(١) مُمْتَنِعٌ

كَمَنْ يَعُدْ فأُجَازِيه بِمَا فَعَلاَ

المِثَالُ إِشَارَةٌ إِلى قَوْلِه تَعَالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾(٢)، وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ لا يُنْصَبُ، وإِنْ كَانَ الشَّرْطُ يُسَوِّغُ النَّصْبَ؛ لأَنَّهُ للشَّكِّ كَالاسْتِفْهَامِ، لكِنْ إِنَّمَا يُسَوِّغُهُ فِيمَا بَعْدَ فِعْلِ الشَّرْطِ أَوْ بَعْدَ فِعْلِ الجَوَابِ خَارِجاً عَنْهُمَا، عَلى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ، لا فِي نَفْسِ الجَوَابِ أَوْ الشَّرْطِ، فَإِنَّهُ لا نَصْبَ فِيهِمَا.

ومِنْ أَمْثِلةِ مَا قُرِنَ بِالفَاءِ وَهُوَ جَوَابُ الشَّرطِ مضارع قوله تعالى: ﴿**فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا**﴾ [الجن: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾ [البقرة: ٢٨٢] بِكَسْرِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ (ل٢١/ب) وَرَفْعِ المضَارِعِ(٣)، وكَذَا مَا سَبَقَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ نَظْمٍ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ**

(١) في (ب): (والرفع).

(٢) من الآية (٩٥) سورة المائدة، وفي (أ) و (ب): (فمن عاد)، وهو تحريف.

قال سيبويه: " ويقال: إِنْ تَأْتني فَأُكْرِمُكَ، أَيْ: فَأَنَا أُكْرِمُكَ، فَلا بُدَّ مِنْ رَفْعِ (فَأُكْرِمُكَ) إِذَا سَكَتَّ عَلَيْه؛ لأَنَّهُ جَوَابٌ، وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُبْتَدَأ، ومثلُ ذلك قَوْلُهُ عَزَّ وَجَل: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾، وَمِثْلُهُ: ﴿**وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً**﴾، وَمِثْلُهُ: ﴿**فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا**﴾" ا.هـ الكتاب٣/ ٦٩، وراجع: معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٨، واللمع ص ٩٥.

(٣) قرأ أهل المدينة بفتح (أنْ) ونصب (تُذَكِّرَ) وتشديده، وقرأ حمزة، والأعمش، وأبان بن تغلب: بكسر (إنْ) ورفع (تُذَكِّرُ) وتشديده، على أنَّ (إنْ) حرف شرط جازم، جزم بها (تضل) وبُني على الفتح لالتقاء الساكنين، ورفع الفعل بعد الفاء على أنه مستأنفٌ. انظر: السبعة لابن مجاهد ص١٩٤، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه١/ ١٠٤، والحجة لابن خالويه ص١٠٤، والحجة لأبي علي٢/ ٤١٨، والكشف لمكي١/ ٣٢٠، والبحر المحيط٢/ ٣٦٥.

﴿فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ بِنَاءً عَلى الشَّرْطِيَّةِ، أمَّا عَلى أَنَّهَا مَوْصُولةٌ فَلا إِشْكَال فِي عَدَمِ الجَزْمِ(١).

ثُمَّ لَمَّا كَانَ دُخُولُ الفَاءِ مَانِعاً مِنَ العَمَلِ فِي لفْظِ الْمُضَارِعِ فَقَطْ، وَأَمَّا المَحَلُّ فَمَحَلُّ جَزْمٍ يَصِحُّ فِي العَطْفِ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ اللفْظِ والمَحَلِّ فَتَقُولُ: مَنْ يَأْتِنِي فَأُحِبُّهُ وَأَكْرِمُهُ، جَزْماً وَرَفْعاً فِي (أُكْرِمُهُ) عَطْفاً عَلى المَحَلِّ أَوْ عَلى اللفْظِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الجَوَابُ جُمْلةً يَجِبُ اقْتِرَانُهَا بِالفَاءِ كَالْمُصَدَّرةِ بِدَلِيل اسْتِقْبَالي، أَوْ بِفِعْل الأَمْرِ، أَوْ كَانَتْ جُمْلةً اسْمِيَّةً(٢)، فَإِنَّ المَعْطُوفَ عَلى ذَلكَ كُلِّه يَجُوزُ فِيه الرَّفْعُ والجَزْمُ، اعْتِبَاراً للفْظِ إِذْ لا جَزْمَ فِيه، وللمَحَلِّ لأَنَّ مَحَل الجَوَابِ جَزْمٌ، وَيَجُوزُ فِيمَا جَاءَ بَعْدَ الجَوَابِ النَّصْبُ أَيْضاً عَلى مَا سَبَقَ مُفَصَّلاً، فَمِنْ ذَلكَ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿**وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾(٣) قُرِئَ (يُكَفِّرُ) بِالأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ(٤)، وكَذَا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿**مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ**

---

(١) قال السمين: "قوله: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾ (مَنْ) يجوز أن تكونَ شرطيةً، فالفاءُ جوابُها، و(يَنْتَقِمُ) خبرٌ لمبتدأ محذوف أي: فهو ينتقمُ، ولا يجوز الجزمُ مع الفاءِ البتة، ويجوز أن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في خبر المبتدأ لَمَّا أشبه الشَّرْطَ، فَالْفَاءُ زَائِدَةٌ، والْجُمْلةُ بَعْدَهَا خَبَرٌ، وَلا حَاجَةَ إلى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الفَاءِ... قال أبو البقاء: "حَسَّنَ دُخُول الفَاءِ كَوْنُ فِعْلِ الشَّرْط مَاضياً لفْظاً" ا.هـ انظر: الدر المصون٥/ ٤٢٨.

(٢) والأمثلة على الترتيب قوله تعالى: ﴿**مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾، وقول الشاعر:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا ... أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ.

وانظر مواضع اقتران الجواب بالفاء في: شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٩٧، وشرح الرضي٤/ ١١٠، والهمع٢/ ٤٥٧.

(٣) من الآية (٢٧١) سورة البقرة، وفي (أ): (نكفر) بالنون.

(٤) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر: بالنون ورفع الراء، وقرأ نافع، وحمزة، والكسائي: بالنون وجزم الراء، وقرأ ابنُ عامر، وحفصٌ عن عاصم: بالياء ورفع الراء، وقرأ الحسن بالياء وجزم الراء، وقرأ الأعمش بالياء ونصب الراء. انظر: السبعة لابن مجاهد ص١٩١، والحجة لابن خالويه ص ١٠٢، والكشف لمكي١/ ٣١٧، والإتحاف ١/ ٤٥٦. أما رفعه فمن وجهين: أحدهما: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير:=

يَعْمَهُونَ﴾(١) قُرِئَ بِالحَرَكَتَيْنِ والجَزْمِ.

ولَمَّا ذَكَرَ أَنَّ المَعْطُوفَ عَلى جَوَابِ الشَّرْطِ المَقْرُونِ بالفَاءِ والشَّرطُ جَازِمٌ يَجُوزُ رَفْعُ المَعْطُوفِ وَجَزْمُهُ، اسْتَطْرَدَ مَعْطُوفاً عَلى مَدْخُولِ الفَاءِ مَنْصُوباً كقوله تعالى: ﴿**لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾ [المنافقون: ١٠] أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (أَكُنْ) النَّصْبُ عَطْفاً عَلى لفْظِ مَا قَبْلَهُ، والجَزْمُ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا(٢)، فقال:

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلى ذِي الفَاءِ مُنْتَصِباً
فَانْصِبْهُ وَاجْزِمْهُ لَكِنْ نَصْبُهُ فَضُلاَ
فِي غَيْرِ نَفْيٍ وَنَهْيٍ وَالجَزَاءُ هُنَا
عَلى التَّوَهُّمِ وَهُوَ الوَجْهُ عَنْهُ فَلا (ل٢٢/أ)
فَسِيبَوَيْهِ يَرَى ذَا الجَزْمِ فِيهِ عَلى
وَجْهِ التَّوَهُّمِ وَهُوَ الحَقُّ مُعْتَدِلاَ

أي: فَضُلَ النَّصْبُ ورَجُحَ عَلى الجَزْمِ، وقيَّد جَوَازَ الجَزْمِ المَرْجُوحِ لكَوْنِ المَعْطُوفِ مَعْطُوفاً عَلى مَنْصُوبٍ غَيْرِ المَنْصُوبِ فِي جَوَابِ النَّفْيِ والنَّهْيِ، وَغَيْرِ المَنْصُوبِ

= فهو يكفر، والآخر: أن يكون الكلام مستأنفا مقطوعا مما قبله، ويكون من باب عطف جملة على جملة. وأما من جزم فإنه حمل الكلام على موضع (فهو خير لكم)؛ لأنه في موضع جزم، وأما من نصب فبإضمار (أن) ويكون قد عطف على مصدر متوهم، قال الزمخشري: " معناه: وإن تخفوها يكن خيرا لكم، وأن نكفر عنكم". انظر: إعراب القراءات السبع ص ١٠٢، والحجة ٢/ ٤٠٠، والكشف١/ ٣١٧، والبحر٢/ ٣٣٩.

(١) الآية (١٨٦) سورة الأعراف، وفي (أ): (ونذرهم) بالنون. قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بالنون ورفع الراء، وقرأ: أبو عمرو، وعاصم، ويعقوب بالياء ورفع الراء، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف بالياء وجزم الراء. انظر: الإتحاف ٢/ ٧٠، وراجع: السبعة لابن مجاهد ٢٩٨، والكشف١/ ٤٨٥. وفي (أ) و (ب): (ومن يضلل) وهو تحريف.

(٢) قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي (وأكنْ) جزما بحذف النون معطوفا على موضع (فأصَدَّقَ) وقرأ أبو عمرو (وأكونَ) بالواو منصوباً بالعطف على لفظ (فأصدق). انظر: السبعة ص ٦٣٧، والحجة لأبي علي ٦/ ٢٩٣، والكشف لمكي ٢/ ٣٢٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٧.

بالعَطْف بَعْدَ الشَّرْط والجَزَاء، فَإنَّ المَعْطُوفَ عَلى هَذَا المَنْصُوب بَعْدَ الشَّرْط والجَزَاء لا يَجُوزُ جَزْمُهُ، وَشَمَل الجَزاءَ مَا عُطِفَ عَلى مَنْصُوبٍ بَعْدَ الشَّرْط، فَإنَّهُ لا يَجُوزُ جَزْمُهُ، وأَمْثلةُ ذَلكَ عَلى التَّرْتيب: مَا تَأْتنَا فَتُحَدِّثَنَا وَنُكْرِمَكَ، و: لا تَعْصِ الله فَتُسِيءَ نَفْسَكَ فَتَهْلكَ، و: إنْ تَأْتنَا فَتُحَدِّثَنَا وَتُكْرِمَنَا نُكْرِمْكَ، و: إنْ تَأْتنَا نُكْرِمْكَ فَيُكْرِمَكَ النَّاسُ وَيُعْطُوكَ.

فلا يُجزمُ المَعْطُوفُ فِي هَذِهِ الأَرْبَعَة عَلى مَنْصُوبٍ بَعْدَ نَفْيٍ ونَهْيٍ،وكَذَا مَا عُطِفَ عَلى مَنْصُوبٍ بَعْدَ فِعْل الشَّرْط أَوْ جَوَابِه، قَال الشَّارِحُ: " إِذْ لا جَزْمَ فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ لوْ سَقَطَتِ الفَاءُ"، قَال: وَمَعْنَاهُ: أَنَّ مَدْخُول الفَاءِ وَهُوَ الفِعْلُ المُضَارِعُ فِي جَوَابِ الشَّرْط الجَازِمِ يُعْطَفُ عَلَيْهِ بِالجَزْمِ لأنَّ مَحَلَهُ جَزْمٌ، إِذْ لوْ سَقَطَتِ الفَاءُ مِنْهُ لَجُزِمَ كَمَا سَبَقَ، وَجَوَابُ النَّفْيِ لوْ سَقَطَتْ مِنْهُ الفَاءُ لمْ يَنْجَزِمْ، فَلا مَحَل فِيهِ للجَزْمِ، فَلا يُجْزَمُ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَكَذَا الفِعْلُ المَنْصُوبُ بَعْدَ فِعْل الشَّرْطِ أَوْ بَعْدَ فِعْل الجَزَاءِ لا مَحَل لجَزْمِه، إِذْ لوْ سَقَطَتِ الفَاءُ مِنْهُ لمْ يَنْجَزِمْ، إِذْ لَيْسَ فِعْل شَرْطٍ وَلا جَزَاءٍ وَلا قُصِدَ عَطْفُهُ عَلى وَاحِدٍ مِنْهُمَا"، هَذَا كَلامُهُ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ مَسْأَلةُ النَّهْيِ[1] فَإنَّهُ يُجْزَمُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ جَوَابُهُ إِذَا سَقَطَتِ الفَاءُ نَحو: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَتَسْلمَ، فَإنَّهُ إِنْ سَقَطَتِ الفَاءُ يَكُونُ مَجْزُوماً، بِخلاف (يَأْكُلُكَ)، فَتَعْميمُ القَوْل (ل٢٢/ب) بِأَنَّهُ لوْ سَقَطَتِ الفَاءُ لمْ يَنْجَزِمْ غَيْرُ تَامٍّ فِي جَوَابِ النَّهْيِ، إِلا أَنْ يُرِيدَ فِي خُصُوصِ الصُّوْرَةِ التِي لا يَصِحُّ الجَزْمُ فِيهَا، وَهِيَ مَا لا يَصْلُحُ بَقَاءُ المَعْنَى مَعَ بَقَاءِ (لا) كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سيبويه، وَلا يَصِحُّ إِجْرَاؤُهُ عَلى مَذْهَبِ الكِسَائِيِّ؛ لأَنَّ الجَزْمَ عِنْدَهُ لا يُشْتَرَطُ فِي النَّهْيِ اسْتِنَادُهُ للتَّرْك، نَعَمْ مَثَّل الشَّارِحُ للنَّهْيِ بِقَوْلِه: (لا تَعْصِ الله فَتُسِيءَ نَفْسَكَ فَتَهْلكَ) فَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلى المِثَال الذِي لا يَقْبَلُ الجَزْمَ لوْ سَقَطَتِ الفَاءُ، فَهُوَ نَظِيرُ: (لا تَدْنُ مِنْ الأَسَدِ تَسْلمَ) فَيَكُونُ مُخَصَّصاً بِصُورَةِ مَنْعِ الجَزْمِ، فَانْظُرْ فِي ذَلكَ.

(١) في (ب): (التمني).

وَقَوْلُهُ: (عَلى التَّوَهُّمِ وَهُوَ الوَجْهُ عَنْهُ فَلا... وَسِيبَوَيْهِ...) يَعْنِي: أَنَّ الجَزْمَ حَيْثُ جَازَ عَلى ضَعْفٍ بِقَيْدِهِ، وَهُوَ غَيْرُ النَّفْيِ والنَّهْيِ والشَّرْطِ والجَزَاءِ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الجَزْمُ عَلى التَّوَهُّمِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ عَنِ الخَلِيلِ: الجَزْمُ فِي ﴿ **وَأَكُن** ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ **لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ** ﴾ عَلى تَوَهُّمِ سُقُوطِ الفَاءِ وَتَوَهُّمِ شَرْطٍ جَازِمٍ"(١)، وَهُوَ مِنْ بَابِ الحَمْلِ عَلى المَعْنَى، وَلَمْ يَجْعَلْ سِيبَوَيْهِ والخَلِيلُ هَذَا مِنْ بَابِ العَطْفِ عَلى المَوْضِعِ، كَمَا قَالُوا فِي المَعْطُوفِ على جَوَابِ الشَّرْطِ المَقْرُونِ بِالفَاءِ؛ لأَنَّ ذَاكَ لَوْ سَقَطَتِ الفَاءُ لَجُزِمَ، بِخِلافِ مَا بَعْدَ (لَوْلا) مَثَلاً ثُمَّ زَادَ ذَلِكَ بَيَاناً بِقَوْلِهِ:

لأَنَّ تَقْدِيرَ لَفْظِ الشَّرْطِ إِذْ نَصَبُوا

لا يَسْتَقِيمُ فَفِيهِ اللَفْظُ قَدْ عُدِلا

مَعْنَاهُ: أَنَّ الجَزْمَ إِنَّمَا يَكُونُ بِصِحَّةِ تَقْدِيرِ الشَّرْطِ فِي أَوَّلِ الكَلامِ فِي الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ؛ لأَنَّ كُلَ جَوَابٍ لَوْ قُدِّرَ إِسْقَاطُ فَائِهِ وَإِدْخَالُ الشَّرْطِ قَبْلَهُ لَقَبِلَ، بِخِلافِ هَذَا الذِي بَعْدَ المَنْصُوبِ، فَإِنَّ المَنْصُوبَ يَمْنَعُ (ل٢٣/أ) تَقْدِيرَ الشَّرْطِ فَلا يَصِحُّ الجَزْمُ فِيمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، إِذِ الشَّرْطُ لا يُجَامِعُ النَّصْبَ، بِدَلِيلِ مَا سَبَقَ أَنَّ المُضَارِعَ الذِي هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ إِذَا قُرِنَ بِالفَاءِ امْتَنَعَ جَزْمُهُ وَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ وَلا يَجُوزُ نَصْبُهُ، وَفِي مُطْلَقِ مَا بَعْدَ الفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، فَلَمَّا وُجِدَ هُنَا مَا يُنَافِي لَفْظَ الشَّرْطِ وَهُوَ نَصْبُ الجَوَابِ فِي ﴿ **فَأَصَّدَّقَ** ﴾ امْتَنَعَ وُجُودُ أَثَرِهِ فِي المَعْطُوفِ وَهُوَ ﴿ **وَأَكُن** ﴾؛ لأَنَّهُ لَمَّا صَارَ اللَفْظُ مَعَ النَّصْبِ مَعْدُولاً عَنْ طَرِيقَةِ الشَّرْطِ لَمْ يَبْقَ لَمَا سُمِعَ فِيهِ الجَزْمُ إِلا مُرَاعَاةُ المَعْنَى، كَأَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ: ﴿ **لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ** ﴾: إِنْ أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ

(١) قال سيبويه: " وسألتُ الخليل عن قوله عزَّ وجل: ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ فقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

فإنما جَرُّوا هذا لأنَّ الأوَّل قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لَمَّا كان الفعلُ الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه، تكلمُوا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا "ا.هـ الكتاب٣/ ١٠٠.

أَصْدَّقَ وَأَكُنْ.

وَلَمَّا كَانَ التَّوَهُّمُ وَجْهاً ضَعِيفاً وَغَيْرَ مَقِيسٍ وَهُوَ خَفِيٌّ الإِدْرَاكِ فِي الفَرْقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ التَّقْدِيرِ هُنَا فِي الجَزْمِ،أَشَارَ إِلى بَيَانِه بِتَقْرِيرِ نَظِيرِهِ فَقَال:

ضَاهِي وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً وَسَابِقُهُ

مَنْصُوبُ لَيْسَ عَلى الإِخْبَارِ قَدْ مَثُلا

أَشَارَ إِلى البَيْتِ الذِي أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ بَابِ التَّوَهُّمِ ومُرَاعَاةِ المَعَانِي، وَهُو قَولُ زهير:

بَدَا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا(١)

فَقَولُهُ: (ضَاهِي) مِنَ المُضَاهَاةِ وَهِيَ المُشَابَهَةُ، وَقَوْلُهُ: (وَسَابِقُهُ مَنْصُوبُ لَيْسَ) أَيْ: سَابِقُ قَولِه (وَلا سَابِقٍ شَيْئاً) هُوَ مَنْصُوبُ (لَيْسَ)، وَقَوْلُهُ: (عَلى الإِخْبَارِ) أَيْ: عَلى أَنَّهُ خَبَرَهَا، وَقَوْلُهُ: (قَدْ مَثُلا) أَيْ: تَشَخَّصَ وَتَعَيَّنَ، ثُمَّ أَشَارَ إِلى تَقْوِيَةِ قَوْلِ سيبويه والخليل والرَّدِّ عَلى مَنْ عَابَ قَوْلَهُمَا فَقَال: (ل٢٣/ب)

هُوَ الصَّحِيحُ فَلا تَعْدِل سِوَاهُ بِه

مَنْ عَابَ قَوْلاً وَلَمْ يَفْهَمْهُ مَا عَدَلا

أشار بهذا إِلى الرَّدِّ عَلى السِّيرَافِي حَيْثُ خَالفَ سيبويه، وَجَعَل العَطْفَ على

(١) البيت من الطويل لزهير في: الديوان ص ١٤٠، والكتاب١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، والأصول١/ ٢٥٢، وشرح التسهيل١/ ٣٨١، وشرح الكافية الشافية١/ ٤٢٧ والمغني١/ ٩٦، والخزانة ٨/ ٤٩٢، والدرر اللوامع ٢/ ٢٥٨، ونسب لصِرْمَةَ الأنصاري في: الكتاب ١/ ٣٠٦، وغير منسوب في: معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٩٤ والخصائص٢/ ٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٩، وشرح الكافية للرضي٤/ ١٢١، والارتشاف٤/ ١٧٥٧.

قال أبو حيان: " شاهده تنوين (سابق) ... ويروى بالرفع، والنصب، والخفض، فالرفع على القطع، أي: ولا أنا سابقٌ، والنصب على لفظ (مدرك) عطفاً عليه، والخفض على توهم جر (مدرك) بالياء لدخولها في خبر (ليس) كثيرا " ا.هـ. انظر: تذكرة النحاة ص ٢٦٢.

المَوْضِعِ فِي الجَزْمِ وإِنْ كَانَ فِي البَيْتِ عَلى التَّوَهُّمِ، فَفِي الآيةِ لَيْسَ عَلى التَّوَهُّمِ؛ لضَعْفِ وَجْهِ التَّوَهُّمِ(١) فَلا يَجْرِي القرآنُ عَلَيْهِ، والتَّوَهُّمُ وإِنْ كَانَ فِي البَيْتِ صَحِيحاً لكِنَّهُ وَجْهٌ قَبِيحٌ جِدًّا، وتَبِعَهُ ابنُ عصفورٍ عَلى تَخْطِئَةِ قَوْلِ سيبويه في الآية.

والمُحَقِّقُونَ مِنَ الأَئِمَّةِ عَلى تَصْوِيبِ قَوْلِ سيبويه واسْتِحْسَانِ رَأْيِه وَرِوَايَتِه(٢).

واعْلَمْ أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَ التَّقْدِيرِ والتَّوَهُّمِ أَنَّ: المُوجِبَ إِذَا أَمْكَنَ دُخُولُهُ فِي الكَلامِ، أو اعْتِبَارُهُ والكلامُ بِحَالِه، كَانَ مِنْ بَابِ التَّقْدِيرِ، وإِنْ كَانَ يَقْتَضِيه المَعْنَى ولا يُمْكِنُ إِدْخَالُهُ في الكَلامِ إِلاَّ بِتَغَيُّرِهِ عَنْ وَجْهِهِ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّوَهُّمِ، فَالبَاءُ في قَوْلِه (لسْتُ مُدْرِكَ) لا يُمْكِنُ(٣) تَقْدِيرُهَا، وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُهَا فِيمَا بَعْدَ (مُدْرِكَ) وهُوَ (سَابِقٍ)، فَلَمْ يَبْقَ إِلا دَعْوَى التَّوَهُّمِ، وكذا في أحد الأوجه في العطف على منصوبٍ بعد استكمال الخبرِ إِذا كانَ المعطوفُ مرفوعاً، فإِنَّهم جوَّزوا أن يكونَ على توهم مراعاة الاسم قبل دخول (إِنَّ)(٤)، وكذا في (لا إِله إِلاَّ الله) حيثُ جوَّزوا

(١) قال السيرافي: " وأما استشهاده ببيت زهير، فالخفض في البيت قبيح جدا، لأنه لا خافض قبله يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض، فيُعطَفُ على الموضع؛ لأنَّ الباء إذا أُتي بها فموضعها نصبٌ، فإذا حُذفت ونُصب الاسمُ بعدها، فقد وقع الاسمُ المنصوبُ موقعه، ولا موضع لغير النصب، ألا ترى أنَّا إذا قلنا: تعلقتُ بزيدٍ وعمراً، عطفنا (عمراً) على موضع الباء، ولا يُقالُ: تعلقتُ زيداً وعمرو، ولا يحسن؛ لأنَّ المنصوبَ ليس في موضع خفض، والخفضُ في البيت قبيحٌ جداً، والذي في كتاب الله - عزَّ وجل - مستحسنٌ جيدٌ... " ا.هـ. شرح الكتاب٣/ ٣٠٨.

وممن قال بالعطف على الموضع في الآية الكريمة: أبو علي الفارسي، انظر: المسائل العضديات ص ١١٩ وما بعدها.

(٢) انظر: الحجة لأبي علي ٦/ ٢٩٣، والمسائل العضديات ص ١١٩، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والمغني ٢/ ٥٤٩.

(٣) قوله (لا يمكن) ساقط من (ب).

(٤) يجوز العطف على اسم (إنَّ) كأن تقول: (إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ)، فـ(عمرو) مرفوع لأنه معطوف على المبتدأ في الأصل تقديراً، أو على توهم عدم وجود (إنَّ)، واشترط البصريون مضي الخبر - كما في المثال - والكوفيون جوزوا العطف مطلقا. انظر: الإنصاف١/ ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٩، وشرح الكافية للرضي٤/ ٣٧٠، والتصريح ١/ ٢٢٨.

رفعَ الاسمِ الكريمِ بَدَلاً مِنْ اسْمِ (لا) عَلى مُرَاعَاتِهِ قَبْل دُخُول (لا)[1]، وقِسْ عَلى ذَلكَ مَسَائِل التَّوَهُّمِ والتَّقْدِيرِ، ففي الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ: حَيْثُ جَوَّزوا الجَزْمَ بِشَرْطِهِ، جَعَلُوهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الشَّرْطِ وتَقْدِيرِهِ، وعَلى هَذَا فَلا يُمْكِنُ فِي (أَكُنْ) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلى مَحَلِّ (أَصَّدَّقَ) (ل٢٤/أ) إِذْ لا جَازِمَ لهُ مَوْجُودٌ حَتَّى يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلى مَحَلِّهِ، ولا مُقَدَّرًا لاخْتِلافِ مَعْنَاهُ ومَعْنَى (لوْلا)، فَلمْ يَبْقَ إِلاَّ التَّوَهُّمُ.

وقد تَمَّ ما أردنا من شرح هذه الأبيات مُعْتَمِداً في ذلك على ما تَقَرَّرَ من القواعدِ من كتاب (التسهيل) و(الخلاصة) وغيره، ولم أُطالعْ وقت شرحه كتاباً غيرَ شرحِ صاحبِ النَّظْمِ، ولم يُفْصِحْ هذا الإفصاحَ كما هو عادةُ مَنْ شرحَ كلامَ نفسه.

قال ذلك مؤلفُهُ (يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات)[2] أواسط شهر رجب الفرد، سنة: صُغْ صِيَاغَةً حَسَنَةً، والله الموفقُ، والحمد لله ربِّ العالمين[3].

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٥، والهمع ١/ ٤٧٠.

(٢) قوله: (قال ذلك مؤلفُهُ يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل بن أبي البركات) ساقط من (ب).

(٣) جاء على هامش (ب): تَمَّ هذا الكتابُ على يد الفقير إلى رحمة مولاه (عبد الحي بن إبراهيم البهنسي) في آخر ذي الحجة، في وقت العصر، نهار الأربعاء سنة ١١٥٣.

المصادر والمراجع

١ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، ط/ الأولى، عالم الكتب ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.

٢ـ الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب، تحقيق/محمد عبد الله عدنان، الخانجي ط/الثانية ١٩٧٣م.

٣ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، الخانجي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد، تحقيق د/ حمزة النشرتي، دار المريخ الرياض ١٩٧٩ م.

٥ـ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣ ١٤٠٨هـ.

٦ـ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، حققه د/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ط الأولى ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.

٧ـ إعراب القرآن للنحاس، حققه د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب ط / الثالثة ، ١٤٠٩ هـ.

٨ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط / السادسة، ١٩٨٤ م.

٩ ـ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ت د/أحمد محمد قاسم، الأولى، دار السعادة ١٩٧٦ .

١٠ـ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق/ عبد المجيد قطامش جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.

١١ـ أمالي ابن الشجري ت د / محمود الطناحي، الخانجي، ط/الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م.

١٢ ـ إنباء الغُمر بأبناء العمر لابن حجر، ت د / حسن حبشي، القاهرة ١٩٦٩ م.
١٣ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
١٤ـ أوصاف الناس في التواريخ والصلات لابن الخطيب، ت د / محمد كمال شبانة.
١٥ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.
١٦ـ أوضح المسالك لابن هشام، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
١٧ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ت/ حسن شاذلي فرهود،ط الأولى ١٩٦٩ م.
١٨ ـ البحر المحيط لأبي حيان، ت الشيخ / خالد أحمد عبد الموجود، و الشيخ / علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة / الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣ م.
١٩ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ط الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ م.
٢٠ـ بغية الوعاة للسيوطي، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٣٨٤ هـ.
٢١ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، ت/ محمد المصري، ط الأولى ١٤٢١ هـ.
٢٢ـ التبصرة والتذكرة للصيمري، ت / فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ ـ١٩٨٢ م.

٢٣ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت/ علي محمد البيجاوي، عيسى البابي الحلبي.

٢٤ـ تحصيل عين الذهب للأعلم، ت د / زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤ م.

٢٥ـ التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العيثمين، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٩٩٠م.

٢٦ـ تذكرة النحاة لأبي حيان، ت د / عفيفي عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٢٧ـ التذييل والتكميل لأبي حيان، ت د/ حسن هنداوي، دار القلم، الأولى، ١٤١٨ هـ.

٢٨ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت د/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٢٩ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.

٣٠ـ تعريف الخلف برجال السلف، تأليف /أبو القاسم محمد الحفناوي، طبع بمطبعة بيير فونتانة الشرقية بالجزائر، ١٩٠٦ م.

٣١ـ تفسير غرائب القرآن للنيسابوري، ت/ إبراهيم عطوة عوض، ط الأولى ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢ م.

٣٢ـ تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع، ت د/ صالحة آل غنيم، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٣٣ـ تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت د/ علي فاخر ، دار السلام، ط الأولى ٢٠٠٧ م.

٣٤ـ التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني، ت د/ سيدة حامد عبدالعال، ود/ تغريد حسن، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠ م.

٣٥ ـ توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت د / عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣٦ ـ التوطئة للشلوبين، ت د/ يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١ م.

٣٧ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب المصرية، الثانية، ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٥ م.

٣٨ ـ الجمل في النحو للزجاجي، ت د / علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الخامسة ١٤١٧هـ.

٣٩ ـ الجنى الداني للمرادي، ت د / فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٢ م.

٤٠ ـ حاشية الخضري على ابن عقيل، مطبعة / عيسى البابي الحلبي.

٤١ ـ حاشية الشهاب على البيضاوي، دار صادر بيروت.

٤٢ ـ حاشية الصبان على الأشموني، دار الفكر.

٤٣ ـ حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية بدون.

٤٤ ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت د / عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٤٥ ـ الحجة للقراء السبعة لأبي علي، ت / بدر الدين قهوجي، دار المأمون، الأولى ١٤٠٧ هـ.

٤٦ ـ حرز المباني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي، ت / محمد تميم الزعبي، دار الهدى، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٤٨ ـ الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد، ت / سعيد عبد الكريم سعودي، بدون.

٤٩ ـ الحماسة لأبي تمام، بعناية الشيخ / محمد عبد القادر الرافعي، مطبعة التوفيق، ١٣٢٢ هـ.

٥٠ ـ خزانة الأدب للبغدادي تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، ١٩٨٩م.

٥١ ـ الخصائص لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

٥٢ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، المطبعة الوهبية، ١٢٨٤هـ.

٥٣ ـ درة الحجال في أسماء الرجال للمكناسي، ت د / محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث.

٥٤ ـ الدر المصون للسمين الحلبي، ت د / أحمد الخراط، دار القلم، الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٥ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩ هـ.

٥٦ ـ الدرر اللوامع للشنقيطي، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٩٩ م.

٥٧ـ الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرخون، ت د/محمد الأحمدي أبو النور دار التراث.

٥٨ ـ ديوان أبي النجم العجلي، ت د / محمد أديب عبد الواحد / مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٩ ـ ديوان امرئ القيس، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٦٠ ـ ديوان جرير، دار صادر بيروت.

٦١ـ ديوان ذي الأصبع العدواني، ت/عبد الوهاب محمد العدواني، مطبعة الجمهور الموصل ١٩٧٣ م.

٦٢ ـ ديوان زهير، قدم له /علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٨٨م.

٦٣ ـ ديوان الفرزدق، قدم له /علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٨٧ م.

٦٤ ـ ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، ت د/ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.

٦٥ ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت د /شوقي ضيف، دار المعارف مصر.

٦٦ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، ت د /حسن هنداوي، دار القلم، الثانية ١٩٩٣ م.

٦٧ ـ السنن الكبرى للبيقي، ت/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الثالثة ١٤٢٤هـ.

٦٨ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف /محمد مخلوف، خرج حواشيه / عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٦٩ ـ شذرات الذهب لابن العماد، ت / محمود الأرناؤط، دار ابن كثير، الأولى ١٤١٣ هـ.

٧٠ ـ شرح أبيات سيبويه للنحاس، ت د /زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الأولى ١٩٨٦ م.

٧١ ـ شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، ت / عبد العزيز رباح، دار المأمون الثانية ١٤٠٧ هـ.

٧٢ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.

٧٣ ـ شرح ابن عقيل على الألفية، ت / محمد محي الدين عبد الحميد، العشرون ١٤٢٠ هـ.

٧٤ـ شرح ابن الناظم على الألفية، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٠هـ.

٧٥ ـ شرح التسهيل لابن مالك ت د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، مكتبة هجر ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٧٦ ـ شرح الجمل لابن خروف، ت د/ سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى، الأولى ١٤١٩ هـ.

٧٧ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د/ صاحب أبي جناح، العراق ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧٨ ـ شرح حماسة أبي تمام للأعلم، ت د/ علي المفضل حمُّودان، دار الفكر، الأولى ١٤١٣ هـ.

٧٩ ـ شرح الحماسة للتبريزي، كتب حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، الأولى ٢٠٠٠ م.

٨٠ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام، ت / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

٨١ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي، لجنة التراث العربي.

٨٢ ـ شرح الكافية للرضي، ت / يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، الثانية ١٩٩٦ م.

٨٣ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د / عبد المنعم هريدي، دار المأمون، الأولى ١٤٠٢ هـ.

٨٤ ـ شرح كتاب سيبويه لابن خروف، ت / خليفة محمد خليفة، منشورات كلية الدعوة ليبيا.

٨٥ ـ كتاب سيبويه للسيرافي، ت / أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، الأولى ٢٠٠٨ م.

٨٦ ـ شرح اللمع للأصفهاني، ت د / إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام، ١٤١١ هـ.
٨٧ ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، ت د/ جمال عبدالعاطي مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٨ ـ شرح المفصل لابن يعيش / مكتبة المتنبي.
٨٩ ـ شفاء العليل للسلسيلي، ت د / الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، الأولى ١٤٠٦هـ.
٩٠ ـ صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر للإفراني، ت د/ عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.
٩١ ـ غاية النهاية لابن الجزري، نشره برجشتراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.
٩٢ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للكتاني، ت د / إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م.
٩٣ ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، دار الجيل، الأولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.
٩٤ ـ كتاب الشعر للفارسي، ت د / محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الأولى ١٤٠٨ هـ.
٩٥ ـ الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء لابن الخطيب، ت د / إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٩٨٣ م.
٩٦ ـ الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.
٩٧ـ الكشف عن وجوه القراءات لمكي، ت /محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٤٠٤ هـ.

٩٨- كشف الظنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى بغداد.
٩٩ - اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت /غازي مختار، و / عبد الإله نبهان، دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١٠٠- اللمع في العربية لابن جني ت د / سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر ١٩٨٨ م.
١٠١- لمع الأدلة للأنباري، ت / سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م.
١٠٢ - مجالس ثعلب، ت / عبد السلام هارون، دار المعارف، الرابعة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٠٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، ت / علي النجدي ناصف، د/عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
١٠٤- المحرر الوجيز لابن عطية، ت / عبد السلام محمد دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٣ هـ.
١٠٥- المسائل العضديات للفارسي، ت د/ علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الأولى ١٤٠٦ هـ.
١٠٦- المسائل المنثورة للفارسي، ت/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، بدون.
١٠٧- المساعد لابن عقيل، ت د / محمد كامل بركات، دار المدني ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
١٠٨- مسند الإمام أحمد، ت / شعيب الأرناؤط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢١ هـ.
١٠٩- مشكل إعراب القرآن لمكي، ت د / حاتم الضامن، دار البشائر، الأولى ١٤٢٤ هـ.

١١٠ـ مصابيح المغاني في حروف المعاني للموزعي، ت د /عائض نافع العمري، دار المنار ١٤١٤ هـ.

١١١ ـ معاني القرآن للأخفش، ت د / هدى محمود قراعة، الخانجي، الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١١٢ ـ معاني القراءات للأزهري، ت /عيد درويش، عوض القوزي، دار المعارف، الأولى ١٤١٤هـ.

١١٣ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت د/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، الثانية، ١٩٩٧ م.

١١٤ ـ معاني القرآن للفراء، ت /أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عالم الكتب، الثالثة.

١١٥ ـ معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

١١٦ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، ت د / طيار آلتي فولاج، ١٤١٦ هـ.

١١٧ـ مغني اللبيب لابن هشام، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١١هـ.

١١٨ـ المفضليات للضبي، ت / حسن السندوبي، المطبعة الرحمانية، الأولى ١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٦ م.

١١٩ـ المفصل في علم العربية للزمخشري، الخانجي، الأولى، ١٣٢٣ هـ.

١٢٠ـ المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، جامعة أم القرى، تحقيق نخبة من الأساتذة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

١٢١ـ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، ت د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق ١٩٨٢ م.

١٢٢ـ المقتضب للمبرد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤ م.

١٢٣ـ نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ت / علي الزواري، محمد محفوظ دار الغرب، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

١٢٤ـ النشر في القراءات العشر للجزري، تصحيح الأستاذ/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.

١٢٥ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري، ت د/إحسان عباس، دار صادر ١٩٦٨ م.

١٢٦ـ نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة للمحبي، ت/ عبد الفتاح محمد الحلو، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م.

١٢٧ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم، ت/ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

١٢٨ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التَّنبكي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.

١٢٩ـ هدية العارفين لإسماعيل البغدادي، مكتبة المثنى بغداد.

١٣٠ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.